ECONOMIC RESEARCH FORUM
منتدى البحوث الاقتصادية
منظمة العمل الدولية
ADWA' النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال أفريقيا

دراسة حالة عن تأثير جائحة كوفيد-١٩ على سوق العمل و المجتمع في مصر

من إعداد: راجي أسعد وكارولين كرافت ومحمد علي مرواني
بالاشتراك مع سيدني كنيدي وروبي تشيونغ وسارة وهبي

إصدار ابريل 2022

الرسائل الرئيسية

- نظرًا لأن إجراءات الإغلاق كانت أقل صرامة نسبيًا، جاء تأثر الاقتصاد المصري بالوباء أقل إلى حد ما من تأثر بعض نظرائه من الاقتصادات في شمال إفريقيا.
- اتخذت الحكومة المصرية عددًا من التدابير الصحية والاقتصادية وتلك المتعلقة بسوق العمل للتصدي للجائحة.
- على الرغم من بعض التعافي الذي شهدته مؤشرات سوق العمل خلال الفترة من فبراير إلى يونيو 2021، فإن التعافي كان أبطأ في التدابير المتعلقة بمستويات معيشة الأسر، مثل الدخل والأمن الغذائي.
- على الرغم من بعض التعافي في معدلات التشغيل والبطالة، فإنها لم تصل إلى التعافي الكامل. وظلت نسب الذكور و الإناث الذين كانوا عاملين في فبراير 2020 المتعطلين عن العمل فحتى يونيو 2021 ثابتة نوعا ما.
- على الرغم من أن العاملين بأجر في عمل رسمي تمتعوا بحماية نسبية من انخفاض الدخل و استعادوا ساعات عملهم، فإن العاملين بأجر في عمل غير رسمي والذين يعتمد دخلهم بشكل أكبر على حجم العمل الذي يمكن أن يجدوه، فقد شهدوا انخفاضًا في الأجور واستعادتها لاحقا، ولكن دون زيادة في ساعات عملهم خلال الفترة من فبراير إلى يونيو 2021.
- مثلما هو حال العاملين بأجر في عمل غير رسمي الذين يتمتعون بحماية أقل بكثير ضد التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، شهدت نسبة كبيرة *ومتزايدة* من العاملين لحسابهم الخاص انخفاضًا في دخلهم مقارنة بمستويات الدخل ما قبل الجائحة.
- مثلما حدث في حالة الدخل، لم يحدث تحسن كبير في حالة الأمن الغذائي للأسر في الفترة من فبراير إلى يونيو 2021. وبالمثل، اضطر جزء أكبر من الأسر إلى اتباع استراتيجيات تسمح لهم بالتكيف مع الوضع من أجل مواجهة انخفاض الدخل بمرور الوقت.
- اقتصرت نسبة حصول الأسر على المساعدة الحكومية بخلاف البطاقات التموينية على حوالي 15٪. وكانت المساعدة موجهة بشكل جيد في البداية إلى الفئات الأكثر حرمانًا ولكن تم توسيع نطاقها بعد ذلك لتشمل الفئات الأقل حرمانًا مثل العاملين في القطاع العام والعاملين الرسميين في القطاع الخاص.
- شهدت المشروعات الصغيرة والمتوسطة انتعاشًا كبيرًا في الفترة من الربع الأول إلى الربع الثاني من عام 2021، ولكن، مثلها مثل الأسر، شهدت المشروعات المتناهية الصغر تدهورًا مستمرًا في وضعها في الفترة من فبراير إلى يونيو 2021.
- أفادت غالبية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأنها واجهت صعوبات في الوصول إلى المدخلات والعملاء على حد سواء وشهدت تراجعًا كبيرًا في الطلب، مع حدوث تغير طفيف نسبيًا بمرور الوقت.
- كانت احتمالات اعتماد المشروعات المتناهية الصغر أقل بكثير من نظيراتها الصغيرة والمتوسطة لتدابير للحد من الاتصال المادي مع عملائها شملت على سبيل المثال استخدام الهواتف أو وسائل الاتصال الرقمية.
- لم يتمكن ثلثا المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى برامج الدعم الحكومية. وعندما تمكنوا من الوصول إلى هذا الدعم، كانت اكثر أنواع الدعم شيوعًا هو القروض التجارية.
- على الرغم من أن عددًا متزايدًا من الأطفال في سن الدراسة تمكنوا من العودة إلى التعليم في المدارس، فإن الإناث المتزوجات اللائي لديهن أطفال في سن الدراسة قد شهدوا زيادة في مسؤوليات أعمال الرعاية الخاصة بهم في الفترة بين فبراير ويونيو 2021.
- أفادت غالبية كبيرة ممن تمت مقابلتهم بأنخفاض مستويات الرفاه وفقًا لمقياس مؤشر منظمة الصحة العالمية للرفاه الخمسة (WHO-5)، ولكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن هذه النسبة زادت خلال الفترة من فبراير إلى يونيو 2021، خاصة بين الإناث.

جدول المحتويات

1. مقدمة 6
2. السياق القُطري 8
2-1 الاتجاهات السائدة في حالات كوفيد-19 وأوجه استجابة الصحة العامة..... 8
2.2 استجابات الحماية الاقتصادية والاجتماعية..... 12
2-3 تحديات سوق العمل الموجودة مسبقا 13
3. البيانات 16
4. النتائج..... 18
4-1 مخرجات سوق العمل..... 18
4-2 المزارعون..... 28
4-3 المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة..... 29
4-4 الصدمات و التصدي لها 38
4-5 التعليم والرعاية 43
4-6 الصحة..... 46
5. الخلاصة 49
6. الملحق 1: أخذ العينات والأوزان: مسح الأسرة 53
6-1 الأوزان الأولية 54
6-2 أوزان شريحة المستجيبين..... 56
6-3 أوزان العينة البديلة والمُجمعة 57
7. الملحق 2: التناقص وعدم الاستجابة: المسح الأسري 58
8. الملحق 3: التغطية الهاتفية للمنازل 59
9. الملحق 4: أخذ العينات والأوزان: مسح المنشآت 62
9-1 أطر أخذ العينات..... 62
9-2 الأوزان الأولية 62
9-3 أوزان شريحة المستجيبين..... 62
9-4 أوزان العينة البديلة والمُجمعة 63
10 الملحق 5: التناقص وعدم الاستجابة: مسح المنشآت..... 63

قائمة الأشكال

الشكل 1. تطور مؤشر الصرامة لتدابير الإغلاق في مصر وشمال إفريقيا والعالم، من فبراير 2020 إلى أغسطس 2021 89

الشكل 2. حالات الإصابة الجديدة بفيروس كوفيد-19 لكل ألف شهريًا في مصر وشمال إفريقيا والعالم، خلال الفترة من فبراير 2020 إلى أغسطس 2021 9

الشكل 3. عدد الوفيات الجديدة الناجمة عن الإصابة بفيروس كوفيد -19 لكل مليون شهريًا في مصر وشمال إفريقيا والعالم، خلال الفترة من فبراير 2020 إلى أغسطس 2021 10

الشكل 4. العدد التراكمي للتطعيمات لكل مائة شخص في المغرب وشمال إفريقيا والعالم، خلال الفترة من يناير 2021 إلى أغسطس 2021 11

الشكل 5. توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي والنوع (نسبة مئوية)، في الفئة العمرية 15-64 عامًا، للفترة من 2000-2017 15

الشكل 6. توزيع نوع التشغيل حسب السنة والنوع (نسبة مئوية)، الفئة العمرية من 15-64 عامًا، للفترة من 2008-2017 16

الشكل 7. وضع سوق العمل في فبراير 2020 (نسبة مئوية) حسب النوع 19

الشكل 8. معدلات المشاركة في القوى العاملة (القياسي والموسع) ونسبة المشتغلين إلى السكان (النسب المئوية)، حسب النوع والموجة 21

الشكل 9. معدلات البطالة (القياسي والموسع) (النسبة المئوية للقوى العاملة)، حسب النوع والموجة. 22

الشكل 10. التغييرات في أوضاع سوق العمل في كل موجة من موجات كوفيد-19، حسب الوضع في فبراير 2020، والنوع والموجة (النسبة المئوية للوضع في فبراير 2020) 22

الشكل 11. معدل (متوسط) ساعات العمل في الأسبوع، حسب الوضع في فبراير 2020 والموجة..... 23

الشكل 12. متوسط الأجر الشهري (بالجنيه المصري) حسب الوضع في فبراير 2020 والموجة..... 24

الشكل 13. التغيرات في دخل الأسرة من فبراير 2020 إلى الموجة(النسبة المئوية للأسر)، حسب الدخل الربُعي في فبراير 2020 والموجة 25

الشكل 14. التغيرات في دخل الأسرة من فبراير 2020 إلى الموجة (النسبة المئوية للأسر)، حسب الوضع في سوق العمل والموجة في فبراير 2020 27

الشكل 15. النسبة المئوية للعاملين بأجر القادرين على العمل من المنزل، حسب وضع سوق العمل في موجة بعينها وحسب الموجة 28

الشكل 16. تجارب المزارعين مع كوفيد-19مقارنة بموسم 2019 (النسب المئوية)، حسب الموجة 29

الشكل 17. توزيع المنشآت حسب النشاط لإقتصادي في فبراير 2020 (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة 29

الشكل 18. الوضع التشغيلي للمنشآت (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة والموجة..... 30

الشكل 19. التغيرات في إيرادات المنشآت خلال الستين يومًا السابقة مقارنة بالموسم نفسه في عام 2019 (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة والموجة 31

الشكل 20. التغيرات السنوية المتوقعة في إيرادات المنشآت، مقارنة بعام 2019 (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة والموجة .. 32

الشكل 21. التغيرات في نسبة المشتغلين في المنشآت ، مقارنة بشهر فبراير 2020 (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة والموجة 33

الشكل 22: الصعوبات التي واجهتها المنشآت خلال الستين يومًا السابقة (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة والموجة 34

الشكل 23. كيف عدّلت المنشآت نموذج الأعمال لتقليل الاتصال المادي مع العملاء (النسبة المئوية)، حسب حجم المنشأة والموجة 35

الشكل 24: البرامج الحكومية المقدمة أو المطلوب الحصول عليها لدي المنشآت (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة والموجة 37

الشكل 25: البرامج الحكومية المطلوبة بشدة لدي المنشآت (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة والموجة..... 38

الشكل 26. انعدام الأمن الغذائي للأسر (النسبة المئوية للأسر)، حسب الموجة 39

الشكل 27. استراتيجيات الأسر للتكيف مع الجائحة منذ فبراير 2020 (النسبة المئوية للأسر)، حسب الموجة 39

الشكل 28. تلقي المساعدة الحكومية (النسبة المئوية للأسر)، بحسب شريحة الدخل الرُبعية والموجة في فبراير 2020 40
الشكل 29. تلقي المساعدة الحكومية (النسبة المئوية)، حسب الوضع في سوق العمل في فبراير 2020 والموجة 41
الشكل 30. تلقي مساعدة حكومية محددة (النسبة المئوية للأسر)، حسب الموجة 42
الشكل 31: الأنشطة التعليمية للأطفال (النسبة المئوية للأسر)، حسب الموجة 43
الشكل 32: متوسط ساعات عمل الإناث في الرعاية المباشرة وغير المباشرة في اليوم، حسب تكوين الأسرة والموجة 44
الشكل 33: رعاية الأطفال من جانب الإناث في الأسبوع السابق مقارنة بشهر فبراير 2020 (نسبة مئوية)، حسب تكوين الأسرة والموجة 45
الشكل 34: مستوى القلق بشأن الإصابة بكوفيد-19 (نسبة مئوية)، حسب الموجة 47
الشكل 35: السلوكيات الصحية (نسبة مئوية)، حسب الموجة 48
الشكل 36: معدلات الرفاه المنخفضة (نسبة مئوية)، حسب النوع والموجة 49

قائمة الجداول

الجدول الجدول 1. الجدول الزمني لتدابير الإغلاق التي اتخذتها الحكومة تعاطيًا مع أزمة كوفيد-19..... 12

الالجدول 2. المتغايرات المشتركة المدرجة في نماذج الترجيح، حسب الدولة..... 56

الالجدول 3. أسباب عدم الاستجابة حسب موجة المسح النسبة المئوية للأفراد الذين لا يمتلكون هواتف محمولة حسب النوع والخصائص الأخرى..... 58

الجدول 4. الاستجابات ومعدلات الاستجابة للمنشآت، حسب الموجة 60

1. مقدمة

من واقع البيانات المتاحة، يبدو أن تجربة مصر مع جائحة كوفيد-19 أقل حدة من تجارب نظيراتها في شمال إفريقيا. وعلى الرغم من احتمال القصور في الإبلاغ بشكل كامل عن حالات الإصابة بالمرض والوفيات جراء ذلك، فإن ما يتضح من الاتجاه الشائع في عدد الحالات المُبلَّغ عنها يشير إلى أن مصر لم تشهد طفرات في الجائحة على النحو الذي شهدته نظيراتها في شمال إفريقيا في خريف عام 2020 وصيف 2021. ونظرًا لفرض إجراءات إغلاق أقل صرامة وربما أقل تشددًا في تطبيقها، كان تأثر الاقتصاد المصري أيضًا أقل من تأثر اقتصادات البلدان الأخرى في شمال إفريقيا. وتمكنت مصر من تحقيق معدل نمو إيجابي بنسبة 1.5٪ في عام 2020، مقارنة بحدوث تراجعات حادة بنسبة 6.3٪ في المغرب و8.8٪ في تونس (Krafft, Assaad, & Marouani, 2021).

يستعرض هذا التقرير تجربة مصر مع أزمة كوفيد-19، مع التركيز على آثارها على سوق العمل والأسر والمنشآت. ويستفيد التقرير من دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (Covid-19 MENA Monitor) وهي مجموعة من البيانات الجديدة قام منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) بجمعها. وتتألف دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من مجموعة من المسوح السريعة عن طريق الهاتف تم إجراؤها على ما يقرب من 2000 أسرة و500 منشأة صغيرة ومتوسطة. و لقد تكرر مسح الأسر مرتين في مصر، في فبراير ويونيو 2021، بينما أجرى المسح الخاص بالمنشآت مرتين في الربعين الأول والثاني من عام 2021. كما أننا نستفيد أيضا في دراستنا هذه من نتائج استطلاع الرأي الذي أُجري في يونيو 2020 بمعرفة مؤسسة بصيرة حول تأثيرات كوفيد-19 على مصر.

وتشير نتائجنا إلى أنه على الرغم من ما شهدته مؤشرات سوق العمل من بعض الانتعاش خلال الفترة من فبراير إلى يونيو 2021، فإن انتعاشًا مثل ذلك لم تشهده المؤشرات الأخرى لرفاه الأسر مثل الدخل والأمن الغذائي. ويمكن أن ينطبق هذا القول نفسه على المشروعات المتناهية الصغر التي يبدو أن وضعها قد تدهور في الفترة من فبراير إلى يونيو 2021. وحققت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداءً أفضل قليلاً وشهدت مزيدًا من التعافي في مستوى نشاطها الاقتصادي.

ومع أننا غير قادرين على مقارنة المؤشرات المجمعة لسوق العمل بشكل مباشر بمستويات ما قبل الجائحة بسبب الطبيعة الانتقائية لعينة أصحاب الهواتف المشمولين في دراستنا، فإن من الواضح بالنسبة لنا عدم اكتمال التعافي في هذه المؤشرات. وفي الواقع، كان هناك جزء ثابت من الذين كانوا يعملون في فبراير 2020 لا يزالون عاطلين عن العمل في فبراير ويونيو 2021 فيما يتعلق بالذكور والإناث على حد سواء. وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من الذكور الذين كانوا عاطلين عن العمل قبل الجائحة بقليل تمكنوا من العثور على عمل، لم يكن هذا هو الحال بالنسبة للإناث، حيث توقف العديد منهن عن البحث عن عمل، وخرجن تمامًا من القوى العاملة بحلول يونيو 2021.

وعلى الرغم من عدم حدوث تغيير في متوسط الأجور الشهرية للعاملين بشكل رسمي في كل من القطاعين العام والخاص خلال الفترة من فبراير 2020 إلى يونيو 2021، فقد حدث في بداية الأمر انخفاض في متوسط أجور العاملين بأجر في عمل غير رسمي ثم استعادوا مستوياتهم السابقة، وتمكنوا حتى من تجاوز مستويات ما قبل الجائحة بالنسبة للعاملين بأجر في عمل غير رسمي خارج المنشآت الثابتة. وعلى الرغم من زيادة ساعات العمل الأسبوعية إلى حد ما بالنسبة للعاملين بشكل رسمي خلال الفترة من فبراير 2021 إلى يونيو 2021، فإن تلك الساعات انخفضت بالنسبة للعاملين لحسابهم الخاص، بما في ذلك المزارعون، وظلت ثابتة تقريبًا بالنسبة للعاملين بأجر بشكل غير رسمي.

وعلى الرغم من الانتعاش الذي شهدته مؤشرات سوق العمل، أفادت نسبة أعلى قليلاً من الأشخاص في يونيو 2021 مقارنة بشهر فبراير 2021 أن دخل أسرهم شهد أنخفاضًا عما كان عليه في فبراير 2020. ورغم أن الفئات ذات الدخل الأقل كانت تضم نسبة أعلى من الذين يعانون من أنخفاض الدخل، فإن أكبر الزيادات في هذه النسب حدثت للفئات ذات الدخل المتوسط. وكان العاملون لحسابهم الخاص هم الأكثر عرضة للأنخفاض في دخل الأسرة، وساء وضعهم أكثر في شهر يونيو 2021 مقارنة بشهر فبراير 2021. وكانت المجموعة التالية الأكثر عرضة لأنخفاض الدخل هم العاملون بأجر في عمل غير رسمي خارج المنشآت الثابتة. وهاتان المجموعتان معرضتان بشدة لتقلبات الطلب في الاقتصاد ولديهما وسائل محدودة للتغلب على هذه التقلبات. وعلى الرغم من أن نسبة العمال القادرين على العمل من المنزل كانت أعلى إلى حد ما في يونيو 2021 مقارنة بشهر فبراير من ذلك العام، فإن نسبة قليلة من العمال تمكنت من القيام بذلك.

ومثلما هو الأمر في حالة الدخل، لم يكن هناك تحسن كبير في حالة الأمن الغذائي للأسر في الفترة من فبراير إلى يونيو 2021، حيث عزت نسبة متزايدة وكبيرة من الأسر انعدام الأمن الغذائي إلى ارتفاع الأسعار، فيما عزت نسبة ثابتة منهم ذلك إلى أنخفاض دخل الأسرة. واعتمدت استراتيجيات التكيف الأكثر شيوعًا التي اتبعتها الأسر على الأصدقاء والأقارب داخل مصر، يلي ذلك إنفاق المدخرات، والعودة إلى القرى أو الأسر الأصلية وبيع الأصول. وشهدت نسبة الأسر التي احتاجت إلى استخدام إحدى استراتيجيات المواجهة هذه زيادة مستمرة خلال الفترة من فبراير إلى يونيو 2021.

كان وصول الأسر إلى المساعدة الحكومية محدودًا بشكل عام، ولكنه شهد زيادة طفيفة بمرور الوقت من 12٪ في فبراير إلى 15٪ في يونيو 2021. [1] ونظرًا لأن بعض هذه التدابير استخدمت برامج شبكات الأمان الحالية مثل برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، فإنها كانت تستهدف بشكل جيد أشد الناس فقرًا. ومع ذلك، تراجع مستوى استهداف هذه التدابير مع مرور الوقت. وتشمل المجموعات التي تمكنت من زيادة وصولها إلى المساعدات الحكومية بمرور الوقت المزارعين وأرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص والعاملين بأجر في القطاع العام والعاملين بأجر في عمل رسمي في القطاع الخاص.

زادت نسبة المنشآت التي تعمل وفقًا لساعات العمل العادية من فبراير إلى يونيو 2021، خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومثلما كان الأمر في حالة الأسر، أفادت نسبة أعلى من المشروعات الصغيرة عن أنخفاض في إيراداتها على مدار الستين يومًا السابقة من فبراير إلى يونيو 2021. وكان هناك استقرار أكبر في نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أفادت بأنخفاض في الإيرادات من الربع الأول إلى الربع الثاني من عام 2021.

وأفادت غالبية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأنها واجهت صعوبة في الوصول إلى المدخلات والعملاء وتعرضت لتراجع في الطلب خلال الستين يومًا السابقة. ولم تتغير نسبة الإبلاغ عن هذه الصعوبات كثيرًا في الفترة بين فبراير ويونيو 2021 للمشروعات المتناهية الصغر أو بين الربعين الأول والثاني من العام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، انخفضت نسبة الإبلاغ عن التراجع في الطلب وزادت نسب الإبلاغ عن صعوبة الوصول إلى المدخلات. وكذلك كانت احتمالات اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر بكثير من نظيرتها المتناهية الصغر لتدابير للحد من الاتصال المادي مع عملائها شملت على سبيل المثال استخدام الهواتف أو التكنولوجيا الرقمية.

كانت نسبة وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الدعم الحكومي المُخصص للمنشآت نسبةً محدودة إلى حد ما ولم تتمكن ثلثا المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى مثل هذه البرامج على الإطلاق. وكانت القروض التجارية هي أكثر إجراءات الدعم شيوعًا التي حصلت عليها تلك المشروعات من كلا الفئتين. وتبين حدوث بعض الأنخفاض في احتمالية احتياج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمساعدة من الربع الأول إلى الربع الثاني.

وبعد الإغلاق الكامل الذي شهدته المدارس في الأشهر القليلة الأخيرة من العام الدراسي 2020/2019، تم تخفيف عمليات إغلاق المدارس إلى حد ما في بداية العام الدراسي 2021/2020 مما سمح بزيادة نسبة حضور الطلاب في المدارس من 31٪ في فبراير 2021 إلى 64٪ في يونيو 2021. وخلال الوقت الذي توقف فيه حضور الطلاب إلى المدارس، تمكن حوالي 40٪ من الأطفال من المشاركة في التعليم عبر الإنترنت وتمكن 45-50 في المائة من متابعة البرامج التعليمية التي يبثها التلفزيون. وكان للجائحة تداعيات أيضًا على ما تحملته الإناث في مصر من عبء يتعلق بأعمال الرعاية. وعلى الرغم من الأنخفاض الكبير في العبء الواقع على عاتق الإناث غير المتزوجات فيما يتعلق بأعمال الرعاية من فبراير إلى يونيو 2021، فإن العب ء الملقى على عاتق الإناث المتزوجات اللائي لديهن أطفال دون سن السادسة لم يشهد سوى تغيرات طفيفة، وزاد العبء، في الواقع، على الإناث المتزوجات اللائي لديهن أطفال في سن الدراسة.

[1] نستثني من هذه الأرقام البطاقات التموينية الغذائية التي يمكن لمعظم الأسر في مصر الوصول إليها. وعلى نحو ما تمت مناقشته في سياق السياسة، زاد نصيب كل فرد في هذه البطاقات التموينية استجابةً للجائحة.

2. السياق القُطري

2-1 الاتجاهات السائدة في حالات كوفيد-19 وأوجه استجابة الصحة العامة

تأكدت أول حالة إصابة بكوفيد-19 في مصر في 14 فبراير 2020 (IMF, 2021a) .وأعلنت الحكومة، في 24 مارس، حالة طوارئ صحية عامة تلاها إغلاق على مستوى البلاد بهدف احتواء انتشار الفيروس. ومن بين إجراءات الإغلاق التي فرضتها الحكومة حظر تجول لمدة أسبوعين (Beschel, 2021)، وتم تمديد حظر التجول لاحقًا ليصبح شهرًا كاملاً (Reuters, 2020)[2]. و طُبق حظر التجول من الساعة 7 مساءً حتى الساعة 6 صباحًا، مع تعليق عمل جميع وسائل النقل العامة والخاصة. وأُغلقت جميع المؤسسات التعليمية حتى إشعارٍ آخر. وأُغلقت المتاجر والمراكز التجارية في عطلات نهاية الأسبوع، واقتصر عمل المطاعم والمقاهي على التوصيل إلى المنازل. وفُرضت قيود على إقامة الفعاليات والأحداث العامة مثل الاجتماعات الحكومية والفعاليات الرياضية، وفُرض أمر البقاء في المنزل مع استثناءات للسفريات الأساسية، وفُرضت قيود على التحركات الداخلية، وأُغلقت الحدود بشكل كامل (Beschel, 2021). وظلت معظم المنشآت مفتوحة، لكن ربما قلَّص بعضها ساعات العمل امتثالاً لحظر التجول. وخلال الأسبوعين الأولين من الإغلاق، علَّقت الحكومة أيضًا العمل في المشروعات العملاقة مما أدى إلى أنخفاض كبير في القوى العاملة في مواقع البناء. وتم توقيع اتفاقية بين وزارة الإسكان والاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء سمحت باستئناف العمل مع ضمان الامتثال للمبادىء التوجيهية للصحة العامة (Beschel, 2021). وكما هو مبيَّن في الشكل 1، كان مؤشر صرامة التدابير التي اتبعتها مصر، مثل بقية بلدان شمال إفريقيا، أعلى من المتوسط العالمي خلال أول شهرين من الجائحة.[3]

الشكل 1. تطور مؤشر الصرامة لتدابير الإغلاق في مصر وشمال إفريقيا والعالم، من فبراير 2020 إلى أغسطس 2021

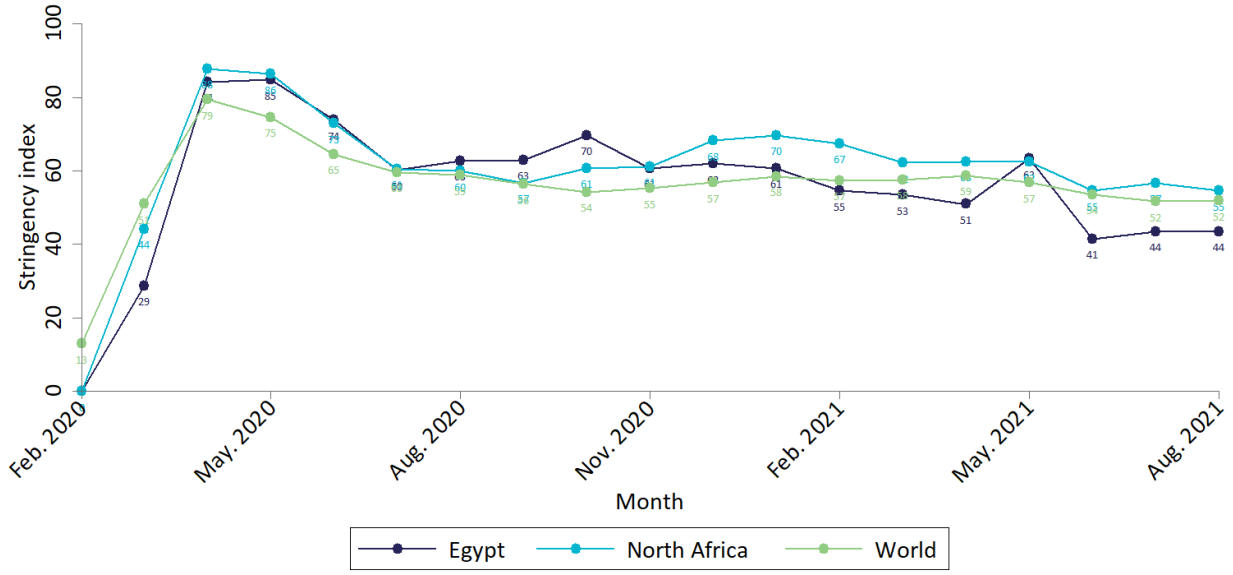

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى البيانات المقدمة من (Ritchie, Mathieu, Rodés-Guirao, et al., 2020).

مع بداية شهر رمضان المبارك (23 أبريل - 23 مايو)، بدأت الحكومة في تخفيف القيود المفروضة عن طريق تقليل ساعات حظر التجول، مما أدى على الأرجح إلى الزيادة الملحوظة في الحالات في مايو ويونيو 2020. وبلغ عدد الحالات المبلَّغ عنها 187 لكل مليون (0.2 حالة لكل ألف) في مايو متبوعًا بأعلى مستوى على الإطلاق وصل إلى 416 حالة لكل مليون (0.4 لكل

[2] انظر الجدول 1 للاطلاع على ملخص لتدابير الإغلاق التي تم اتخاذها بمرور الوقت.

[3] مؤشر الصرامة هو مقياس موجز لعدد ومدى تدابير الإغلاق التي اعتمدتها الحكومات استجابةً لجائحة كوفيد-19، قام بإعداده مشروع تعقب الاستجابة الحكومية لكوفيد-19 التابع لكلية بلافاتنيك للإدارة الحكومية، جامعة أكسفورد (Hale, Angrist, Cameron-Blake, et al., 2021).

ألف) في يونيو 2020 (الشكل 2). وتم تمديد ساعات حظر التجول في نهاية شهر مايو وفُرض على الناس ارتداء الكمامة مع توقيع غرامة مالية قدرها 4000 جنيه على المخالفين (Beschel, 2021). وبعد مرور شهر، خففت الحكومة القيود بتقليص ساعات حظر التجول اليومي إلى أربع ساعات فقط بين الساعة 12 صباحًا و4 صباحًا. وتم السماح للمقاهي والمطاعم والفنادق بالعمل بطاقة 25 في المائة وأعادت المتاجر ودور العبادة فتح أبوابها. وفي منتصف يوليو، تم استئناف الرحلات الجوية الدولية إلى وجهات محددة (Hale, Angrist, Goldszmidt, et al., 2021). وعلى النحو المبيَّن في الشكل 1، أدى تخفيف القيود هذا إلى أنخفاض كبير في مؤشر الصرامة في شهري يونيو ويوليو؛ وهو اتجاه متراخي كان سائدًا أيضًا في بقية شمال إفريقيا وحول العالم. ولحسن الطالع، تزامن تخفيف القيود مع أنخفاض سريع في عدد الحالات المُبلَّغ عنها، وظل هذا العدد منخفضًا حتى أكتوبر 2020 (الشكل 2).

وعلى الرغم من فائدة أرقام عدد الحالات المُبلَّغ عنها رسميًا في إظهار الاتجاهات السائدة في حالات كوفيد-19 عبر موجات انتشار الفيروس المختلفة، فإنها قد لا تعكس بدقة إجمالي عدد الحالات. وفي مارس 2021، أشارت تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن قدرة مصر على إجراء الاختبارات تصل إلى 200,000 اختبارًا فقط، مما يعني أن أي حالة تتجاوز هذا العدد لن تختبر (Beschel, 2021). وعلاوة على ذلك، فإن التفاوت في الوصول إلى الخدمات الصحية عبر المناطق يعني أن إمكانية وصول بعض المناطق للاختبارات قد تكون أفضل من غيرها. وربما تفسر القدرة المنخفضة على إجراء الاختبارات ارتفاع معدل الوفيات في مصر (5.7 في المائة) مقارنة بالمتوسط العالمي (2.2 في المائة)، على الرغم من الأنخفاض النسبي في معدل الوفيات جراء الإصابة بفيروس كوفيد-19 لكل مليون (Beschel, 2021). ويُعزى ذلك إما إلى عدم توفر الاختبارات على نطاق يشمل كافة المناطق أو إلى اتباع نظام اختبار أكثر استهدافًا يعطي الأولوية للحالات الشديدة. ويمكن أن يعكس معدل الوفيات المرتفع أيضًا أنخفاض القدرة على العلاج أو انتشار الأمراض غير السارية مما يقلل من فرصة إنقاذ حياة المصابين بالفيروس (Beschel, 2021).

الشكل 2. حالات الإصابة الجديدة بفيروس كوفيد-19 لكل ألف شهريًا في مصر وشمال إفريقيا والعالم، خلال الفترة من فبراير 2020 إلى أغسطس 2021

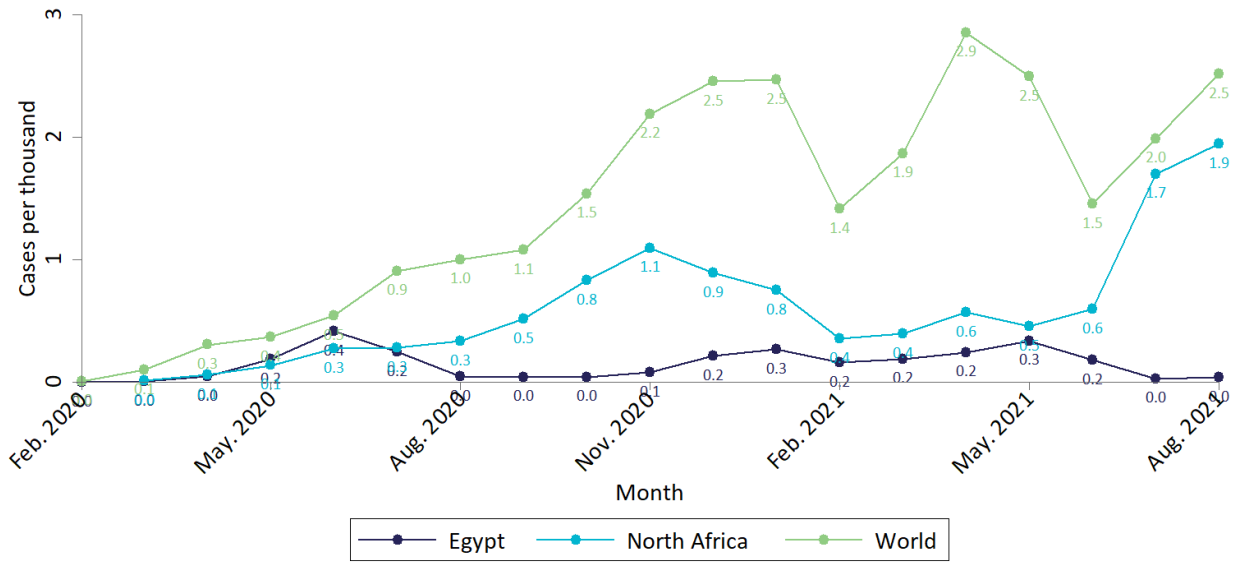

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى البيانات المقدمة من (Ritchie, Mathieu, Rodés-Guirao, et al., 2020).

بحلول الربع الثالث من عام 2020، ارتفع عدد الحالات مرة أخرى مما أدى إلى تشديد القيود من جديد. وعلى النحو المبيَّن في جدول 1، تم تشديد القيود المفروضة على التجمعات في منتصف شهر أكتوبر، وزاد مستوى التشديد في ديسمبر ليشمل حظر جميع التجمعات. كما تم تشديد القيود على وسائل النقل العام والتشدد في متطلبات البقاء في المنزل في منتصف أكتوبر، وتم تطبيق ضوابط السفر الدولية التي تفرض الحجر الصحي على القادمين من بعض المناطق. ولم يدم الكثير من هذه القيود

طويلاً وتم التراجع عنها في أوائل شهر نوفمبر. وأدت هذه الاستجابة غير المتسقة إلى زيادة جديدة في عدد الحالات في ديسمبر 2020 ويناير 2021. وقد ترافق ذلك مع زيادة كبيرة في الوفيات المرتبطة بكوفيد-19 على النحو الموضَّح في الشكل 3.

الشكل 3. عدد الوفيات الجديدة الناجمة عن الإصابة بفيروس كوفيد -19 لكل مليون شهريًا في مصر وشمال إفريقيا والعالم، خلال الفترة من فبراير 2020 إلى أغسطس 2021

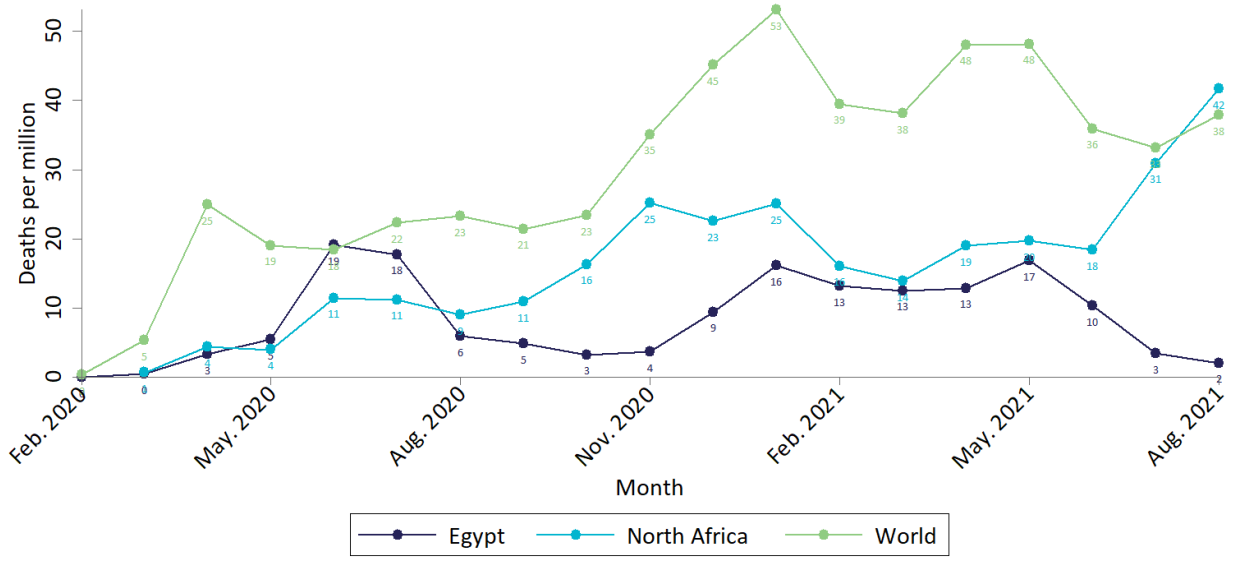

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى البيانات المقدمة من (Ritchie, Mathieu, Rodés-Guirao, et al., 2020).

شهد الربع الأول من عام 2021 مزيدًا من التخفيف في قيود الإغلاق، على الرغم من الارتفاع المستمر في عدد الإصابات ومعدلات الوفيات. وشهد نفس الربع من العام أيضًا الشروع في حملة تطعيم ولكنها سارت، للأسف، ببطء شديد مقارنة بمعدلات التطعيم في كلٍ من شمال إفريقيا والعالم، على النحو الموضَّح في شكل 4. ولم تتمكن مصر سوى من تطعيم 0.2 في المائة من سكانها مع نهاية مارس 2021، وظلت معدلات التطعيم أقل بكثير من نظيراتها في شمال إفريقيا حتى أغسطس 2021 عندما بلغ معدل التطعيم 5.4 في المائة

الشكل 4. العدد التراكمي للتطعيمات لكل مائة شخص في مصر وشمال إفريقيا والعالم، خلال الفترة من يناير 2021 إلى أغسطس 2021

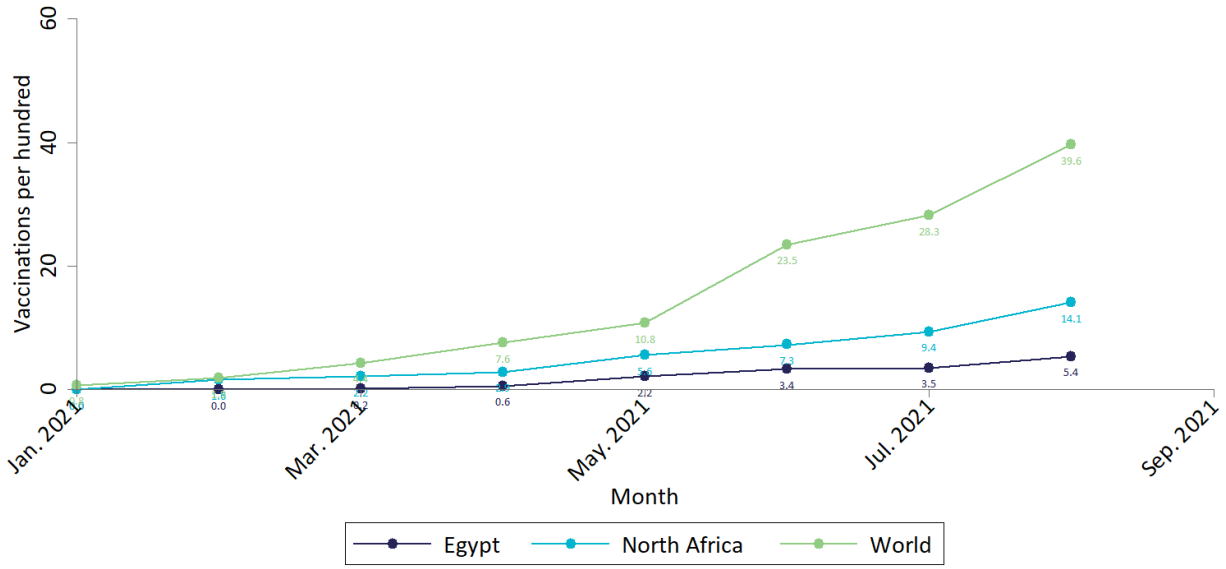

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى البيانات المقدمة من (Ritchie, Mathieu, Rodés-Guirao, et al., 2020).

شهد الربع الثاني من عام 2021 تشديدًا قصير الأمد للقيود في شهر مايو، وتم التراجع في الغالب عن هذا التشديد في أوائل يونيو. ولكن لحسن الطالع، انخفض عدد الإصابات والوفيات بشكل كبير من أعلى مستوى له في مايو واستمر في الأنخفاض حتى أغسطس 2021.

الجدول 1. الجدول الزمني لتدابير الإغلاق التي اتخذتها الحكومة تعاطيًا مع أزمة كوفيد-19

	تدابير الإغلاق
أواخر مارس إلى أبريل 2020	إغلاق المدارس على جميع المستويات إغلاق أماكن العمل لبعض القطاعات إلغاء الفعاليات العامة فرض قيود على التجمعات الكبيرة (1000 فرد فأكثر) تعليق عمل المواصلات العامة فرض الإقامة في المنزل مع استثناءات للسفريات الأساسية فرض قيود داخلية على الحركة والتنقل الإغلاق الكامل للحدود
مايو- يونيو 2020	تخفيف إغلاق المدارس في أوائل يونيو ليقتصر إغلاق على بعض المستويات تخفيف تعليق عمل وسائل النقل العام في أوائل يونيو تحويل متطلبات البقاء في المنزل إلى توصية في أوائل يونيو
يوليو- سبتمبر 2020	رفع القيود المفروضة على السفر الدولي في أوائل يوليو، ولكن مع إجراء فحص إضافي في أوائل أغسطس
أكتوبر- ديسمبر 2020	فرض قيود على التجمعات في منتصف أكتوبر لحظر التجمعات التي تزيد عن 100 شخص وتشديد تلك القيود في أواخر ديسمبر لحظر جميع التجمعات. تشديد لبقيود على النقل العام في منتصف أكنوبر ورفعها بالكامل في أوائل نوفمبر.

	تدابير الإغلاق
	تشديد طلب البقاء في المنزل ليصل إلى ضرورة ملحة مع استثناءات في منتصف أكتوبر وتخفيفه مرة أخرى إلى توصية في أوائل نوفمبر. تشديد الضوابط على السفر الدولي لتتطلب الحجر الصحي للقادمين من بعض المناطق في منتصف أكتوبر.
يناير- مارس 2021	البدء في حملة التطعيم أواخر يناير إلغاء توصية البقاء في المنزل في أواخر مارس رفع القيود على التحركات الداخلية في منتصف يناير
أبريل – يونيو 2021	تخفيف قرار إغلاق المدارس إلى توصية بالإغلاق أو الفتح مع إجراء تعديلات في أوائل أبريل، وتم تشديدها مرة أخرى إلى ضرورة ملحة للإغلاق في بعض المستويات في أوائل مايو، وتم تخفيفها مرة أخرى في أوائل يونيو. تخفيف القيود المفروضة على أماكن العمل إلى توصية بالإغلاق في أوائل يونيو. إعادة تعليق عمل المواصلات العامة في أوائل شهر مايو و رفعها مجددا في أوائل يونيو. إلغاء توصية البقاء في المنزل في أوائل يونيو.

المصادر: تعديلات من جانب القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى البيانات المقدمة من Hale, Anania, Angrist, et al. (2021) و Hale, Angrist, Goldszmidt, et al. (2021).

ملاحظة: ما لم يتم ملاحظة تغيير في قيود الإغلاق، فمن المفترض استمرار القيود من الفترة السابقة.

2-2 استجابات الحماية الاقتصادية والاجتماعية

في بداية انتشار الجائحة، أعلنت الحكومة المصرية عن حزمة استجابات طارئة بقيمة 100 مليار جنيه مصري (1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2020/2019 أو ما يعادل 6.3 مليار دولار أمريكي) للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة، وتم تخصيص نصفها لقطاع السياحة (World Bank, 2021a) . وكان هذا أقل من متوسط الاستجابة المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأقل بكثير من متوسط الاستجابة العالمية البالغ 10.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2020; IMF, 2021b).

اعتمدت الحكومة على الفور عدة إجراءات لتخفيف الضغط المالي على الأفراد والمنشآت وتحفيز الاقتصاد. وخفَّض البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بمقدار 400 نقطة أساس في وقت مبكر من ظهور الجائحة، مع خفض سعر الفائدة على الإيداع لليلة واحدة من 12.25 في المائة إلى 8.25 في المائة (IMF, 2021c). و مُنح تأجيل لمدة ستة أشهر لسداد أقساط جميع القروض للأفراد، و تخفيض الضريبة على أرباح الأسهم (رامان، بدون تاريخ). وكذلك تأجيل الضريبة المقررة على الأرباح الرأسمالية حتى إشعارٍ آخر (IMF, 2021a) .

وفيما يتعلق بالسياسات الخاصة بكل قطاع بعينه، تمكنت قطاعات السياحة والزراعة والبناء من الحصول على الائتمان بأسعار فائدة تفضيلية، وحصل قطاع الطيران على قروض بفترة سماح مدتها سنتان (IMF, 2021a). واستفادت هذه القروض من ضمان قروض حكومية بقيمة 3 مليارات جنيه (190 مليون دولار). واستفادت كل من المنشآت الصناعية ومنشآت الطيران من أنخفاض أسعار الطاقة، مع منح المنشآت السياحية والصناعية إعفاءات ضريبية على العقارات، و تعليق قانون الضرائب على الأراضي الزراعية لمدة عامين آخرين، و توسيع برنامج دعم الصادرات بشكل كبير في موازنة عام 2020 / 2021 (IMF, 2021a). وفي نهاية المطاف، خصصت الحكومة 5 مليارات جنيها مصريا (318 مليون دولار أمريكي) لتوفير المستلزمات الطبية العاجلة والضرورية وصرف المكافآت لأصحاب المهن الطبية العاملين في مستشفيات الحجر الصحي والمستشفيات الجامعية والمختبرات (IMF, 2021a).

واستفادت المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التوسع في مبادرة البنك المركزي الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم إطلاقها في عام 2020 (IMF, 2021a). وتمثلت أوجه الاستفادة تلك في منح قطاع السياحة والمنشآت المتعثرة الأخرى مهلة تأجيل سداد مدتها ستة أشهر أخرى للقروض التي تقل عن 10 ملايين جنيه بالإضافة إلى زيادة حصة محافظ

القروض المصرفية التي يجب تخصيصها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 20 إلى 25 في المائة. وأوصت الهيئة العامة للرقابة المالية مشروعات الإقراض الأصغر بالنظر في التأخيرات، على أساس كل حالة على حدة، بنسبة تصل إلى 50 في المائة من قيمة الأقساط الشهرية للعملاء المتعثرين. وعلاوة على ذلك، أعلن عن مبادرة لتعليق القوائم السوداء لسجلات الجدارة الائتمانية للعملاء غير المنتظمين والتنازل عن الدعاوى القضائية المرفوعة على العملاء المتعثرين. كما أعتمدت زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في ضريبة الأجور على جميع الموظفين في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تخفيض بنسبة 0.5 في المائة في المعاشات الحكومية لتمويل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات التي تضررت بشدة من الجائحة (IMF, 2021a).

وفيما يتعلق بالدعم الموجه للأسر، أطلقت الحكومة مبادرة الإنفاق الاستهلاكي بما يقارب 10 مليار جنيه مصري (636 مليون دولار أمريكي) لتحفيز الاستهلاك الأسري. وفي إطار هذه المبادرة، يقدم المنتجون منتجات مختارة بأسعار مخفضة، ويمكن للمستهلكين الحصول على قروض منخفضة الفائدة لدفع ثمن السلع الاستهلاكية ذات الأسعار المخفضة. وفي إطار هذا البرنامج، تلقت الأسر التي لديها بطاقات تموينية 200 جنيه مصري لكل فرد من أفراد الأسرة بحد أقصى 1000 جنيه مصري (64 دولارًا أمريكيًا) كقدرة شرائية إضافية شهريًا (Enterprise, 2020; IMF, 2021a). وكذلك أطلقت الحكومة صندوق ضمان جديدً بقيمة 2 مليار جنيه مصري لكفالة القروض العقارية والقروض الاستهلاكية التي تقدمها البنوك ومنشآت تمويل المستهلك (IMF, 2021a). ولتسهيل المعاملات، رُفعت القيود المفروضة على المدفوعات الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة وإلغاء رسوم السحب من أجهزة الصراف الآلي (Raman, n.d.; IMF, 2021a) . وعلاوة على ذلك، مُنحت الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تقدمت بطلبات للحصول على قروض إسكان معدلات فائدة تفضيلية (IMF, 2021a).

وسعيًا لدعم الفئات الأكثر هشاشة، وسَّعت وزارة التضامن الاجتماعي نطاق تغطية برنامج التحويلات النقدية ، تكافل وكرامة، من خلال مراجعة عتبة الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل لتزوي مزيد من الأسر المتضررة من الجائحة بتحويلات نقدية (Yassa, 2020). وبحلول شهر يونيو 2021، تمت إضافة 411,000 أسرة إلى قوائم البرنامج، والتي ضمت حينها ما مجموعه 3.4 مليون أسرة (Wes, 2021). كما أضافت الوزارة زيادة إلى معاشات التأمين الاجتماعي العادية بنسبة 14 في المائة (Beschel, 2021). وبالمثل، أنشأت وزارة القوى العاملة برنامج منح قصيرة الأجل بقيمة 500 جنيه شهريًا للعمالة غير المنتظمة في القطاعات التي شهدت تضررًا شديدًا. ويشكل هذا المبلغ حوالي ربع متوسط الأجر للعاملين بأجر في عمل غير رسمي، والذي بلغ 1950 جنيهًا مصريًا في عام 2018 (Said, Galal, & Sami, 2021). وتَقرر مبدئيًا أن تكون المنح لمدة ثلاثة أشهر بدءًا من مايو 2020، ولكن تم تمديدها لاحقًا لثلاثة أقساط أخرى تنتهي في مارس 2021. واتضح أن هناك ما مجموعه 1.6 مليون من العمالة غير المنتظمة مؤهلون لهذا البرنامج من إجمالي حوالي 4 ملايين متقدم (Hamdy, 2021). كما أعلنت الحكومة عن زيادات سنوية لموظفي القطاع العام تتراوح بين 7 في المائة و12 في المائة (ILO, 2021).

2-3 تحديات سوق العمل الموجودة مسبَقًا

على مدار العشرين عامًا الماضية، شهد النمو في مصر تغيرات كبيرة. فقد شهدت مصر فترات من النمو المرتفع أعقبها التراجع في معدلات النمو مدفوعًا بالصدمات الاقتصادية العالمية أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي. وبعد إبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في عام 2016، التزمت مصر بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي عالجت أوجه الخلل في الاقتصاد الكلي. وتبع ذلك الانتعاش في النمو حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي السنوي نموًا بلغ 5.6 في المائة في عام 2019 (World Bank, 2021b) . ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، لم ينجح النمو الاقتصادي نسبيًا في توفير قدر كافي من فرص العمل، حيث انخفضت نسبة المشتغلين إلى عدد السكان (أو معدل التشغيل، باختصار) بشكل مطرد من 45 في المائة في عام 2010 إلى 39 في المائة في عام 2019 (Assaad, Alsharawy, & Salemi, 2021).

بعد الزيادة في نسبة المشاركة الكلية في القوى العاملة لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا من 48 في المائة في عام 2000 إلى 52 في المائة في عام 2010، بدأت تلك المشاركة في الانخفاض لتعود إلى 44 في المائة بحلول عام 2019.[4] ويُعزى الانخفاض الأخير إلى تراجع معدلات مشاركة الذكور والإناث على حد سواء. وانخفضت معدلات مشاركة الذكور من 78 في المائة في عام 2010 إلى 70 في المائة في عام 2019، وهي الفترة التي شهدت أيضًا أنخفاضًا كبيرًا في معدلات تشغيل الذكور من 75 إلى 67 في المائة (ILO, 2019). وبعد الزيادة الملحوظة في الفترة من 2000 إلى 2010، انخفضت معدلات مشاركة الإناث من 24 في المائة في عام 2010 إلى 16 في المائة في عام 2019، وانخفضت معدلات تشغيل الإناث من 19 إلى 13 في المائة في نفس الفترة (ILO, 2019).

وعلى الرغم من أنخفاض معدلات التشغيل بعد عام 2010، شهدت البطالة هبوطًا بشكل عام في السنوات الأخيرة، باستثناء فترة ثلاث سنوات بعد ثورة 2011. وارتفع معدل البطالة بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا من 9 في المائة في عام 2010 إلى 13 في المائة في عام 2013، وظل المعدل عند هذا المستوى حتى عام 2016، ثم انخفض بشكل مطرد ليصل إلى 8 في المائة في عام 2019 (ILO, 2019). وتأثر معدل بطالة الذكور بشكل سلبي بالأزمة الاقتصادية التي أعقبت عام 2011، حيث ارتفع من 5 في المائة في عام 2010 إلى 10 في المائة في عامي 2013 و2014، ثم تراجع إلى 5 في المائة في عام 2019. وارتفع معدل بطالة الإناث بشكل أقل نسبيًا من 22 في المائة في عام 2010 إلى 25 في المائة في عام 2015، ليعود إلى 22 في المائة بحلول عام 2019. ويمكن أن يُعزى الأنخفاض الملحوظ مؤخرًا في معدلات البطالة على الرغم من الانخفاض المستمر في معدلات التشغيل إلى النمو البطيء لعدد الشباب وصغار البالغين في السنوات الأخيرة، وهم الأشخاص الأكثر عرضة لخطر البطالة في مصر، فضلاً عن وجود قدر من البطالة المحبطة خاصة بين الشابات. (Krafft, Assaad, & Keo, 2021).

وكان نمط النمو السائد في مختلف القطاعات على مدى العقدين الماضيين يعطي الأولوية للصناعات التي تولد وظائف منخفضة الجودة نسبيًا (Assaad, Krafft, Rahman, & Selwaness, 2019; Amer, Selwaness, & Zaki, 2021; Assaad, Alsharawy, & Salemi, 2021). فعلى سبيل المثال، شهد قطاع البناء، الذي ينتج في الغالب أنواعًا غير رسمية وغير مستقرة من الوظائف، زيادة حصته في التشغيل من 8 في المائة في عام 2000 إلى 13 في المائة في عام 2017 (شكل 5). وبالمثل، زادت حصتا التجارة والنقل، اللذان يوفران في الغالب وظائف للعمالة غير الرسمية، من 17 في المائة و 23 في المائة في نفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، انخفضت نسبة المشتغلين في القطاعات القابلة للتداول الدولي مثل الزراعة من 30 إلى 24 في المائة والتصنيع من 14 إلى 12 في المائة. وحدث أيضًا أنخفاض كبير في حصة الإدارة العامة والدفاع والتعليم والصحة، والتي كانت مصدرًا مهمًا لتشغيل العمالة الرسمية في الاقتصاد حيث تقلص دور التشغيل في القطاع الحكومي (Barsoum & Abdalla, 2021).

[4] رقم عام 2000 مأخوذ من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2000). وأرقام العامين 2010 و2019 مأخوذة من منظمة العمل الدولية (2019). وتستخدم منظمة العمل الدولية البيانات الجزئية من المسح الرسمي للقوى العاملة للحصول على تقديرات للسكان في الفئة العمرية من 15-64 عامًا. والتقديرات الموضحة في نشرات مسح القوى العاملة الرسمية من عام 2010 فصاعدًا تخص السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا.

الشكل 5. توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي والنوع (نسبة مئوية)، في الفئة العمرية 15-64 عامًا، للفترة من 2000-2017

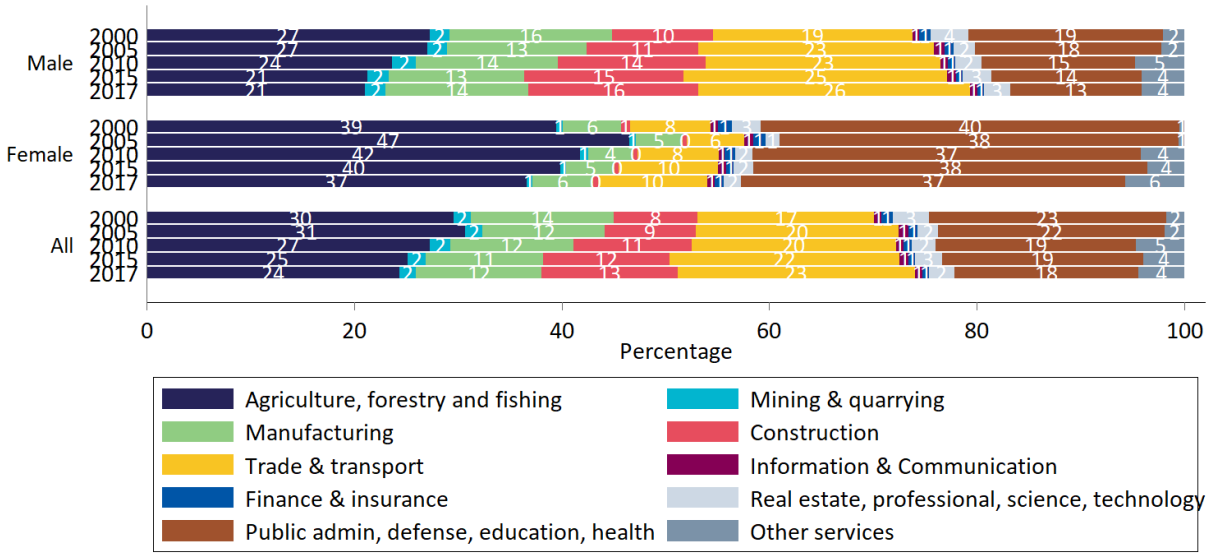

المصدر: Amer, Selwaness, & Zaki (2021) بناءً على مسوح القوى العاملة في مصر.

على النحو المبيَّن في الشكل 5، تركزت الإناث العاملات في مصر بشكل خاص في الزراعة وفي الإدارة العامة والتعليم والصحة، وهما قطاعان كانت حصتهما تشهد انكماشًا مستمرًا، مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمالة النسائية، وبالتالي على مشاركة الإناث في القوى العاملة (Assaad, Hendy, Lassassi, & Yassin, 2020).

وينعكس النمط القطاعي للتشغيل في تطور نوع التشغيل بمرور الوقت. وكما هو مبيَّن في شكل 6، انخفضت نسبة العاملين بأجر في عمل رسمي بشكل مطرد بمرور الوقت، مما يعكس في الغالب انخفاض حصة التشغيل في القطاع العام والركود النسبي في نسبة العاملين بأجر في عمل رسمي في القطاع الخاص. والنوعان اللذان حققا نموًا أسرع هما العاملين بأجر في عمل غير رسمي داخل المنشآت وخارجها، والتي زادت حصتها المشتركة من 22 في المائة في عام 2000 إلى 36 في المائة في عام 2017. ويشكل التشغيل بأجر في عمل غير رسمي خارج المنشآت نوعًا من التشغيل غير المستقر والمرتبط بنمو قطاعي البناء والنقل (Assaad, Alsharawy, & Salemi, 2021).

الشكل 6. توزيع نوع التشغيل حسب السنة والنوع (نسبة مئوية)، الفئة العمرية من 15-64 عامًا، للفترة من 2008-2017

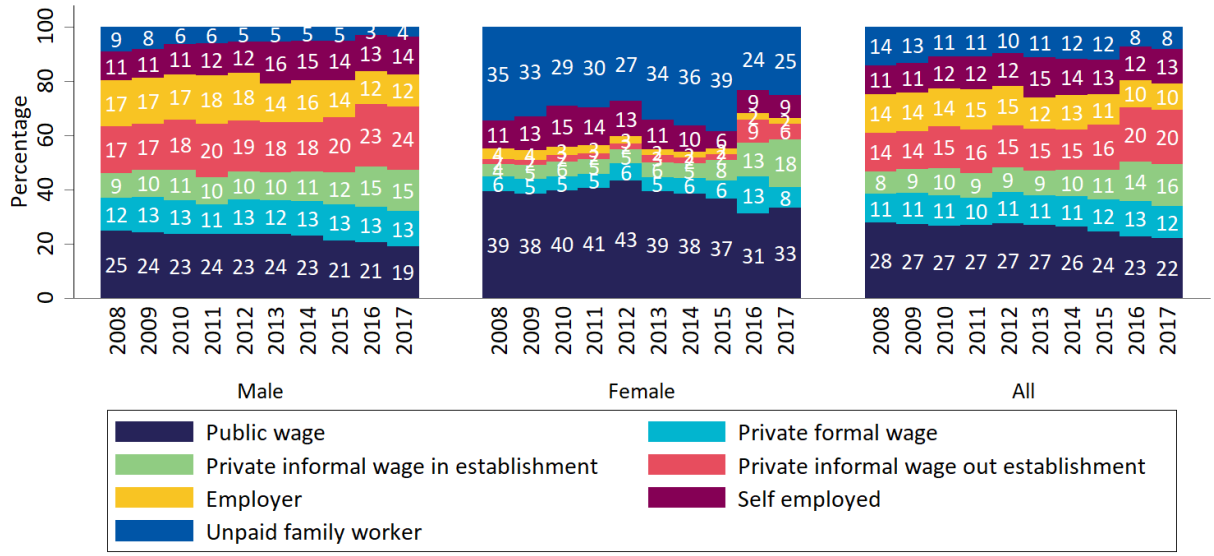

المصدر: Amer, Selwaness, & Zaki (2021) بناءً على مسوح القوى العاملة في مصر

3. البيانات

تعتمد هذه الدراسة على مصدرين للبيانات: (1) استطلاع يونيو 2020 حول تأثيرات كوفيد-19 على مصر و(2) دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وكلاهما عبارة عن استطلاعات عبر الهاتف تستهدف الأفراد الذين لديهم هواتف محمولة من الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عامًا. كما تضمن دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مسحًا للمنشآت استهدف منشآت القطاع الخاص التي تضم ما بين 6 إلى 199 عاملاً قبل بدء الجائحة (في فبراير 2020).[5] تتوفر البيانات للإستخدام العام من منتدى البحوث الاقتصادية على www.erfdataportal.com (OAMDI, 2021a, 2021b) .

تعتمد التحليلات الوصفية في هذه الدراسة على البيانات القَبلية (بالسؤال عن الخصائص في فبراير 2020 أو 2019، قبل الجائحة) والبيانات المتزامنة، بالسؤال عن الوضع الحالي أو الحديث (على سبيل المثال، العمل في الأيام السبعة السابقة للمسح). وتطرح الأسئلة أيضًا مقارنات بين الأوضاع الحالية والأوضاع ما قبل الجائحة (على سبيل المثال، مقدار الدخل الذي تغير بمرور الوقت). وشمل مسح الأسر الخاص بدراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وحدات نمطية خاصة بالعاملين بأجر، والمزارعين، والمشروعات الأسرية غير الزراعية، والإناث، بالإضافة إلى الأسئلة التي طرحها جميع من شملهم المسح عن أنفسهم أو عن أسرهم. و لقد استخدمت وحدة مشروعات أسرية نمطية في هذه الدراسة لتوفير بيانات عن المشروعات المتناهية الصغر التي يعمل بها من 1 إلى 5 عمال، والتي يتم مقارنتها بنتائج مسح المنشآت.

لم تكن البيانات الجزئية حول تواريخ المشاركة في الردود على استطلاع يونيو 2020 متاحة، لكن تواريخ المشاركة في تقديم الردود لدراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كانت على النحو التالي:

- الأسر: موجة فبراير 2021: 14 يناير إلى 18 فبراير 2021

[5] انظر الملاحق للتعرف على مزيد من التفاصيل حول تغطية خدمة الهاتف في مصر، وأخذ العينات، ومعدلات الاستجابة، والتناقص، والموازنة. وتتضمن جميع التحليلات المقدمة في هذه الدراسة أوزان العينة.

- الأسر: موجة يونيو 2021: 26 مايو إلى 25 يوليو 2021
- المنشآت: موجة الربع الأول من عام 2021: 30 يناير إلى 28 مارس 2021
- المنشآت: موجة الربع الثاني من عام 2021: 26 مايو إلى 17 يوليو 2021

4. النتائج

نحن ننظم نتائجنا على حسب المواضيع المختلفة، ونقدم أولاً نتائج سوق العمل بشكل عام وللعاملين بأجر، ثم ننتقل إلى تجارب المزارعين، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والصدمات التي تعرضت لها الأسر وتكيف الأسر معها، والتعليم والرعاية، وأخيرًا السلوكيات الصحية والرفاه.

4-1 مخرجات سوق العمل

يجب مراعاة نتائج سوق العمل أثناء الجائحة في ضوء أنماط واتجاهات سوق العمل الموجودة مسبقًا. ويعرض شكل 7 توزيع أوضاع سوق العمل في فبراير 2020، حسب النوع، لعينة من أصحاب الهواتف المحمولة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عامًا. وكما ذكرنا سابقًا، نحن نفرق بين العمل الرسمي (مع التمتع بتغطية التأمين الاجتماعي) والعمل غير الرسمي (بدون تأمين اجتماعي) . ونلاحظ أولاً أن العينة التي أخذناها من بين أصحاب الهواتف كانت نسبة مشاركتها في القوى العاملة في فبراير 2020 (58 في المائة) أعلى من تلك المسجلة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عامًا في مسح القوى العاملة لعام 2017 (48 في المائة) (Amer, Selwaness, & Zaki, 2021). وشارك كل من الذكور والإناث في عينة أصحاب الهواتف المحمولة بمعدلات أعلى من الأشخاص من الفئة العمرية التي من 15 إلى 64 عًاما ككل (86 في المائة مقابل 70 في المائة للذكور، و34 في المائة مقابل 25 في المائة للإناث).[6]

وفيما يتعلق بنوع التشغيل بين العاملين، أوضحت الدراسة أنهم من الأرجح قليلاً أن يكونوا عاملين في القطاع العام (27 في المائة مقابل 22 في المائة) وعاملين بأجر في عمل غير رسمي في القطاع الخاص داخل المنشآت (20 في المائة مقابل 16 في المائة)، ولكنهم متساوون في احتمال أن يكونوا عاملين بأجر في عمل رسمي في القطاع الخاص (13 في المائة مقابل 12 في المائة)، وعاملين بأجر في عمل غير رسمي في القطاع الخاص خارج المنشآت (20 في المائة) وأقل احتمالاً لأن يكونوا عاملين لحسابهم الخاص، أو مزارعين، أو عاملين في الأسرة بدون أجر (20 في المائة مقابل 31 في المائة).[7] واتضح أن تمثيل الإناث العاملات لحسابهن الخاص والعاملات في الأسرة بدون أجر تمثيلاً ناقصًا بشكل خاص في عينتنا بالنسبة إلى عدد السكان ككل (20 في المائة مقابل 35في المائة) مقابل التمثيل المفرط للعاملات في القطاع العام (50 في المائة مقابل 33 في المائة).

[6] انظر الملحق 3 للتعرف على خصائص السكان الذين لا يمتلكون هواتف محمولة في مصر. إنهم يميلون لأن يكونوا على الأرجح من الإناث، والفئات الأكثر فقرا، وكبار السن، و الأقل تعليماً، ومن الأرجح أن يكونوا خارج القوى العاملة ويعملون في المشروعات العائلية في مجال الزراعة وخارج الزراعة.

[7] قمنا بحساب هذه النسب المئوية عن طريق إخراج العاطلين عن العمل وأولئك الذين خرجوا من القوى العاملة في الشكل 7 ومقارنتها بالنسب المئوية الموضحة في الشكل 6 لعام 2017.

الشكل 7. وضع سوق العمل في فبراير 2020 (نسبة مئوية) حسب النوع

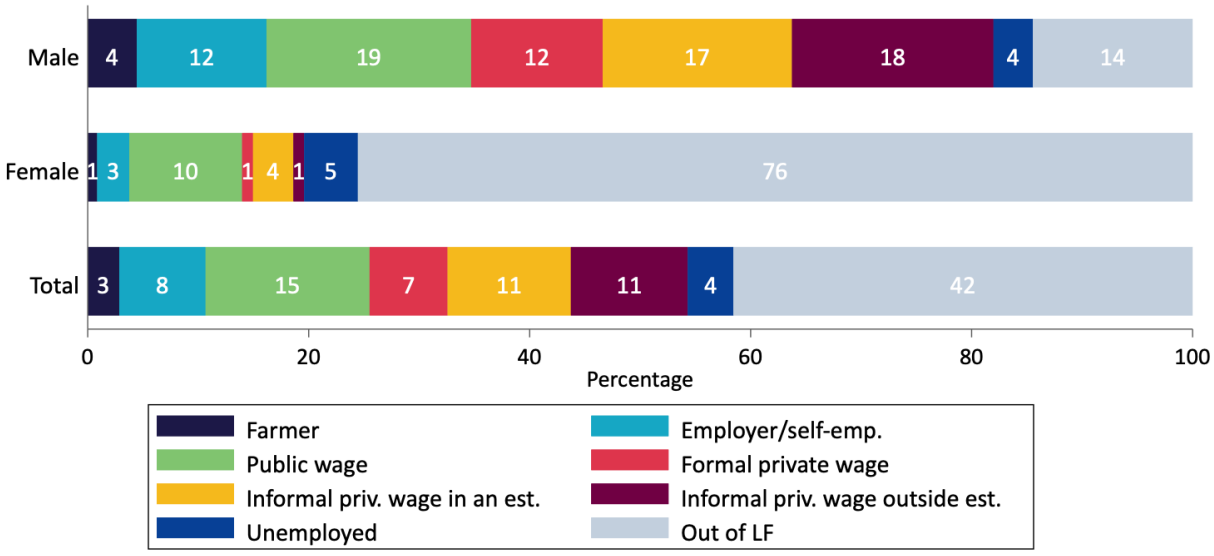

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في فبراير 2021 بشأن مصر.

يوضح الشكل 8 نسب المشتغلين إلى السكان ومعدلات المشاركة في القوى العاملة أثناء جائحة كوفيد-19. وتُفرق هذه الدراسة بين التعريف القياسي للبطالة (وبالتالي القوى العاملة، أي العاملون والعاطلون عن العمل)، الأمر الذي يتطلب البحث خلال الأسابيع الأربعة السابقة للمسح، والتعريف الموسع الذي يتطلب فقط الرغبة في العمل وعدم العمل (ولا حتى ساعة في الأسبوع السابق).

ارتفعت النسبة المئوية للسكان العاملين بشكل مطرد من 49 في المائة في يونيو 2020 إلى 54 في المائة في يونيو 2021. وشهدت المشاركة في العمل قفزة كبيرة من يونيو 2020 إلى فبراير 2021 (من 54 في المائة إلى 66 في المائة حسب التعريف القياسي) وزيادة ثابتة من فبراير 2021 إلى يونيو 2021 (بواقع 69 في المائة). واتخذ التعريف الموسع للمشاركة في القوى العاملة اتجاهًا مشابهًا.[8]

وارتفعت نسبة المشتغلين إلى السكان بين الذكور في مصر بين يونيو 2020 (74 في المائة) ويونيو 2021 (80 في المائة)، مع حدوث معظم الانتعاش بحلول فبراير 2021 (78 في المائة).[9] وارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة (التعريف القياسي) من 80 في المائة في يونيو 2020، إلى 89 في المائة في فبراير 2021، إلى 91 في المائة في يونيو 2021.[10] وارتفعت نسبة المشتغلين إلى السكان بين الإناث في مصر من 19 في المائة في يونيو 2020 إلى 20 في المائة في فبراير 2021 و23 في المائة في يونيو 2021.[11] قفزت مشاركة الإناث في القوى العاملة (التعريف القياسي) بشكل أكثر شدة من يونيو 2020 (22 في المائة)

[8] يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن بيانات يونيو 2020 جُمعت من خلال استطلاع يونيو 2020 حول تأثيرات كوفيد-19 على مصر. واتبع هذا المسح منهجية واستراتيجية مختلفتين في أخذ العينات إلى حد ما عما اتبعه دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وبالتالي قد لا يكونان قابلين للمقارنة بشكل كامل. ويبدو أن هذا ينطبق بشكل خاص على قياس البطالة بين الإناث، وبدرجة أقل بين الذكور، وبالتالي يترتب عليه آثار على معدلات المشاركة في القوى العاملة أيضًا.

[9] وفقًا لمسح القوى العاملة الرسمي، انخفضت نسب المشتغلين إلى السكان للذكور فوق 15عامًا من 65 في المائة في الربع الأول من عام 2020 إلى في المائة في الربع الثاني من عام 2020، وتحسنت إلى 63 في المائة في الربع الثالث من عام 2020 وزادت أكثر إلى 66 في المائة في الربع الأخير، لتتراجع إلى 64 في المائة في الربع الأول من عام 2021 (CAPMAS, n.d.).

[10] وفقًا لمسح القوى العاملة، انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة وفقًا للتعريف القياسي للسكان بين الذكور فوق 15عامًا من 68٪ في الربع الأول من عام 2020 إلى 65٪ في الربع الثاني من عام 2020، لكنه استعاد عافيته بعد ذلك ليصل إلى 67٪ في الربع الثالث، وعاد إلى مستويات ما قبل الجائحة بعد ذلك (68٪) في الربع الأخير من عام 2020 والربع الأول من عام 2021 (CAPMAS, n.d.).

[11] وفقًا لمسح القوى العاملة، انخفضت نسبة المشتغلين إلى السكان للإناث فوق 15 عامًا من 13٪ في الربع الأول من عام 2020 إلى 10٪ في الربع الثاني، لتتعافى فقط إلى 11٪ في الربع الثالث و13٪ في الربع الأخير، وظلت عند هذا المستوى في الربع الأول من عام 2021 (CAPMAS, n.d.).

إلى فبراير 2021 (38 في المائة) ثم زادت قليلاً في يونيو 2021 (42 في المائة)[12]. وعلى الرغم من أن المشاركة في القوى العاملة باستخدام التعريف الموسع اتبعت اتجاهًا مشابهًا، إلا أن الفرق بين التعريفين القياسي و الموسع كان أكبر بكثير بالنسبة للإناث منه للذكور، مما يعكس انتشار معدلات بطالة محبطة أعلى بين الإناث.

[12] وفقًا لمسح القوى العاملة، انخفض معدل المشاركة وفقًا للتعريف القياسي للإناث فوق 15 عامًا من 16٪ في الربع الأول من عام 2020 إلى 12٪ في الربع الثاني، وتعافى إلى 13٪ في الربع الثالث و16٪ في الربع الأخير، لكنه انخفض إلى 15٪ في الربع الأول من عام 2021 (CAPMAS, n.d).

الشكل 8. معدلات المشاركة في القوى العاملة (القياسي والموسع) ونسبة المشتغلين إلى السكان (النسب المئوية)، حسب النوع والموجة

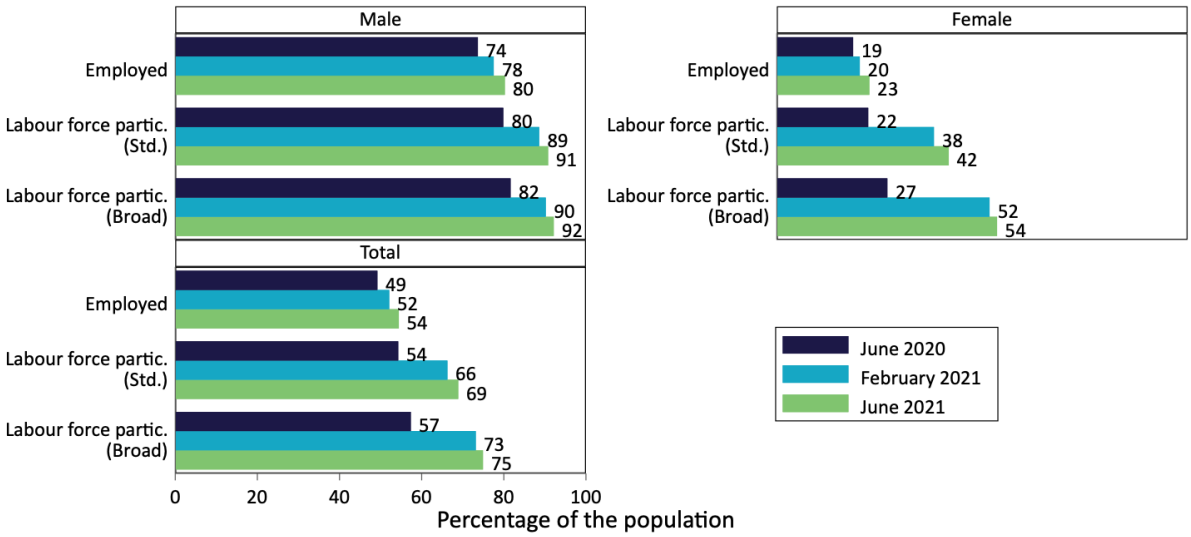

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى استطلاع يونيو 2020 حول تأثيرات كوفيد-19 على مصر ودراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بشأن مصر في فبراير 2021 ويونيو 2021

يعرض الشكل 9 معدلات البطالة، كنسبة مئوية من القوى العاملة. ويجب تفسير المقارنة بين معدلات البطالة في يونيو 2020 وتلك التي في التواريخ اللاحقة بحذر نظرًا لاتجاه استطلاع يونيو 2020 حول تأثيرات كوفيد-19 على مصر لإصدار تقديرات أقل للبطالة مقارنة بتلك الواردة في المسح الخاص بدراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وبالتالي، وبغض النظر عن الزيادة الواضحة في البطالة من يونيو 2020 إلى فبراير 2021، نلاحظ بدلاً من ذلك الانخفاض الطفيف في البطالة من فبراير إلى يونيو 2021، خاصة عند استخدام التعريف الموسع.[13] وكانت معدلات البطالة بين الإناث أعلى بكثير من الذكور، مثلما كان الواقع السائد تاريخيًا في مصر (Krafft, Assaad, & Keo, 2021). وعلى سبيل المثال، في يونيو 2021، كان معدل بطالة بين الذكور المشمولين في الدراسة 12 في المائة مقارنة بمعدل قدره 46 في المائة للإناث، باستخدام التعريف القياسي.

[13] تشير نتائج مسح القوى العاملة إلى زيادة شديدة في معدل البطالة من 7.7٪ في الربع الأول من عام 2020 إلى 9.6٪ في الربع الثاني، لكنه سرعان ما عاد إلى اتجاهه ما قبل الجائحة، حيث انخفض إلى 7.3٪ في الربع الثالث و7.2٪ في الربع الأخير. وارتفع المعدل تقريبًا عند هذا المستوى في الربع الأول من عام 2021 (7.4٪) والربع الثاني من عام 2021 (7.3٪) (CAPMAS, n.d).

الشكل 9. معدلات البطالة (القياسي والموسع) (النسبة المئوية للقوى العاملة)، حسب النوع والموجة.

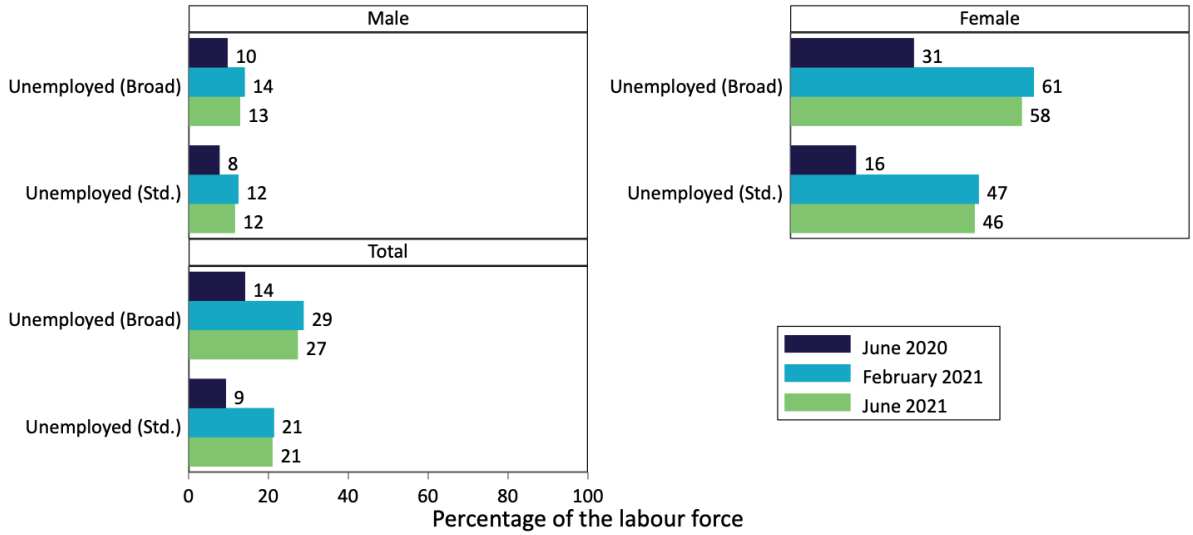

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى استطلاع يونيو 2020 حول تأثيرات كوفيد-19 على مصر ودراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بشأن مصر في فبراير 2021 ويونيو 2021

ويوضح الشكل 10 التغييرات في وضع سوق العمل بين أولئك الذين كانوا مشتغلين وعاطلين عن العمل وخارج القوى العاملة قبل تفشي كوفيد-19 في فبراير 2020. ومن بين أولئك الذين تم تشغيلهم في فبراير 2020، صار 9 في المائة عاطلين عن العمل بعد عام وفقا للتعريف الموسع وأصبح 4 في المائة خارج القوة العاملة. وكانت معدلات الانتقال إلى البطالة أعلى بين الإناث (13في المائة) إلى جانب معدلات الخروج من القوى العاملة (8 في المائة). ولم يتم تقريبًا تشغيل أي إيناث كن عاطلات عن العمل في فبراير 2020 بعد عام من ذلك، وبحلول يونيو 2021، زادت نسبة الخروج من القوى العاملة (25 في المائة)، على الرغم من حصول نسبة قليلة (3 في المائة) على عمل. وكانت النتائج أفضل بالنسبة للذكور الذين كانوا عاطلين عن العمل قبل انتشار الجائحة، وحصل 38 في المائة منهم على عمل بحلول فبراير 2021 و46 في المائة بحلول يونيو 2021. وكان الانتقال من الوجود خارج القوى العاملة إلى البطالة هو الأكثر شيوعًا من نوعه (31 في المائة بشكل عام في فبراير 2021 ويونيو 2021) وفي بعض الأحيان إلى العمل (10 في المائة اعتبارًا من فبراير 2021 و16 في المائة اعتبارًا من يونيو 2021). وكانت الإناث أكثر ميلاً للانتقال من القوى العاملة إلى البطالة بينما كان الذكور أكثر ميلاً للانتقال إلى العمل.

الشكل 10. التغييرات في أوضاع سوق العمل في كل موجة من موجات كوفيد-19، حسب الوضع في فبراير 2020، والنوع والموجة (النسبة المئوية للوضع في فبراير 2020)

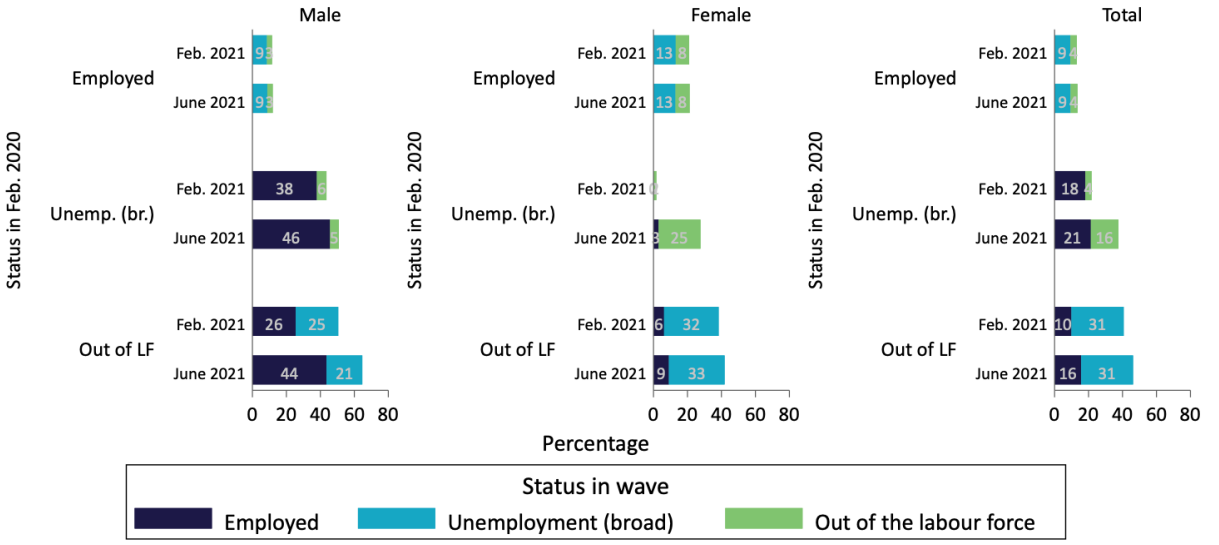

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لشهر يونيو 2021

يقارن الشكل 11 معدل (متوسط) ساعات العمل أسبوعيًا خلال الفترة بين فبراير 2021 إلى يونيو 2021، لأولئك العاملين خلال موجة كوفيد-19. وبشكل عام، ظل متوسط ساعات العمل ثابتًا عند 43 ساعة في الأسبوع. وعلى سبيل المقارنة، بلغ متوسط ساعات العمل 46 في الأسبوع في مسح ممثل على مستوى الجمهورية في عام 2018 (Assaad, Alsharawy, & Salemi, 2021). وكانت النتائج مختلطة عبر فئات الحلة العملية. وشهد متوسط ساعات العمل بين العاملين بأجر في عمل رسمي في القطاع الخاص أكبر الزيادات من 48 إلى 53 ساعة وبين العاملين بأجر في القطاع الحكومي من 38 ساعة إلى 41 ساعة، ليعود إلى مستويات عام 2018 (Assaad, Alsharawy, & Salemi, 2021). وحدث أنخفاض في ساعات العمل للمزارعين (من 50 ساعة إلى 39 ساعة)، وأصحاب العمل أو العاملين لحسابهم الخاص (39 ساعة إلى 33 ساعة)، والعاملين بأجر في عمل غير رسمي في القطاع الخاص (50 ساعة إلى 48 ساعة) والعاملين بأجر في عمل غير رسمي في القطاع الخاص خارج المنشآت (انخفاض قليل من 40 إلى 39 ساعة). وفي حين أن اتجاهات ساعات العمل بالنسبة للمزارعين قد تكون موسمية، فقد اتضح أن العاملين بأجر في عمل غير رسمي والعاملين بدون أجر كانوا يعملون لساعات أقل في 2018 (Assaad, Alsharawy, & Salemi, 2021)، مما يشير إلى استمرار تأثر هذه الشرائح بالجائحة .

الشكل 11. معدل (متوسط) ساعات العمل في الأسبوع، حسب الوضع في فبراير 2020 والموجة

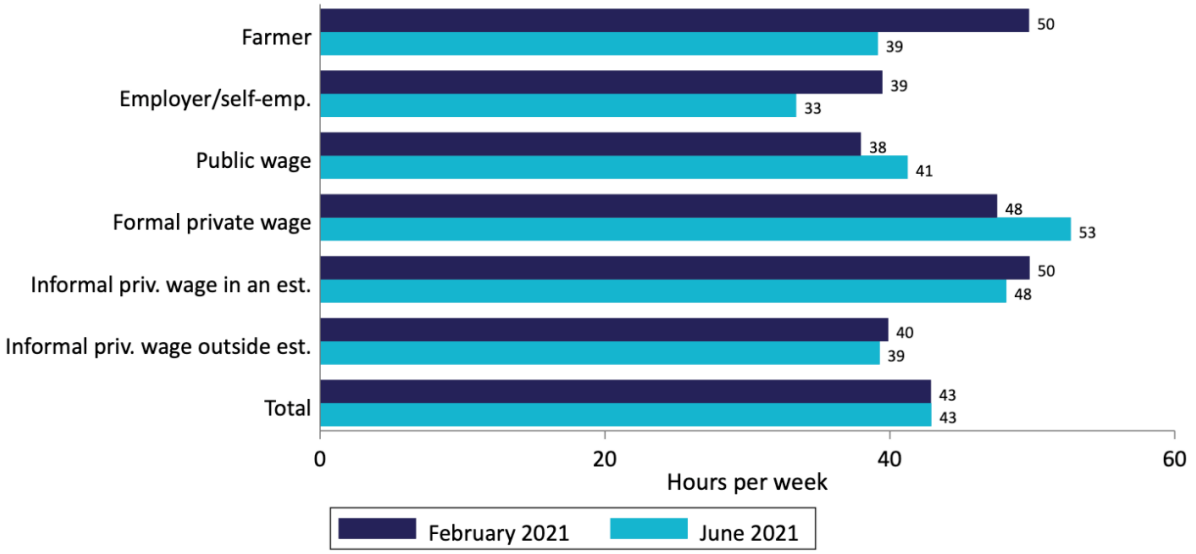

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لشهري فبراير 2021 ويونيو 2021

ملاحظات: الإحصاءات تستند إلى الأفراد العاملين في تلك الموجة.

تم جمع البيانات حول كلٍ من الأجور الحالية والأجور في فبراير 2020 (لأولئك الذين كانوا عاملين بأجر في ذلك الوقت) (يوضح الشكل 12 متوسط الأجور الشهرية). وفي فبراير 2020، كان متوسط الأجر الشهري 2200 جنيه مصري، وانخفض إلى 2000 جنيه اعتبارًا من فبراير 2021 قبل أن يتعافى إلى 2300 جنيه في يونيو 2021. وقد يكون هذا الارتفاع مدفوعًا جزئيًا بالاختيار، في حال ترك العمل بأجر لمن كانوا يتقاضون أجورًا أقل. وحصل العاملون بأجر في القطاع العام والعاملون بأجر في عمل رسمي في القطاع الخاص على أجور مستقرة طوال الفترة بمتوسط 2500 جنيه مصري شهريًا. وكان العاملون بأجر في عمل غير رسمي في القطاع الخاص يتقاضون رواتب أقل، بمتوسط 2000 جنيه شهريًا في فترة ما قبل الجائحة لمن يعملون في المنشآت و1700 جنيه شهريًا لمن يعملون خارج المنشآت؛ وانخفضت الأجور لكلتا المجموعتين بمقدار 200 جنيه بعد مرور عام في فبراير 2021 لكنها تعافت بحلول يونيو 2021 إلى مستويات ما قبل الجائحة، بالنسبة لأولئك الذين يعملون بأجر.

الشكل 12. متوسط الأجر الشهري (بالجنيه المصري) حسب الوضع في فبراير 2020 والموجة

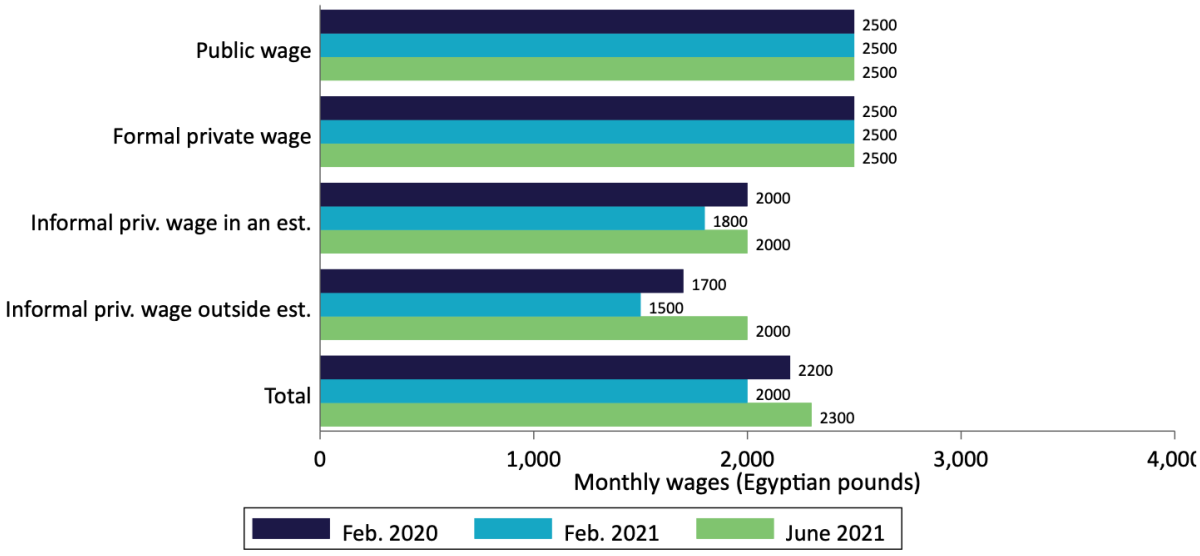

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لشهري فبراير 2021 ويونيو 2021

ملاحظات: إحصائيات عام 2021 بناءً على العمال بأجر في تلك الموجة.

أدت التغيرات في تشغيل العمالة، وساعات العمل، والأجور إلى تغيير حتمي في دخل الأسر. ويُظهر الشكل 13 التغيرات في دخل الأسرة منذ فبراير 2020، حسب الدخل الرُبعي للأسرة في فبراير 2020. وانخفض دخل الأسرة بالنسبة لـ 42 في المائة من الأسر اعتبارًا من فبراير 2021 وارتفعت هذه النسبة إلى 48 في المائة من الأسر بحلول يونيو 2021. وكانت الخسائر أكبر بالنسبة لتلك الأسر في الدخل الرُبعي الأول والدخل الرُبعي الثاني قبل الجائحة. وعلى سبيل المثال، خسر 54 في المائة من الأسر في الدخل الرُبعي الأول مقارنة بشهر فبراير 2020 اعتبارًا من يونيو 2021. ويبدو أن الجائحة تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل في مصر.

الشكل 13. التغيرات في دخل الأسرة من فبراير 2020 إلى الموجة(النسبة المئوية للأسر)، حسب الدخل الربُعي في فبراير 2020 والموجة

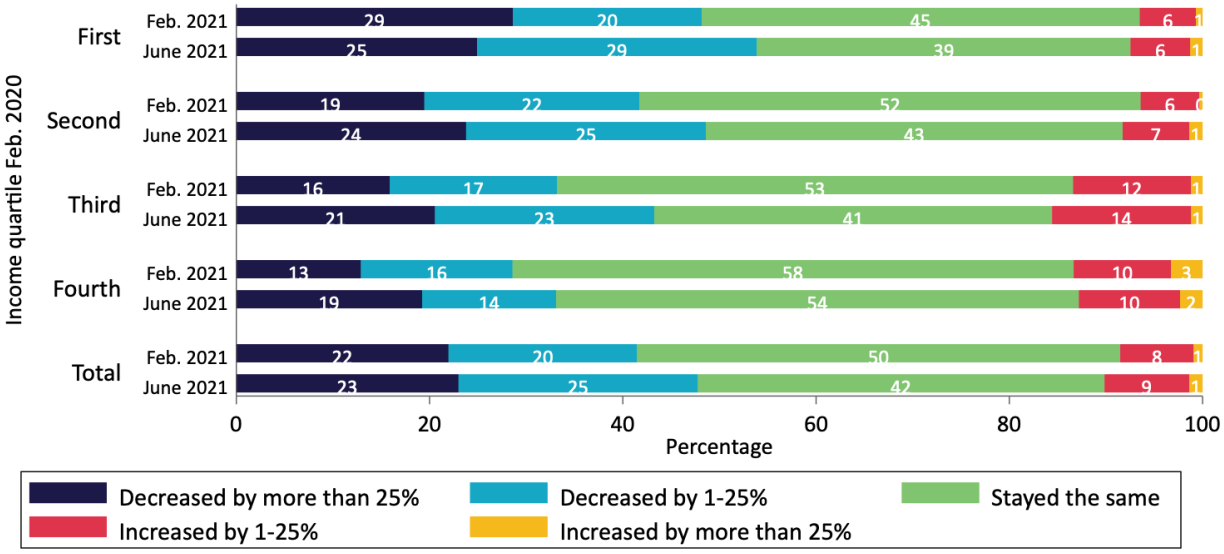

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لشهري فبراير 2021 ويونيو 2021

ارتبطت الخسائر في الدخل ارتباطًا وثيقًا بالوضع في سوق العمل (الشكل 14). وشهدت دخول أسر أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص أكبر الخسائر في جميع الأوضاع السائدة (62 في المائة اعتبارًا من فبراير 2021 و71 في المائة اعتبارًا من يونيو 2021). وكان العاملون بأجر في القطاع العام هم الأقل عرضة لخسائر في دخل الأسرة، وعانى قليل منهم (6-9 في المائة) من خسائر فادحة في الدخل تزيد عن 25 في المائة. كما تعرض العاملون بأجر في القطاع الخاص، لا سيما العاملين الغير رسميين وخاصة أولئك الذين يعملون خارج المنشآت، لخسائر كبيرة في الدخل، وحدث نفس الأمر مع المزارعين.

الشكل 14. التغيرات في دخل الأسرة من فبراير 2020 إلى الموجة (النسبة المئوية للأسر)، حسب الوضع في سوق العمل والموجة في فبراير 2020

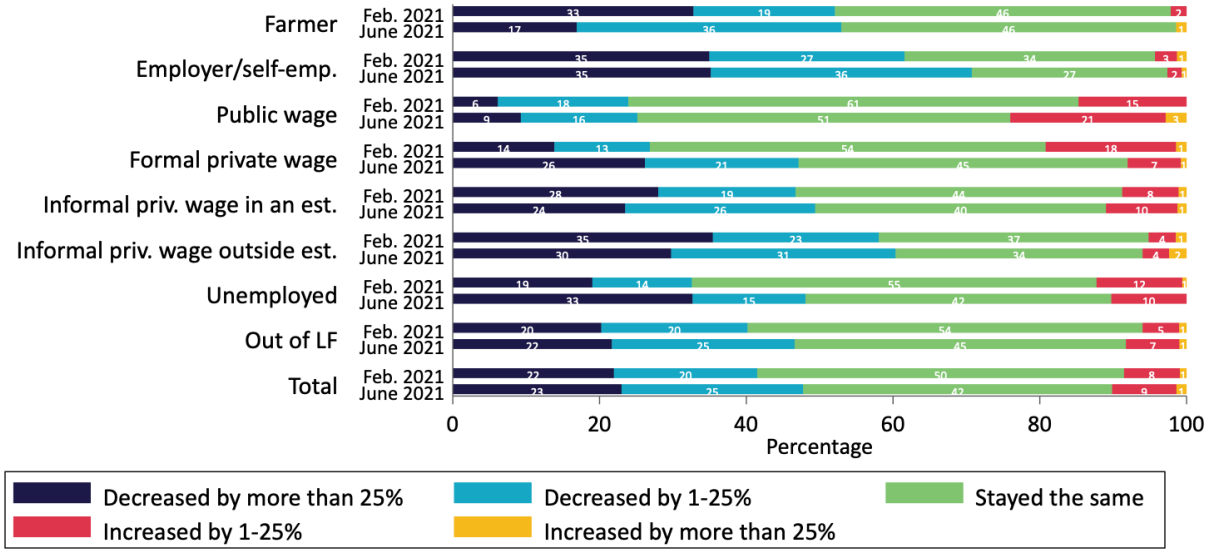

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لشهري فبراير 2021 ويونيو 2021

استطاع جزء بسيط فقط من العاملين بأجر العمل من المنزل، إلا أن تلك الحصة زادت إلى حد ما عبر أوضاع سوق العمل عبر مختلف الأوقات (الشكل 15). وتمكن العاملون بأجر في القطاع العام من العمل من المنزل بأعلى المعدلات (26 في المائة إلى 30 في المائة)، يليهم العاملون بأجر في عمل رسمي في القطاع الخاص (23 في المائة إلى 27 في المائة). وكان عدد العمالة غير الرسمية الذين تمكنوا من العمل من المنزل عددًا أقل (12-17 في المائة عبر الوقت وداخل/خارج المنشآت). وكان السبب الرئيسي الذي جعل أولئك لا يستطيعون العمل من المنزل هو عدم السماح لهم بالقيام بعملهم من المنزل أو عدم إمكانية قيامهم به (أكثر من 85 في المائة عبر مختلف الموجات).

الشكل 15. النسبة المئوية للعاملين بأجر القادرين على العمل من المنزل، حسب وضع سوق العمل في موجة بعينها وحسب الموجة

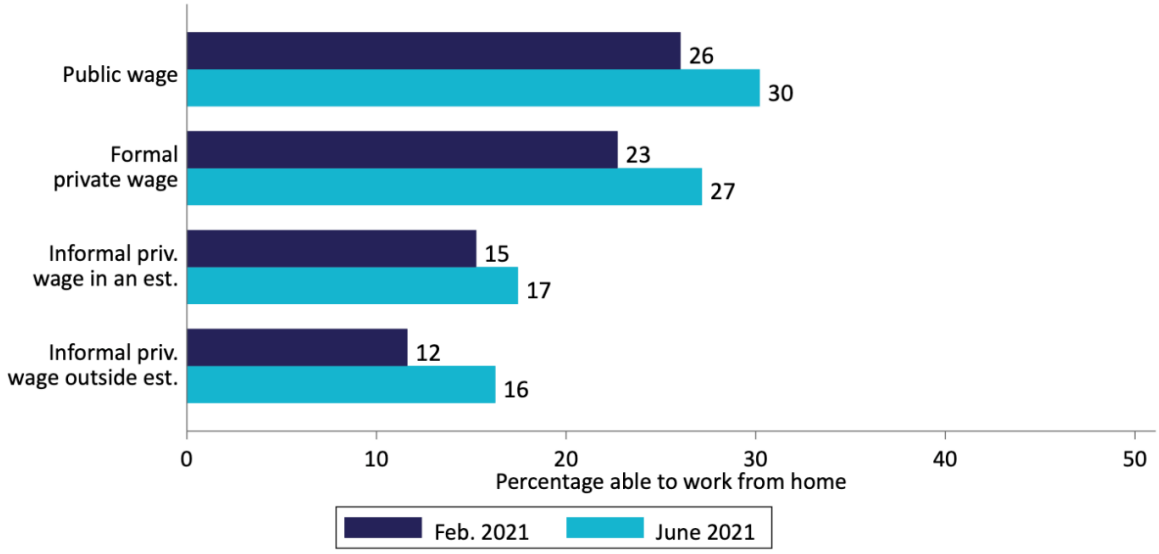

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لشهري فبراير 2021 ويونيو 2021

ملاحظات: إذا كانت الملاحظة هي موجة أساسية للفرد، فمن المفترض أن يكون نوع العمل بالجر الحالي لشهر فبراير 2020 هو نفس نوع العمل.

2-4 المزارعون

يوضح الشكل 16 تجارب المزارعين منذ بداية جائحة كوفيد-19. ففي فبراير 2021، زاد عدد الأيام التي عملت فيها الأسرة بقدر ما انخفض وبقيت على حالها في الغالب مقارنة بموسم 2019 (47 في المائة) ولكن بحلول يونيو 2021، انخفض عدد الأيام التي عملت فيها الأسرة انخفاضا أساسيًا (51 في المائة). وحدث تناقص في البذور والمدخلات بمرور الوقت، وبشكل أكبر في يونيو 2021 (53 في المائة)، على الرغم من أنه في تلك الفترة أيضًا حققت نسبة أعلى من المزارعين مع زيادة في البذور والمدخلات (22 في المائة). وانخفضت المحاصيل أو المحاصيل المتوقعة بأكبر قدر في فبراير 2021 (62 في المائة) لكنها ظلت في الغالب تنخفض في يونيو 2021 (47 في المائة). وعلى الرغم من انخفاض الأسعار المتوقعة بشكل أساسي (63-67 في المائة)، فقد زادت أيضًا بحلول يونيو 2021 بالنسبة لربع المزارعين (24 في المائة).

الشكل 16. تجارب المزارعين مع كوفيد-19مقارنة بموسم 2019 (النسب المئوية)، حسب الموجة

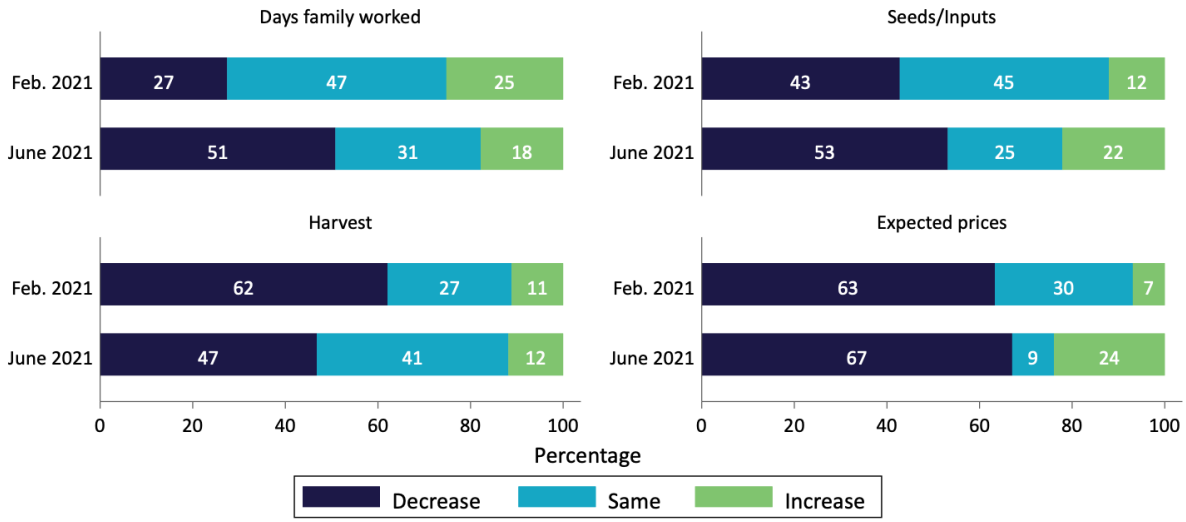

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لشهري فبراير 2021 ويونيو 2021

ملاحظات: إذا كانت الملاحظة هي الموجة الأساسية للفرد، المزارع في فبراير 2020، وما عدا ذلك المزارع في الوقت الراهن.

3-4 المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

نعتمد في هذا القسم على بيانات المشروعات الأسرية المتناهية الصغر (1-5 عمال) المستمدة من مسح الأسر و البيانات المستمدة من مسح المنشآت المتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (6-199 عاملا). ويوضح الشكل 17 توزيع الصناعات أثناء شهر فبراير 2020، من خلال المقارنة بين المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتمثلت غالبية الأنشطة المتناهية الصغر في التجارة والتجزئة (41 في المائة) والبناء (22 في المائة) والخدمات (18 في المائة). واختلفت الأنشطةالصغيرة والمتوسطة بشكل طفيف مع سيطرة التجارة والتجزئة (38 في المائة) والخدمات (27في المائة) والصناعة التحويلية والزراعة (17 في المائة). ومن المهم وضع هذه التركيبة في الاعتبار لفهم تأثير الجائحة على المنشآت.

الشكل 17. توزيع المنشآت حسب النشاط الإقتصادي في فبراير 2020 (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة

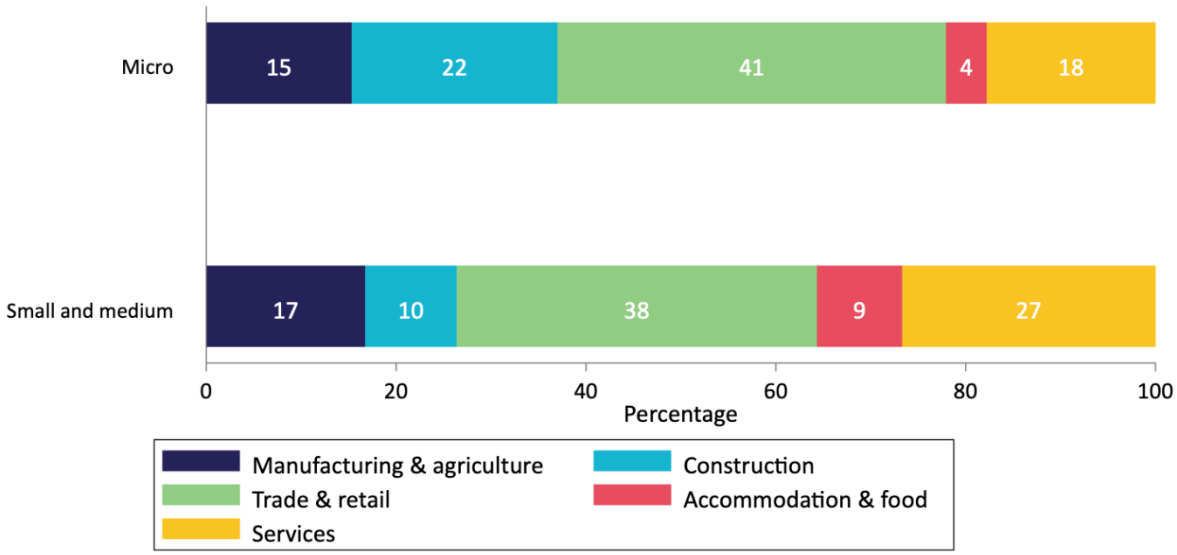

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لشهر نوفمبر 2020 والربع الأول من عام 2021

تباينت الأوضاع التشغيلية بين المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في وقت إجراء المسح تباينًا كبيرًا. وغالبًا ما ظلت المنشآت مفتوحة وفقًا لساعات العمل العادية، وكان الأمر أكثر من ذلك بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وأكثر من ذلك في يونيو أو الربع الثاني من عام 2021. وتم إغلاق المزيد من المنشآت المتناهية الصغر (مؤقتًا بشكل أساسي) مقارنة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع بقاء الحصة ثابتة نسبيًا بمرور الوقت.[14] غالبًا ما كانت المنشآت تفتح لساعات أقل من المعتاد إما امتثالاً لتعليمات الحكومة أو بشكل اختياري (ربما لضعف الطلب). وكان هناك انخفاض طفيف في أن تبقى مفتوحة لساعات أقل بمرور الوقت، لكن ظل الوضع كما هو بالنسبة لأكثر من ربع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منتصف عام 2021.

[14] من المحتمل أن تقلل بياناتنا من تقدير عمليات الإغلاق، لأن المنشآت التي لم تستجب للمسح ربما فعلت ذلك لأنها أغلقت.

الشكل 18. الوضع التشغيلي للمنشآت (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة و الموجة

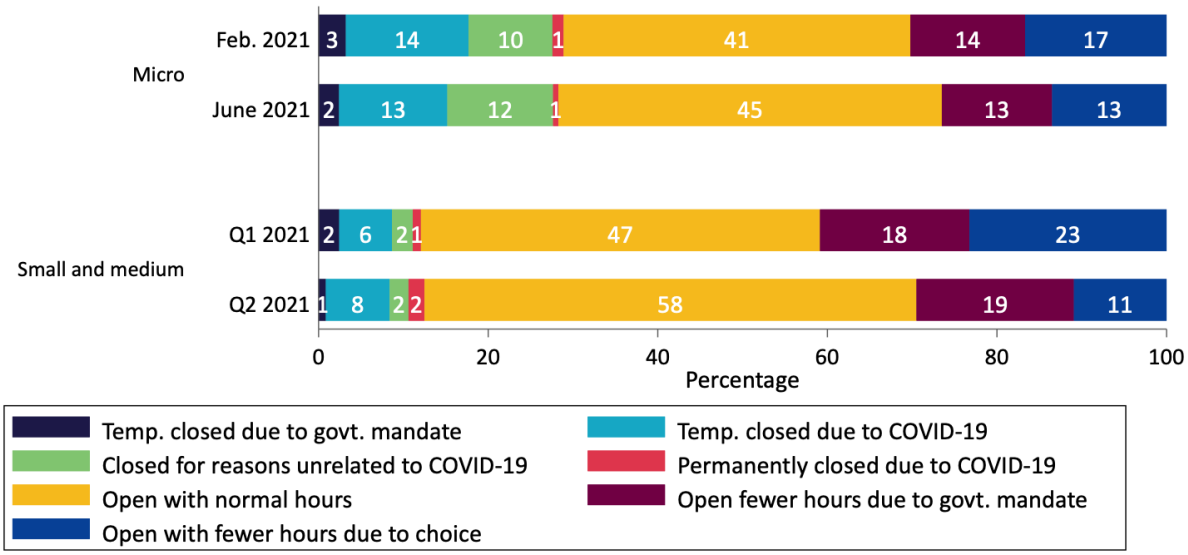

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر للموجات في شهور نوفمبر 2020 وفبراير 2021 وأبريل 2021 ويونيو 2021، والربع الأول من عام 2021 والربع الثاني من عام 2021

سُئلت المنشآت عن إيراداتها في الستين يومًا السابقة للمسح مقارنة بإيراداتها لعام 2019 لنفس الفترة (الشكل 19). واتضح بشكل عام أن حصة ثابتة ومماثلة إلى حد ما من المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة شهدت انخفاضًا كبيرًا في الإيرادات بلغ 51 في المائة أو أكثر (26- في المائة من المنشآت). كما شاعت جدًا الانخفاضات بنسبة 26-50 في المائة (34-43 في المائة من المنشآت)، في حين كانت الانخفاضات الصغيرة أقل شيوعًا (11-16 في المائة). وحقق ربع المنشآت فقط (15-27 في المائة) نفس الإيرادات أو زيادة في الإيرادات.

الشكل 19. التغيرات في إيرادات المنشآت خلال الستين يومًا السابقة مقارنة بالموسم نفسه في عام 2019 (نسبة مئوية)، حسب حجم ا المنشأة والموجة

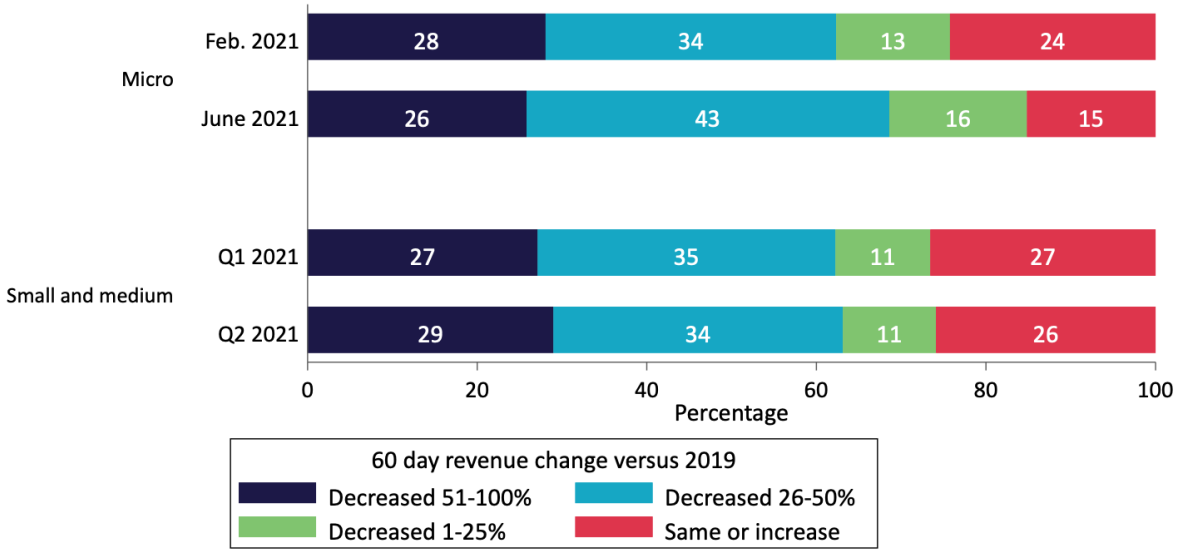

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021، والربع الأول من عام 2021 والربع الثاني من عام 2021

على الرغم من استمرار انخفاض الإيرادات الحالية، فإن تفاؤل المنشآت بشأن المستقبل كان أكثر (الشكل 20). وتوقعت أكثر من نصف المنشآت تحقيق نفس الإيرادات أو زيادة في الإيرادات في يونيو 2021 مقارنة بعام 2019. وكانت المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر ميلاً لتوقع حدوث انخفاضات، لكنها أصبحت أكثر تفاؤلاً بمرور الوقت، في حين أصبحت المنشآت المتناهية الصغر أكثر تشاؤماً بدرجة طفيفة. وستؤثر هذه التوقعات على سلوك المنشآت؛ فالمنشآت التي تتوقع مواجهة تحديات مستمرة ستكون أقل ميلاً للاستثمار أو توظيف العمالة.

الشكل 20. التغيرات السنوية المتوقعة في إيرادات المنشآت، مقارنة بعام 2019 (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة والموجة

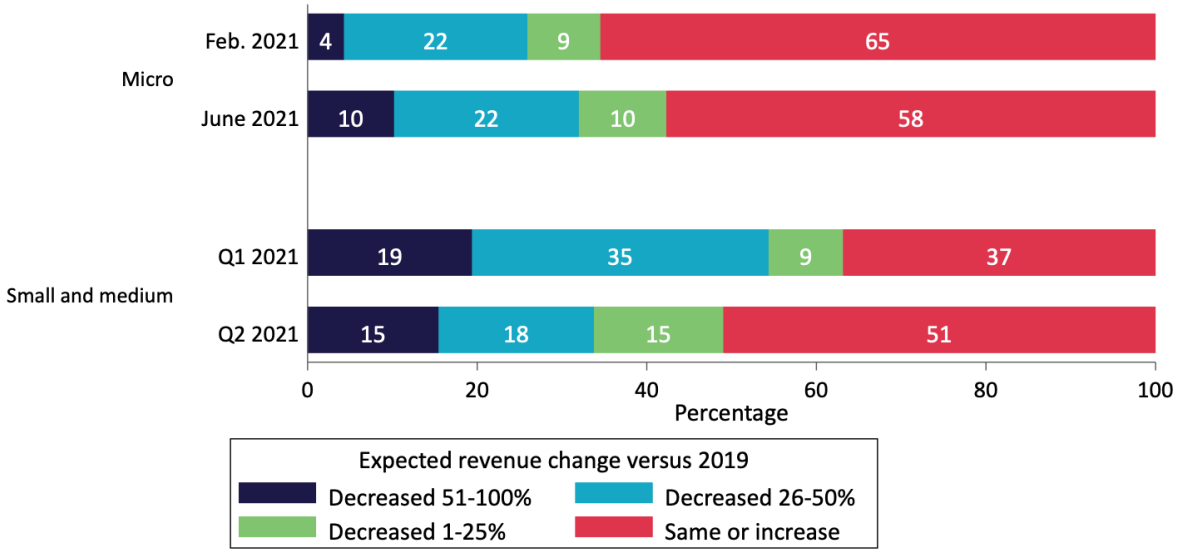

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021، والربع الأول من عام 2021 والربع الثاني من عام 2021

ملاحظات: فيما يتعلق بالربع الأول من عام 2021 فالتساؤل بشأن هذا يعود إلى عام 2020، وتشير جميع الفترات الأخرى إلى العام الذي أجري فيه المسح.

على النحو الموضَّح في الشكل 21، تباينت التغييرات في توظيف العمالة أثناء التعامل مع الجائحة بين المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وأفادت المنشآت المتناهية الصغر بأنخفاض في المشتغلين (23 في المائة) أكثر قليلاً من إفادتها بالزيادة في المشتغلين (19 في المائة) في يونيو 2021. وأفادت المنشآت الصغيرة والمتوسطة على نحو أقل قليلًا بأنخفاض في المشتغلين (18 في المائة في الربع الثاني من عام 2021) وأفادت على نحو أكثر قليلاً بزيادة في توظيف العمالة (20 في المائة في الربع الثاني من عام 2021) مقارنة بشهر فبراير 2020. ويؤكد هذا النمو الضعيف للمشتغلين في المنشآت الناجية في عينتنا استمرار تحديات سوق العمل التي أفاد العمال بها.

الشكل 21. التغيرات في نسبة المشتغلين في المنشآت، مقارنة بشهر فبراير 2020 (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة والموجة

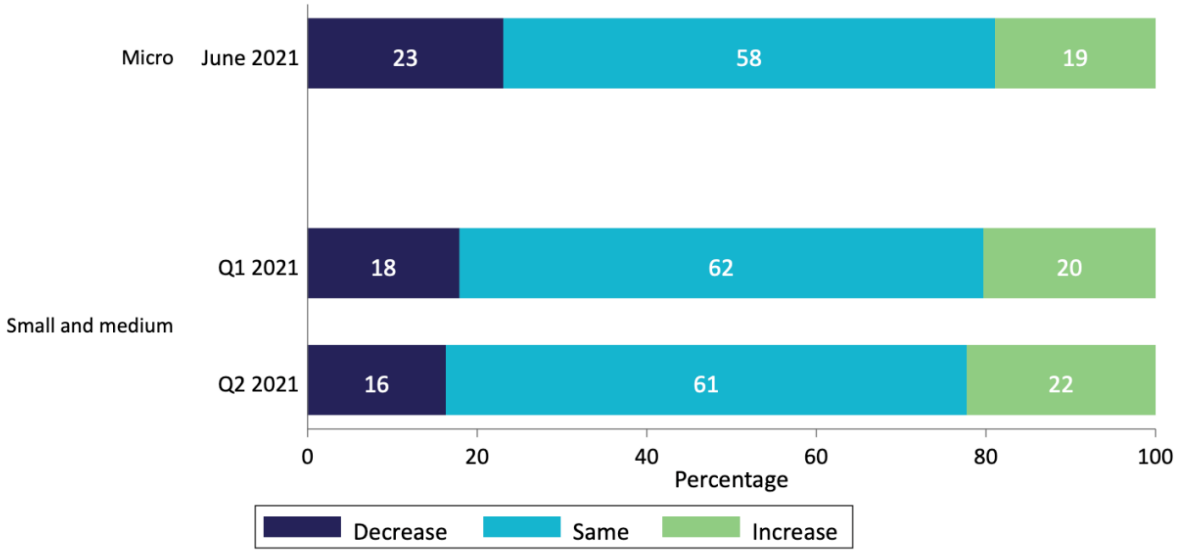

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021، والربع الأول من عام 2021 والربع الثاني من عام 2021

ملاحظات: العمالة المعاصرة في المشروعات المنزلية تم جمعها فقط في حزم البيانات المقطعية الزمنية (وبالتالي فبراير 2021 غير متوفرة).

واجهت المشروعات مجموعة متنوعة من الصعوبات في الستين يومًا السابقة للمسح (الشكل 22). ومثلت المدخلات تحديًا رئيسيًا (55-73 في المائة عبر الحجم والوقت) يليها الخسارة في الطلب (57-67 في المائة) و ما يرتبط بذلك ارتباطا وثيقا فيما يتعلق بالوصول إلى العملاء (49-56 في المائة). وشكَّل تغيب العمال تحديًا أقل للمشروعات المتناهية الصغر (التي قد لا يكون لديها عمال) وأكثر تحديًا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (49-51 في المائة). وشكَّلت مسؤوليات تقديم الرعاية أيضًا تحديًا كبيرًا (30-49 في المائة). وانخفضت معظم الصعوبات أو ظلت كما هي بمرور الوقت، باستثناء المدخلات وتقديم الرعاية، حيث زادت هذه التحديات.

الشكل 22: الصعوبات التي واجهتها المنشآت خلال الستين يومًا السابقة (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة و الموجة

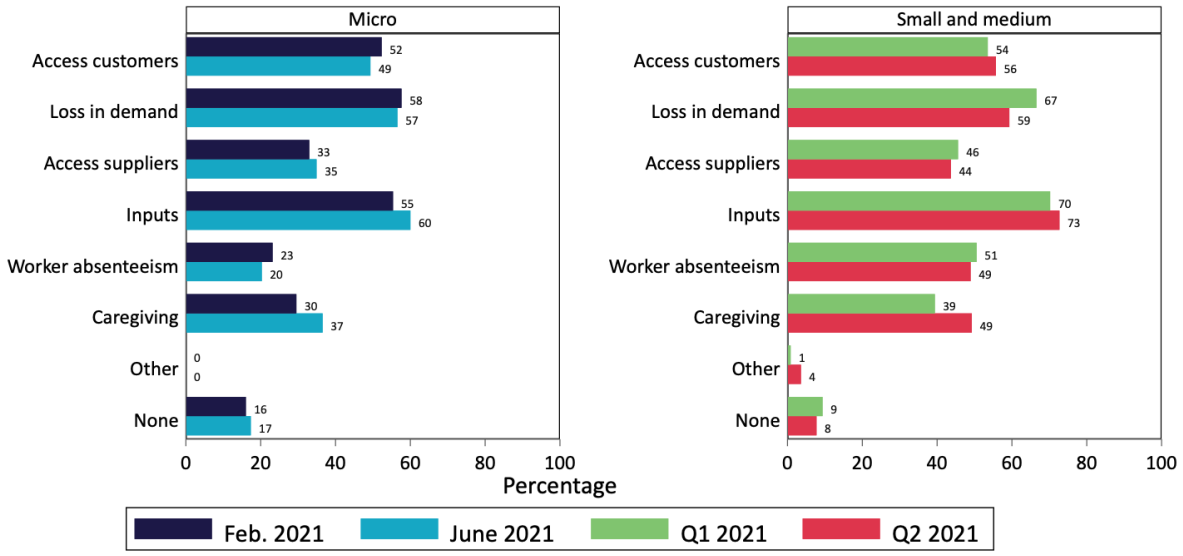

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021، والربع الأول من عام 2021 والربع الثاني من عام 2021

في سعيها للتعامل مع الجائحة، اختارت العديد من المشروعات تعديل نموذج أعمالها لتقليل الاتصال المادي مع العملاء (الشكل 23). ولم تقم غالبية المنشآت المتناهية الصغر بأي تعديل (61-62 في المائة). ولم تقم قلة قليلة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأي تعديل (9 في المائة إلى 10 في المائة). وصارت زيادة استخدام الهواتف وشبكة الإنترنت/ وسائل التواصل الاجتماع /التطبيقات كجزء من نموذج الأعمال أمرًا شائعًا، وزاد الأمر أكثر بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقام عدد قليل من المنشآت متناهية الصغر (4-5٪) بتبديل منتجاتها، في حين فعل الشيء نفسه عدد أكبر من المنشآت الصغيرة والمتوسطة (8 في المائة في الربع الأول من عام 2021 و 16 في المائة اعتبارًا من الربع الثاني من عام 2021).

الشكل 23. كيف عدّلت المنشآت نموذج الأعمال لتقليل الاتصال المادي مع العملاء (النسبة المئوية)، حسب حجم ا المنشأة و الموجة

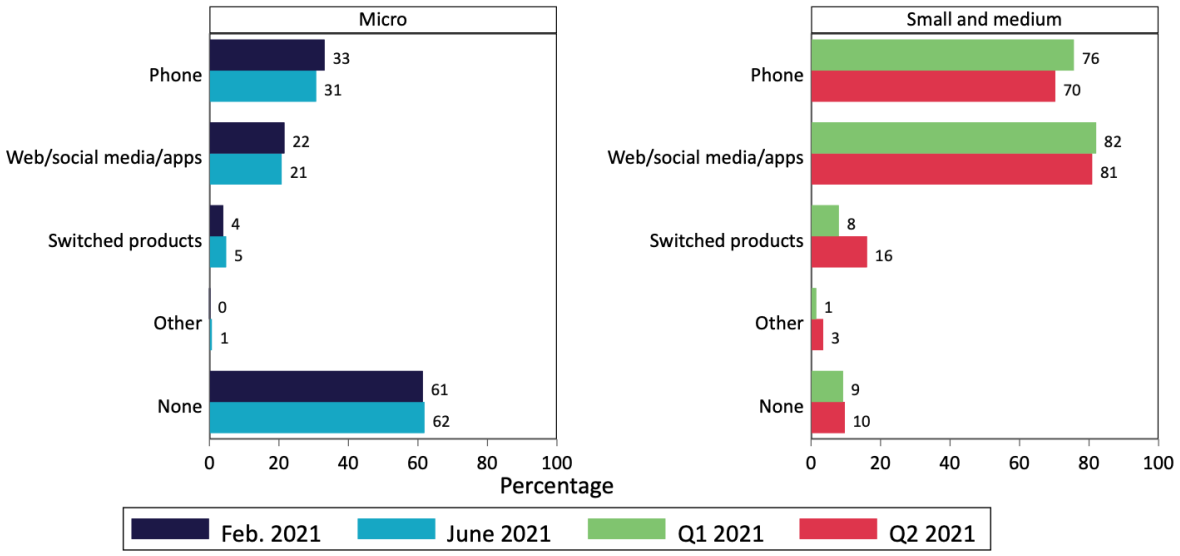

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021، والربع الأول من عام 2021 والربع الثاني من عام 2021

ملاحظات: من الممكن تقديم إجابات متعددة.

بإمكان السياسات الحكومية تقديم دعم مهم أثناء الجائحة، وقد تم تنفيذ عدد من السياسات التي تستهدف المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر. ومع ذلك، لم تتلق غالبية المنشآت المساعدة ولم تطلبها (الشكل 24). وحدث تغيير طفيف للغاية في هذا النمط مع مرور الوقت. وكانت المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر ميلاً بشكل طفيف للتقدم للحصول على المساعدة أو تلقيها. وشاعت القروض التجارية (15-20 في المائة بمرور الوقت وعبر مختلف أحجام المنشآت). وقامت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان بتخفيض أو تأخير الضرائب أو مدفوعات التأمين الاجتماعي (9-11 في المائة). وتلقت المنشآت المتناهية الصغر بشكل خاص إعانات نقدية أو إعانات بطالة (7-11في المائة بمرور الوقت).

الشكل 24: البرامج الحكومية المقدمة أو المطلوب الحصول عليها لدى المنشآت (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة و الموجة

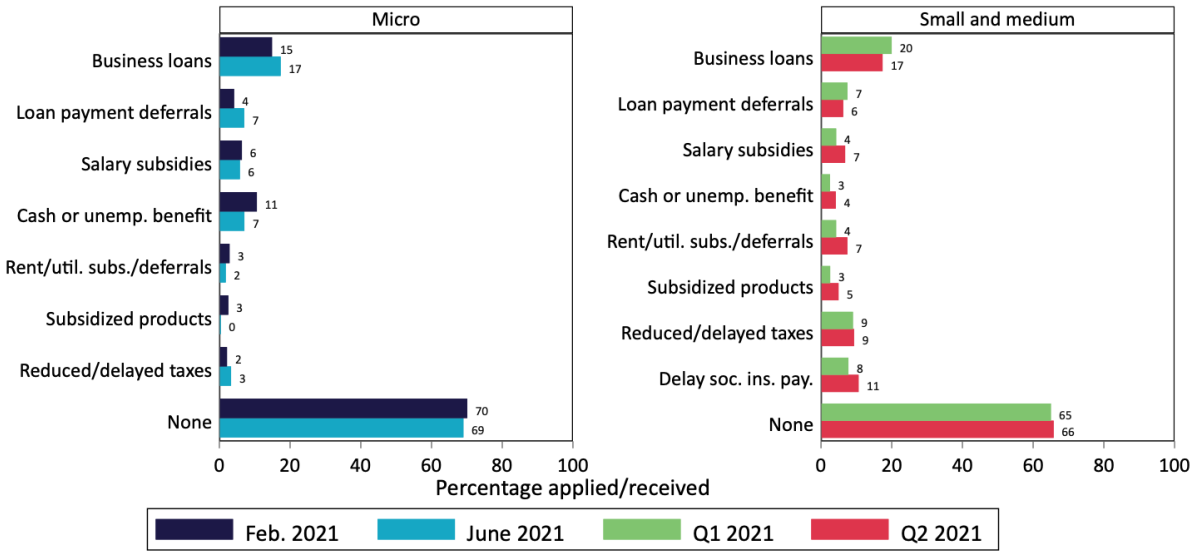

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021، والربع الأول من عام 2021 والربع الثاني من عام 2021

ملاحظات: لم يتم سؤال "الآخرين" عن البرامج التي تقدموا إليها/ وحصلوا عليها . ومن الممكن تقديم إجابات متعددة بشأن البرامج التي تقدموا إليها و حصلوا عليها، والمطلوب أكثر هو تقديم إجابة واحدة فقط بشأن السياسة.

كان عدد المنشآت التي أفادت أنها بحاجة إلى المساعدة (الشكل 25) أكثر من عدد تلك التي كانت تتلقى المساعدة (الشكل 24). وفي حين أفادت 54-55 في المائة من المشروعات المتناهية الصغر أنها لا تحتاج إلى مساعدة، ذكرت 30 في المائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الربع الأول من عام 2021 إنها لا تحتاج إلى مساعدة؛ وتحسنت هذه النسبة بشكل طفيف لتصل إلى 39 في المائة في الربع الثاني من عام 2021. وشكَّلت الضرائب المخفضة والمتأخرة مصدر قلق خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (التي من المرجح أن تكون رسمية)، في حين كانت المنشآت المتناهية الصغر مهتمة بشكل خاص بالقروض، والإعانات النقدية/إعانات البطالة أو إعانات الرواتب، والمنتجات المدعومة.

الشكل 25: البرامج الحكومية المطلوبة بشدة لدى المنشآت (نسبة مئوية)، حسب حجم المنشأة و الموجة

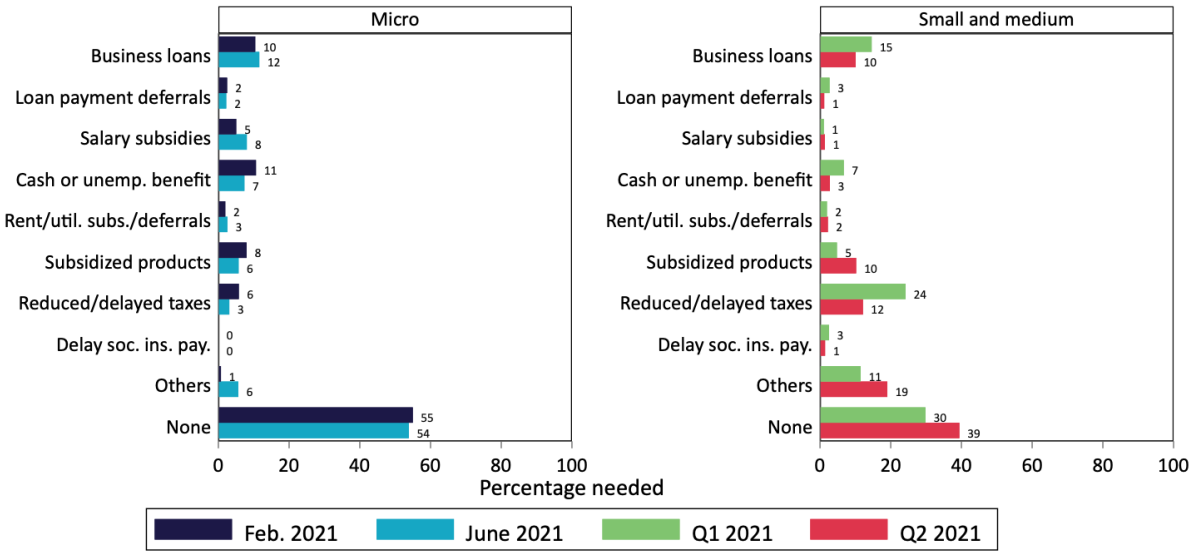

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021، والربع الأول من عام 2021 والربع الثاني من عام 2021

ملاحظات: لم يتم سؤال "الآخرين" عن البرامج التي تقدموا إليها/ حصلوا عليها . ومن الممكن تقديم إجابات متعددة بشأن البرامج التي تقدموا إليها و حصلوا عليها، والمطلوب أكثر هو تقديم إجابة واحدة فقط بشأن السياسة.

4-4 الصدمات و التصدي لها

لقد أحدثت جائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عددًا من الصدمات في حياة المصريين وسبل عيشهم. ويبحث هذا القسم في كيفية تعامل الأسر مع الصدمات، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، واستراتيجيات التكيف، والمساعدة الاجتماعية. وعلى النحو الموضَّح في الشكل 26، أثر انعدام الأمن الغذائي على ثلثي الأسر في الأيام السبعة السابقة للمسح، حيث عادة ما واجهت الأسر عددًا من تحديات الأمن الغذائي. ولم تتمكن الأسر من شراء الكمية المعتادة من الطعام بسبب الأنخفاض في دخل الأسرة (46 في المائة) والزيادات في الأسعار (43-48 في المائة). كما ساهمت القيود الحكومية في وجود صعوبات في التنقل للوصول إلى الأسواق (10-15 في المائة) وحدث أحيانًا نقص في السلع في الأسواق (21 في المائة). وفي نهاية المطاف، اضطر ما يقرب من نصف الأسر (44 في المائة) إلى تقليل وجباتهم أو حصصهم. ويشكل انعدام الأمن الغذائي هذا إحدى تبعات الجائحة المثيرة للقلق، حيث يمكن أن يكون له عواقب دائمة على الصحة ورأس المال البشري.

الشكل 26. انعدام الأمن الغذائي للأسر (النسبة المئوية للأسر)، حسب الموجة

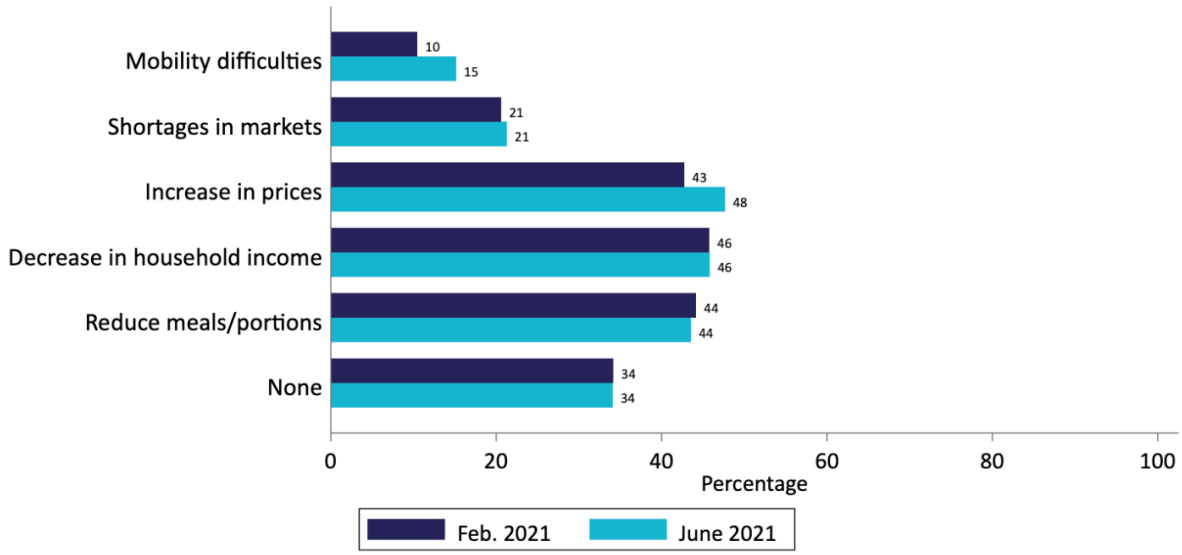

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021

ملاحظات: تم طرح أسئلة حول الأمن الغذائي: "في الأيام السبعة الماضية، هل واجهت أنت أو أي فرد من أفراد أسرتك أيًا مما يلي؟" تستند "صعوبات التنقل" إلى السؤال عن "الصعوبات في الذهاب إلى أسواق المواد الغذائية جراء القيود على التنقل التي تفرضها الحكومة/عمليات الإغلاق". ويعتمد "نقص السلع في الأسواق" على السؤال عن "عدم القدرة على شراء كمية الطعام التي نشتريها عادة بسبب نقص الغذاء في الأسواق". وتستند "زيادة الأسعار" إلى السؤال عن "عدم القدرة على شراء كمية الطعام التي نشتريها عادة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية". ويستند "الانخفاض في دخل الأسرة" على السؤال عن " عدم القدرة على شراء كمية الطعام التي عادةً ما نشتريها بسبب أنخفاض دخل الأسرة" ويستند "تقليل الوجبات/الحصص" على السؤال عن "الاضطرار إلى تقليل عدد الوجبات و/أو الجزء الذي نأكله عادة من كل وجبة".

بالإضافة إلى التقليل في تناول الطعام، كما هو موضح في الشكل 27، استخدمت العديد من الأسر المصرية استراتيجيات تكيف أخرى لدعم نفسها في مواجهة الصدمات الناجمة عن أزمة كوفيد-19. وعادة ما تلقت الأسر المساعدة من العائلة و/أو الأصدقاء في مصر (45 في المائة)، وانفقت مدخراتها (35-37 في المائة)، ورجعت إلى القرى الأصلية أو عائلتها (21-24 في المائة)، ولجأت إلى بيع الأصول (20-23 في المائة). واقترضت بعض الأسر من البنوك أو صاحب العمل أو أي مقرض (15 في المائة) أو اعتمدت على الأسرة/الأصدقاء في الخارج (6 في المائة). ولجأ عدد أكبر من الأسر إلى بعض استراتيجيات التكيف اعتبارًا من يونيو 2021 (74 في المائة) مقارنة بشهر فبراير 2021 (66 في المائة). ولعبت شبكات الدعم الاجتماعي، وكذلك التصرف في الأصول والمدخرات، دورًا مهمًا في التعامل مع الجائحة. وتعتبر خسارة الأصول والمدخرات مقلقة لا سيما من حيث زيادة مخاطر الفقر على المدى الطويل.

الشكل 27. استراتيجيات الأسر للتكيف مع الجائحة منذ فبراير 2020 (النسبة المئوية للأسر)، حسب الموجة

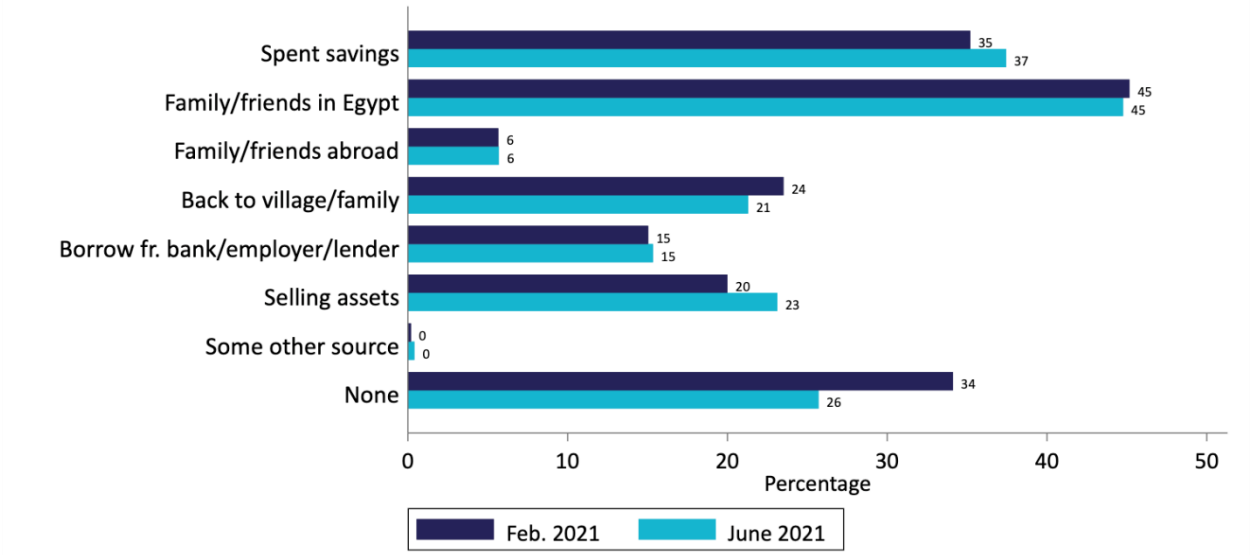

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021

ملحوظة: استراتيجيات التكيف تراكمية بمرور الوقت.

لعبت المساعدة الاجتماعية - سواء البرامج طويلة الأجل أو المساعدة الطارئة - دورًا صغيرًا ولكنه مهم في التعامل مع الجائحة (الشكل 28). واعتبارًا من فبراير 2021، تلقت 12 في المائة من الأسر المساعدة الحكومية، وارتفعت هذه النسبة إلى 15 في المائة بحلول يونيو 2021. وعلى الرغم من أن أولئك الذين كانوا أقل دخلاً (الربع الأول) في فترة ما قبل الجائحة حصلوا على أكبر مساعدة (19-20 في المائة)، فقد شهدت الشرائح الرُبعية الأخرى على وجه الخصوص زيادات في تلقي المساعدة بمرور الوقت.

الشكل 28. تلقي المساعدة الحكومية (النسبة المئوية للأسر)، بحسب شريحة الدخل الرُبعية والموجة في فبراير 2020

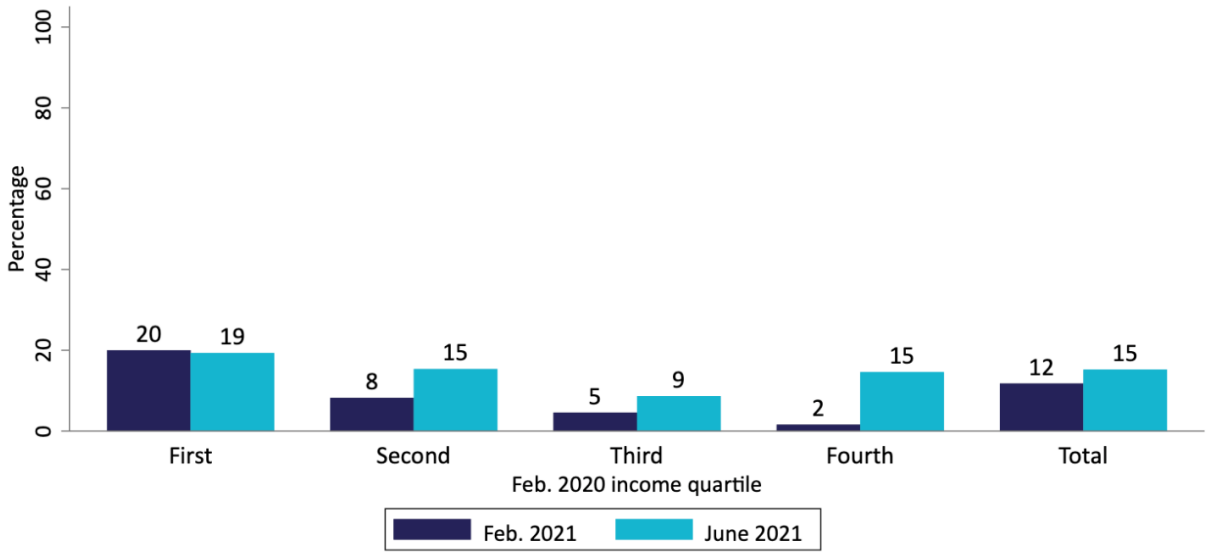

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021

عبر مختلف الأوضاع السائدة سوق العمل، كان هناك تباين كبير في أولئك الذين تلقوا المساعدة الحكومية (الشكل 29). وفي البداية، في فبراير 2021، كان تلقي المساعدة هو الأرجح بين العاملين بأجر في عمل غير رسمي خارج المنشآت (16 في المائة) والعاطلين عن العمل (19 في المائة)، يليهم من هم خارج القوى العاملة (13 في المائة) وأرباب العمل/العاملون لحسابهم الخاص (12في المائة) والعاملون بأجر في عمل غير رسمي داخل المنشآت (11 في المائة). وتركزت الزيادة في يونيو 2021 بشكل خاص بين المزارعين وأرباب العمل/العاملين لحسابهم الخاص والعاملين بأجر في القطاع العام والعاملين بأجر في عمل رسمي في القطاع الخاص.

الشكل 29. تلقي المساعدة الحكومية (النسبة المئوية)، حسب الوضع في سوق العمل في فبراير 2020 والموجة

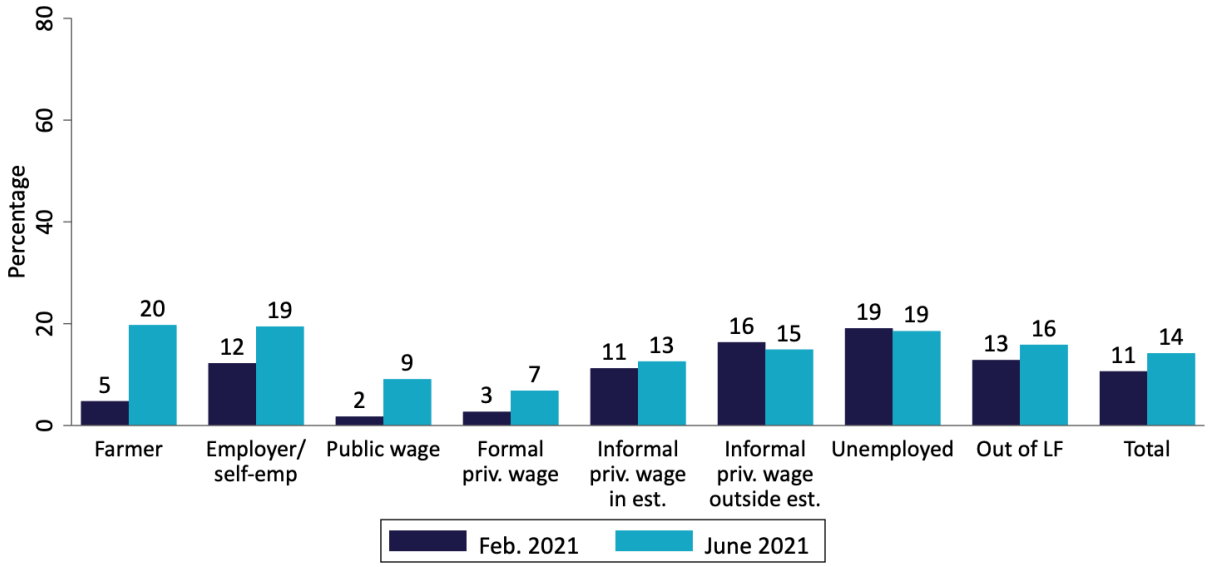

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021

يوضح الشكل 30 أنواع المساعدة الحكومية المقدمة. ويتبين أن برنامج تكافل و كرامة كان هو الأكثر شيوعًا (8 في المائة)، يليه المساعدة النقدية للعمالة غير المنتظمة (3 في المائة). وشهد برنامج معدات الحماية الشخصية زيادة هي الأكثر من غيره بمرور الوقت (من 1 في المائة إلى 4 في المائة)، وهو ما قد يفسر سبب زيادة المساعدة بين العاملين بأجر في القطاع العام والعاملين بأجر في عمل رسمي في القطاع الخاص .

الشكل 30. تلقي مساعدة حكومية محددة (النسبة المئوية للأسر)، حسب الموجة

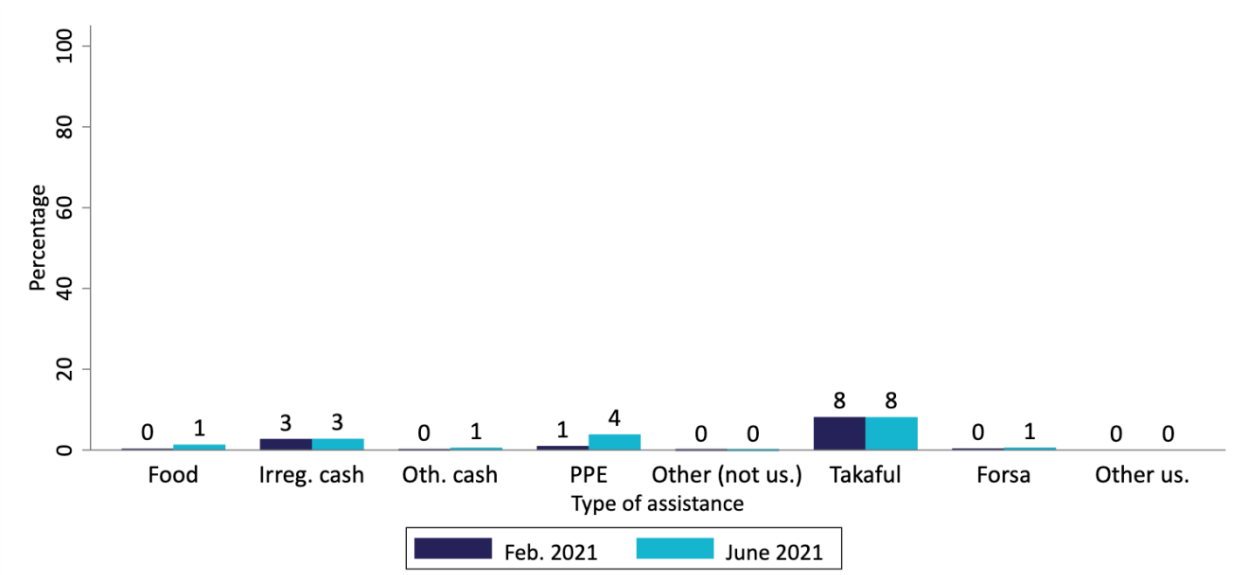

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021

4-5 التعليم والرعاية

أدت جائحة كوفيد-19 في البداية إلى إغلاق المدارس، كما تسبب الإغلاق خلال موجات الجائحة الإضافية في الحد من حضور الطلاب إلى المدارس. وعلى النحو الذي تمت مناقشته في قسم الظروف التي أدت إلى وضع السياسات، تم إغلاق المدارس بالكامل طوال الفترة المتبقية من العام الدراسي 2020/2019. وتم تخفيف الإغلاق في العام الدراسي 2021/2020 ليكون أكثر انتقائية واستهدافًا. ولذلك استخدمت الأسر مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التعليمية (الشكل 31). وأفاد غالبية من شملهم المسح أن الأطفال عملوا من خلال المحتوى والمواد الرسميين (83-88 في المائة)، وكان المستجيبون للمسح مسؤولين عن مساعدة الأطفال أو التدريس لهم (68-70 في المائة) أو أن أفراد الأسرة الآخرين كانوا مسؤولين عن المساعدة و/أو التدريس (55-56 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، حدثت زيادة كبيرة في الحضور إلى المدارس بين الأطفال، من 31 في المائة في فبراير 2021 إلى 64 في المائة في يونيو من عام 2021. ولعب التعليم عبر الإنترنت (39-44 في المائة) والبرامج التعليمية التلفزيونية (45-51 في المائة) دورًا مهمًا في الأنشطة التعليمية.

الشكل 31: الأنشطة التعليمية للأطفال (النسبة المئوية للأسر)، حسب الموجة

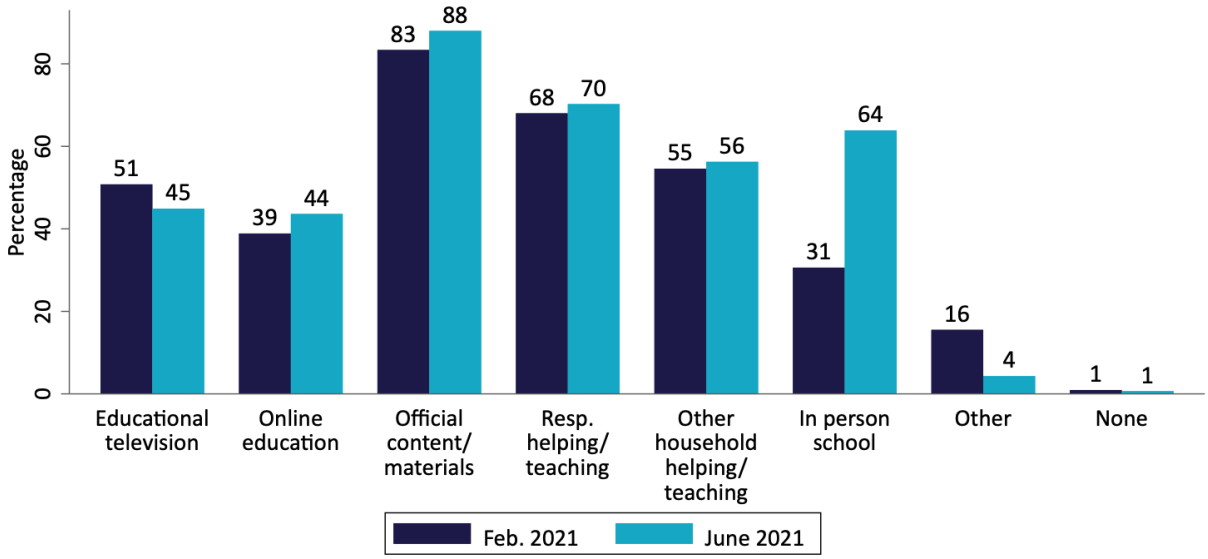

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021

ملاحظات: من الممكن وجود إجابات متعددة.

اختلف الوقت الذي تقضيه الإناث في أعمال الرعاية المباشرة وغير المباشرة تبعًا لحالتها الاجتماعية وعمر أطفالها (الشكل 32). والرعاية المباشرة هي الوقت الذي تقضيه الإناث في رعاية الأطفال (تفرغًا أو أثناء القيام بأشياء أخرى) بينما الرعاية غير المباشرة هي الأعمال المنزلية (الطهي والتنظيف وغسل الأطباق والتسوق وما إلى ذلك). وأمضت الإناث المتزوجات اللائي لديهن أطفال أصغرهم دون سن السادسة أكبر عدد من ساعات الرعاية المباشرة (8 ساعات يوميًا) والرعاية غير المباشرة (5 ساعات يوميًا). وأمضت الزوجات اللائي لديهن أطفال في سن الدراسة عدد ساعات أقل بساعة واحدة فقط في الرعاية المباشرة يوميًا. وبلغ متوسط الرعاية غير المباشرة أربع ساعات في اليوم لكل من الإناث غير المتزوجات الإناث المتزوجات اللائي ليس لديهن أطفال صغار. كما شاركت الإناث اللائي لم يسبق لهن الزواج أيضًا في ساعتين من الرعاية المباشرة في المتوسط (على الأرجح للأشقاء).

الشكل 32: متوسط ساعات عمل الإناث في الرعاية المباشرة وغير المباشرة في اليوم، حسب تكوين الأسرة والموجة

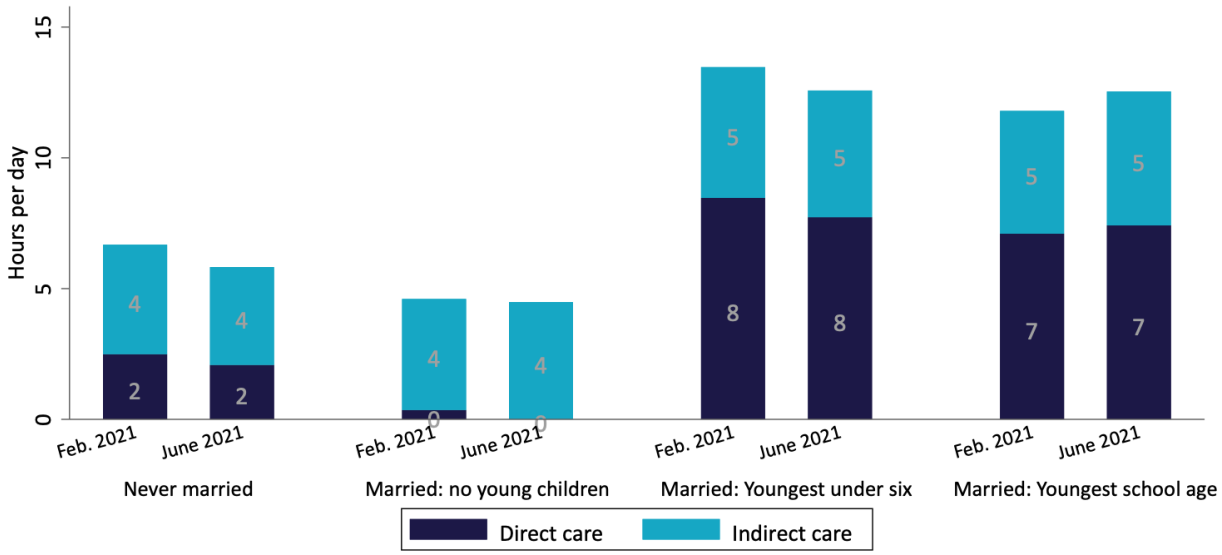

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021

ملاحظات: الرعاية المباشرة هي الوقت المستغرق في رعاية الأطفال (تفرغًا أو أثناء القيام بأشياء أخرى) بينما الرعاية غير المباشرة هي الأعمال المنزلية (الطهي والتنظيف وغسل الأطباق والتسوق وما إلى ذلك).

يوضح الشكل 33 تصورات المستجيبات للمسح بشأن الوقت المستغرق في رعاية الأطفال في الأسبوع الذي سبق المسح مقارنة بشهر فبراير 2021. وفي هذا السياق، أفادت المستجيبات اللائي لديهن أطفال صغار أو في سن الدراسة أنهن عادةً ما يقضون وقتًا أطول من المعتاد (40-45 في المائة). وانطبق هذا الأمر على شهري فبراير 2021 ويونيو 2021 على حد سواء. وعلى الرغم من كون هذه إفادة ذاتية ومن المحتمل أن يشوبها التحيز، فإن عمل الرعاية الإضافي هذا قد يحد من قدرة الإناث على مواصلة العمل خارج المنزل أو العودة إلى العمل خارج المنزل.

الشكل 33: رعاية الأطفال من جانب الإناث في الأسبوع السابق مقارنة بشهر فبراير 2020 (نسبة مئوية)، حسب تكوين الأسرة والموجة

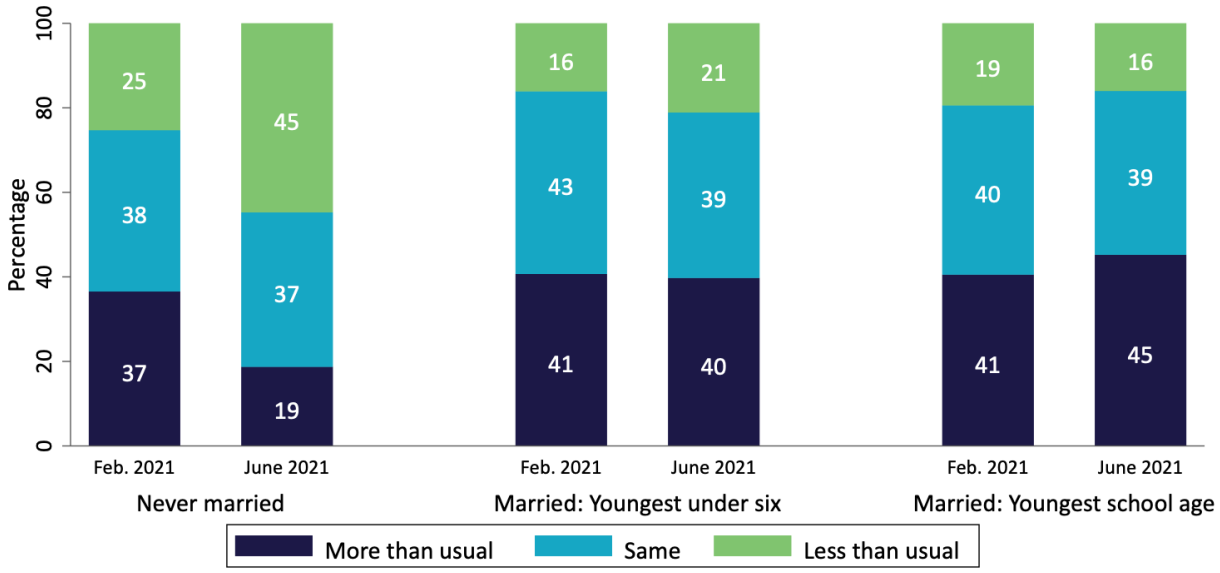

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021

6-4 الصحة

تُعد جائحة كوفيد-19 تحديًا مستمرًا للصحة العامة، لكن السلوكيات الصحية يمكن أن تساعد في تقليل مخاطر العدوى. ويوضح الشكل 34 مدى قلق المستجيبين للمسح بشأن الإصابة بكوفيد-19. لم يُعرب ثلث المستجيبين (34-37 في المائة) عن أي قلق على الإطلاق بينما أعرب 14-17 في المائة عن بعض القلق. وفي المقابل، كان 19 في المائة قلقين إلى حد ما و26 إلى 27 في المائة قلقين للغاية. وأفاد 3-4 في المائة آخرين عن إصابتهم بكوفيد-19 بالفعل. وكانت هناك تغييرات طفيفة بمرور الوقت في مستوى القلق الذي أعرب عنه المستجيبون.

الشكل 34: مستوى القلق بشأن الإصابة بكوفيد-19 (نسبة مئوية)، حسب الموجة

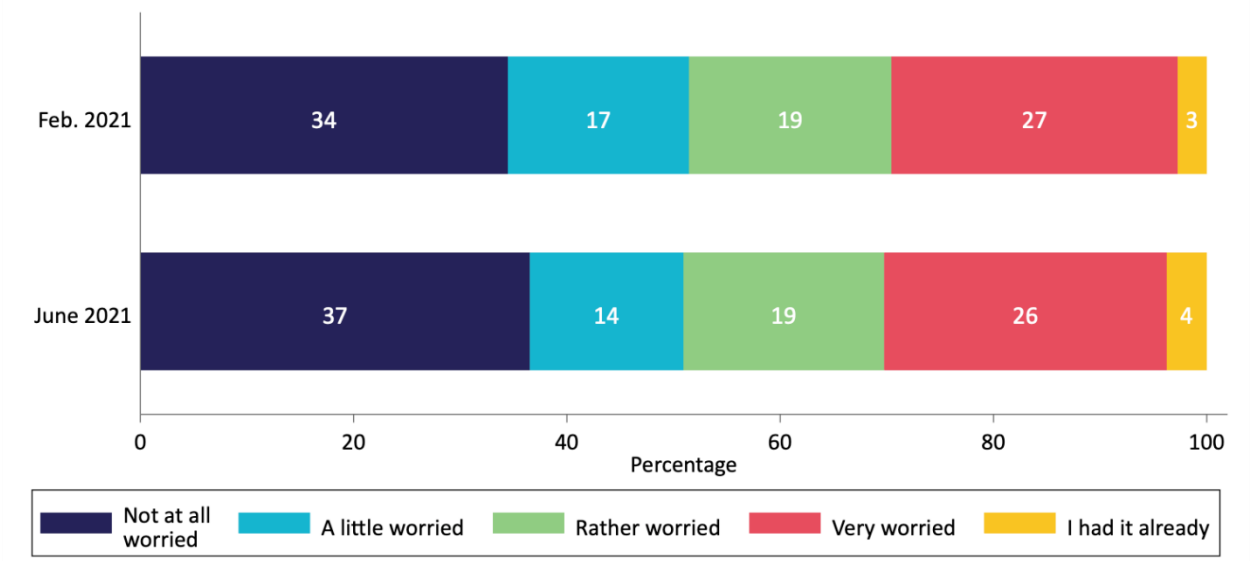

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021

طرح المسح أسئلة عن ثلاثة سلوكيات صحية رئيسية لمكافحة كوفيد-19 (الشكل 35): التباعد لمسافة متر واحد، وارتداء الكمامات، وزيادة غسل اليدين بالصابون. وأظهر المستجيبون للمسح عمومًا مستويات عالية في اتباع جميع هذه السلوكيات الصحية (86-92 في المائة)، على الرغم من أنه يجب تفسير الإفادات الذاتية ببعض الحذر. وعلى الرغم من انخفاض معدل استخدام الكمامات (92 في المائة إلى 86 في المائة)، ظل التباعد وغسل اليدين ثابتًا نسبيًا (86-87 في المائة).

الشكل 35: السلوكيات الصحية (نسبة مئوية)، حسب الموجة

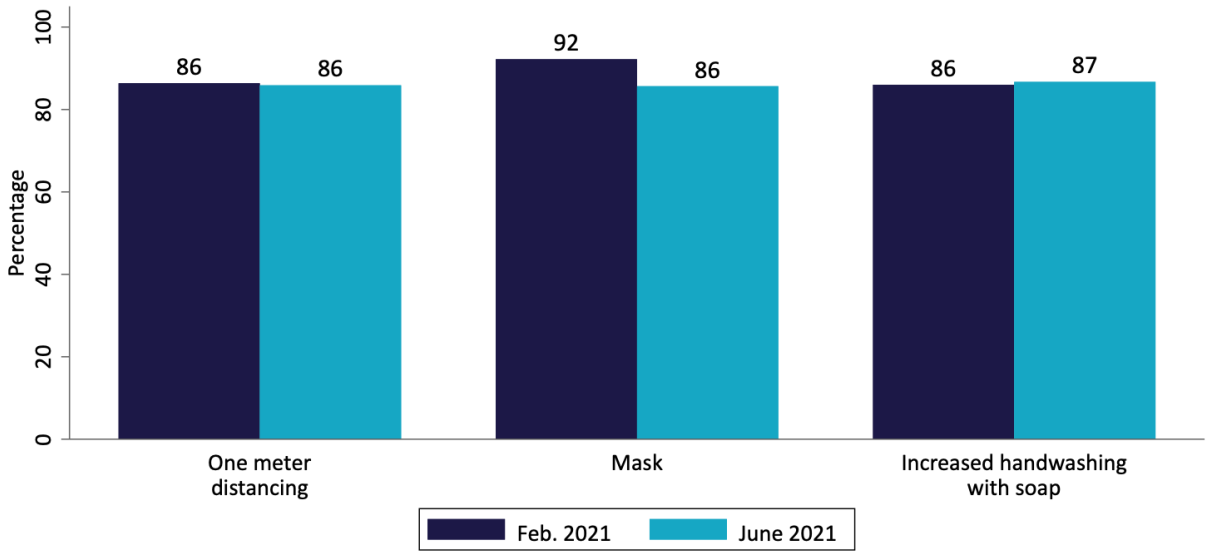

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021

لقد شكَّلت الجائحة والصدمات الصحية والاقتصادية المصاحبة له تحديًا كبيرًا فيما يتعلق بالرفاه. ويعرض الشكل 36 مقياسًا لتدني مستوى الرفاه بناءً على مقياس مؤشر منظمة الصحة العالمية للرفاه الخمسة WHO-5 (Topp, Østergaard, Søndergaard, & Bech, 2015). وأفاد نسبة كبيرة من المشمولين في المسح بمعدلات رفاه منخفضة، حيث تمتع 69 في المائة برفاه منخفضة في فبراير 2021، وارتفعت هذه النسبة إلى 72 في المائة في يونيو 2021، مع زيادة احتمال أنخفاض مستوى الرفاه مع مرور الوقت لدى الذكور. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعدلات أظهرت مزيدًا من الأنخفاض في مستوى الرفاه مقارنة بعام 2018، حيث أفاد 45 في المائة من المصريين الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر برفاه منخفضة (Sieverding & Hassan, 2021).

الشكل 36: معدلات الرفاه المنخفضة (نسبة مئوية)، حسب النوع والموجة

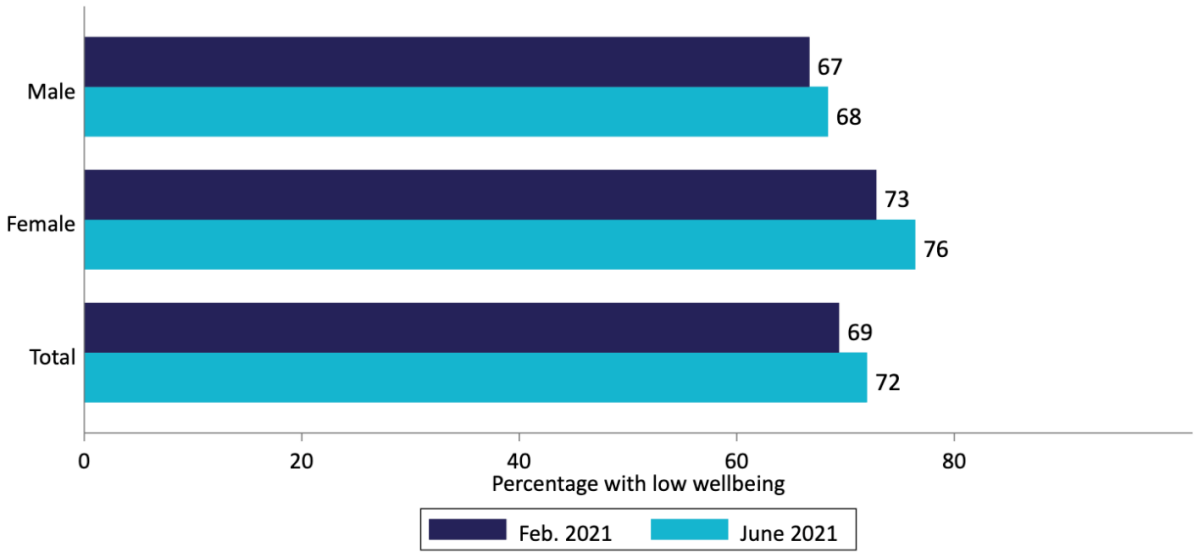

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر لموجات شهري فبراير 2021 ويونيو 2021

ملاحظات: استنادًا إلى مقياس مؤشر منظمة الصحة العالمية للرفاه الخمسة (WHO-5) وحد فاصل <50 كدرجة للرفاه المنخفضة.

5. الخلاصة

اتخذت الحكومة المصرية عددًا من الإجراءات الصحية والاقتصادية والمتعلقة بسوق العمل في محاولة للتخفيف من آثار الجائحة . وكانت تجربة مصر مع جائحة كوفيد-19 أقل حدة من بعض جيرانها في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لكن الجائحة لا يزال يؤثر سلبًا على رفاه السكان. ومع الطبيعة غير الرسمية التي تميز تشغيل العمالة، تقل احتمالية الشعور بعدم كفاية فرص التشغيل على أنها بطالة صريحة أو حتى أنخفاض في فرص تشغيل العمالة، ومن المرجح أن يتم الشعور بها على أنها أنخفاض في ساعات العمل وبالتالي أنخفاض في دخل أولئك الذين يعتمد دخلهم بشكل مباشر على كم العمل الذي لديهم (Krafft & Assaad, 2014; Assaad & Krafft, 2015). وبعد هذا القول، قد ترى بعض المجموعات التي لديها ارتباط ضعيف بسوق العمل أن فرص عملها تتأثر. ومن بين هؤلاء الإناث اللائي يمكن أن يكون عدم قدرتهن على العمل راجعا لعوامل على جانب العرض، مثل زيادة مسؤوليات الرعاية، نتيجة لأنخفاض الطلب على العمالة. ويمكن للشباب العاطلين عن العمل أن يجدوا صعوبة لا سيما في العثور على عمل في خضم الجائحة، على نحو ما يتضح من عمليات الانتقال المحدودة نسبيًا من البطالة إلى العمل، مرة أخرى، خاصة بالنسبة للإناث، والانتقالات المتكررة على نحو متزايد من خارج القوى العاملة إلى البطالة بدلاً من العمل.

وتوضح الدراسة أن العاملين الرسميين، سواء كانوا من القطاع العام أم الخاص، والذين لا يرتبط دخلهم مباشرة بحجم العمل الذي يؤدونه، تمتعوا بحماية كبيرة من آثار الانكماش في النشاط الاقتصادي الناجم عن الجائحة. وعلاوة على ذلك، تمكن جزء أكبر منهم من العمل عن بُعد، وهذا وفر لهم حماية من الاضطرابات. ومن ناحية أخرى، فإن الدخل الذي يحصل عليه العاملون لحسابهم الخاص والعاملون بأجر في عمل غير رسمي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بمستوى النشاط الاقتصادي ويمكن أن يتعرض دخلهم وإيراداتهم لأنخفاض مستمر. وتعرض أصحاب المشروعات متناهية الصغر وأفراد العائلة المساهمون الذين يعملون معهم لأنخفاض في الدخل واستمروا متعرضين لذلك حتى يونيو 2021. وبالمثل، فإن العاملين بأجر في عمل غير رسمي، وخاصة أولئك الذين يعملون خارج المنشآت الثابتة، يعتمدون على نوع العمل الذي يمكنهم أن يجدوه في أي وقت. وعلى

الرغم من أن هؤلاء المشتغلون شهدوا تعافي في أجورهم خلال الفترة بين فبراير ويونيو 2021 (بالنسبة لأولئك الذين ظلوا يعملون)، فإن ساعات عملهم لم تعد لطبيعتها بالكامل.

وفي حين شهدت المشروعات متناهية الصغر ديناميات مشابهة لديناميات الأسر والعاملين الغير رسميين، كان مصير المشروعات الصغيرة والمتوسطة مختلفًا إلى حد ما. وحدث استقرار نسبي في نسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أفادت بأنخفاض في الدخل مقارنة بالموسم نفسه من عام 2019. وعلى الرغم من ذلك، شهدت المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل المشروعات متناهية الصغر، تحديات مستمرة بنفس المعدل تقريبًا في الربع الثاني كما في الربع الأول. وعلى الرغم من وجود عدد أقل من الصعوبات المُبلغ عنها المرتبطة بفقدان الطلب، فقد تم الإبلاغ عن المزيد من الصعوبات المرتبطة بالوصول إلى المدخلات.

ولقد كان لديناميات الدخل هذه آثار سلبية كبيرة على رفاه الأسرة. وواصلت الأسر الإفادة بتعرضها لمستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي وزيادة الاعتماد على التدابير اللازمة للتعامل مع الصعوبات التي تواجهها؛ وهي تدابير يمكن أن تؤثر سلبًا على الدخل في المستقبل، مثل إنفاق المدخرات وبيع الأصول. والأمر الأكثر إثارة للقلق أن ردود الأسرة على أسئلة الصحة العقلية القياسية تشير إلى معدل مرتفع للغاية ومتزايد من انخفاض مستوى الرفاه لدى السكان. ويحدث هذا في وقت أثبتت فيه شبكة الأمان الاجتماعي عدم ملاءمتها لاحتياجات الأسر في الأوقات الصعبة. ومع وصول 15 في المائة فقط من الأسر إلى تدابير شبكات الأمان بخلاف البطاقات التموينية المنتشرة في كل مكان، فإن الكثير من الأسر تضيع فرصتهم في الاستفادة من تلك التدابير. ومن الواضح أن التوسع في برنامج التحويلات النقدية **تكافل وكرامة** وإنشاء تحويل نقدي خاص للعمالة غير المنتظمة كان من التدابير الأساسية التي وفرت المستويات الملحة من الحماية الاجتماعية، ولكن من الواضح أن تغطيتها ونطاقها لم يكنا كافيين لتلبية الحاجة.

المراجع

Amer, M., Selwaness, I., & Zaki, C. (2021). Patterns of Economic Growth and Labour Market Vulnerability in Egypt. In International Labor Organization & Economic Research Forum (Eds.), *Regional Report on Jobs and Growth in North Africa 2020* (pp. 97–151).

Assaad, R., Alsharawy, A. A., & Salemi, C. (2021). Is the Egyptian Economy Creating Good Jobs? Job Creation and Economic Vulnerability, 1998-2018. In C. Krafft & R. Assaad (Eds.), *The Egyptian Labor Market: A Focus on Gender and Economic Vulnerability* (pp. 49–88). Oxford: Oxford University Press.

Assaad, R., Hendy, R., Lassassi, M., & Yassin, S. (2020). Explaining the MENA Paradox: Rising Educational Attainment yet Stagnant Female Labor Force Participation. *Demographic Research*, *43*(September), 817–850.

Assaad, R., & Krafft, C. (2015). The Structure and Evolution of Employment in Egypt: 1998-2012. In R. Assaad & C. Krafft (Eds.), *The Egyptian Labor Market in an Era of Revolution* (pp. 27–51). Oxford, UK: Oxford University Press.

Assaad, R., Krafft, C., Rahman, K. W., & Selwaness, I. (2019). Job Creation in Egypt: A Sectoral and Geographical Analysis Focusing on Private Establishments, 1996-2017. Cairo, Egypt.

Barsoum, G., & Abdalla, D. (2021). Still the Employer of Choice: Evolution of Public Sector Employment in Egypt. In C. Krafft & R. Assaad (Eds.), *The Egyptian Labor Market: A Focus on Gender and Vulnerability* (pp. 156–173). Oxford, UK: Oxford University Press.

Beschel, R. P. J. (2021). *Policy and Institutional Responses to COVID-19 in the Middle East and North Africa: Egypt*. Doha.

CAPMAS. (n.d.). *Quarterly Bulletin of the Labor Force Survey*. Cairo.

CAPMAS. (2000). *Summary of Data in Annual Bulletin of the Labor Force Survey*. Cairo, Egypt.

Enterprise. (2020). Egyptian Government Program to Boost Consumer Spending Goes Live Today. *Enterprise*. Retrieved September 24, 2021 from https://enterprise.press/stories/2020/07/26/egyptian-government-program-to-boost-consumer-spending-goes-live-today-19471/

Hale, T., Anania, J., Angrist, N., Boby, T., Cameron-Blake, E., Folco, M. Di, Ellen, L., Goldszmidt, R., Hallas, L., KIra, B., Luciano, M., Majumadar, S., Nagesh, R., Petherick, A., Phillips, T., Tatlow, H., Webster, S., … Zhang, Y. (2021). *Variation in Government Responses to COVID-19, Version 12.0*. *BSG Working Paper Series*.

Hale, T., Angrist, N., Goldszmidt, R., Kira, B., Petherick, A., Phillips, T., Webster, S., Cameron-Blake, E., Hallas, L., Majumdar, S., & Tatlow, H. (2021). A Global Panel Database of Pandemic Policies (Oxford COVID-19 Government Response Tracker). *Nature Human*

Behaviour, *5*(4), 529–538.

Hamdy, O. (2021, March). After Disbursing the Last Installments of the Grant, What Did the State Offer Irregular Workers? *Akhbar El-Yom*. Cairo, Egypt.

ILO. (2019). ILOSTAT.

ILO. (2021). COVID-19 and the World of Work. Country Policy Responses: Egypt. Retrieved September 24, 2021 from https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/regional-country/country-responses/lang--en/index.htm#EG

IMF. (2021a). Policy Responses to Covid-19. Retrieved July 27, 2021 from https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#M

IMF. (2021b). Fiscal Monitor Database of Country Fiscal Measures in Response to the COVID-19 Pandemic. Retrieved January 7, 2022 from https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Fiscal-Policies-Database-in-Response-to-COVID-19

IMF. (2021c). IMF Country Focus: Egypt: Overcoming the COVID Shock and Maintaining Growth. Retrieved September 24, 2021 from https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/07/14/na070621-egypt-overcoming-the-covid-shock-and-maintaining-growth

Krafft, C., & Assaad, R. (2014). *Why the Unemployment Rate Is a Misleading Indicator of Labor Market Health in Egypt*. *Economic Research Forum Policy Perspective*. Cairo, Egypt.

Krafft, C., Assaad, R., & Keo, C. (2021). The Evolution of Labor Supply in Egypt, 1988-2018. In C. Krafft & R. Assaad (Eds.), *The Egyptian Labor Market: A Focus on Gender and Vulnerability* (pp. 13–48). Oxford University Press.

Krafft, C., Assaad, R., & Marouani, M. A. (2021). *The Impact of COVID-19 on Middle Eastern and North African Labor Markets: A Focus on Micro, Small, and Medium Enterprises*. *Economic Research Forum Policy Brief #60*.

Krafft, C., Assaad, R., & Rahman, K. W. (2021). Introducing the Egypt Labor Market Panel Survey 2018. *IZA Journal of Development and Migration*, *12*(1).

OAMDI. (2019). Labor Market Panel Surveys (LMPS). Version 2.0 of Licensed Data Files; ELMPS 2018.

OAMDI. (2021a). COVID-19 MENA Monitor Household Survey (CCMMHH). *Version 4.0 of the Licensed Data Files; CCMMHH_Nov-2020-Jun-2021*.

OAMDI. (2021b). COVID-19 MENA Monitor Enterprise Survey (CCMMENT). *Version 2.0 of the Licensed Data Files; CCMMENT Wave1_Wave2.*

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). *COVID-19 Crisis*

Response in MENA Countries. *Tackling Coronavirus (COVID-19): Contributing to a Global Effort*.

Raman, A. (n.d.). *G2P Payment Arrangements in Egypt and COVID-19*.

Reuters. (2020). Egypt Extends Nationwide Night-Time Curfew to Counter Coronavirus. *Reuters*. Retrieved September 16, 2021 from https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-egypt-curfew/egypt-extends-nationwide-night-time-curfew-to-counter-coronavirus-idUSKBN21Q1NR

Ritchie, H., Mathieu, E., Rodés-Guirao, L., Appel, C., Giattino, C., Ortiz-Ospina, E., Hasell, J., Macdonald, B., Beltekian, D., & Roser, M. (2020). Coronavirus Pandemic (COVID-19). *Our World in Data*.

Said, M., Galal, R., & Sami, M. (2021). Evolution of Wages, Inequality, and Social Mobility in Egypt. In C. Krafft & R. Assaad (Eds.), *The Egyptian Labor Market: A Focus on Gender and Economic Vulnerability* (pp. 89–114). Oxford, UK: Oxford University Press.

Sieverding, M., & Hassan, R. (2021). Association between Economic Vulnerability and Health and Wellbeing in Egypt. In C. Krafft & R. Assaad (Eds.), *The Egyptian Labor Market: A Focus on Gender and Economic Vulnerability* (pp. 326–364). Oxford: Oxford University Press.

Topp, C. W., Østergaard, S. D., Søndergaard, S., & Bech, P. (2015). The WHO-5 Well-Being Index: A Systematic Review of the Literature. *Psychotherapy and Psychosomatics*, *84*(3), 167–176.

Wes, M. (2021). Building Back Better: Supporting Egypt's Efforts at Inclusive Recovery. *World Bank Blogs*. Retrieved September 24, 2021 from https://blogs.worldbank.org/arabvoices/building-back-better-supporting-egypts-efforts-inclusive-recovery

World Bank. (2021a). The World Bank in Egypt: Overview. Retrieved September 24, 2021 from https://www.worldbank.org/en/country/egypt/overview

World Bank. (2021b). Egypt's Economic Update April 2021. *The World Bank*. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/economic-update-april-2021

Yassa, B. (2020). COVID-19 AND SOCIAL PROTECTION: "FROM EFFECTIVE CRISIS PROTECTION TO SELF-RELIANCE." Retrieved September 29, 2021 from https://egyptssp.ifpri.info/2020/10/05/covid-19-and-social-protection-from-effective-crisis-protection-to-self-reliance/

6. الملحق 1: أخذ العينات والأوزان: مسح الأسرة

أخذت عينات مسح الأسرة من بين مستخدمي الهاتف المحمول الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عامًا. ولقد استخدم أسلوب الاتصال بالأرقام العشوائية، ضمن نطاق الأرقام الصحيحة، مع ما يصل إلى ثلاث محاولات إذا لم يتم الرد على رقم الهاتف، أو كان مفصولاً أو مشغولاً، أو تم الرد ولكن لا يمكن إكمال المقابلة في ذلك الوقت. وتم تقسيم العينات حسب حصص السوق الخاصة بكل بلد لمنشآت اتصالات الهاتف المحمول.

بالنسبة لموجات المتابعة، أعيد الاتصال بالمستجيبين للموجة السابقة إذا وافقوا على المتابعة في الموجة السابقة. تم الاتصال ما يصل إلى ثلاث محاولات، بما في ذلك الاتصال بأرقام ثانية وأرقام الأسرة/الأصدقاء، إذا تم تقديمها في الموجة السابقة، في المكالمة الثالثة. وإذا تعذر الوصول إلى الفرد أو رفض الاستجابة، تتم إضافة فرد بديل إلى العينة بدلاً منه، ويتم اختياره عشوائيًا كما هو الحال مع المستجيبين للموجة الأساسية.

6-1 الأوزان الأولية

يناقش هذا القسم الأوزان الأولية للموجة الأساسية، ويناقش قسم لاحق أوزان شريحة المستجيبين ثم الأوزان البديلة والمُجمعة.
تم إجراء ترجيح الاحتمال العكسي لتقليل التحيز على طول عدد من الأبعاد التي يمكن ملاحظتها. وتم إنشاء الأوزان على ثلاثة مستويات: الفرد والأسرة وفرد الأسرة. وكان للأوزان المدخلات التالية:

- منشآت اتصالات الهاتف وحصصهم في السوق، التي تقدمها منشأة جمع البيانات
- عدد الهواتف حسب منشأة الاتصالات للأفراد (وزن الفرد) وأفراد الأسرة (وزن الأسرة ووزن أفراد الأسرة)
- بيانات تمثيلية ذات خصائص ديموغرافية وأسرية قابلة للمقارنة بوزن عدم الاستجابة

تشير إلى الأفراد بحرف*i* (تتراوح من 1 إلى *N*) والأسر بحرف h (تتراوح من 1 إلى *N*). تشير إلى عدد الهواتف من منشأة اتصالات معينة، *o*، بالرمز t_o (منشآت الاتصالات من 1 إلى *M*). تشير إلى إجمالي عدد الهواتف التي كان ينبغي أن تكون موجودة في العينة من *o*، بالنظر إلى إجمالي عدد الهواتف التي تمت ملاحظتها وحصص السوق، بالرمز T_o.
ثم قمنا بعد ذلك بإنشاء أوزان فردية أولية لحصة السوق على النحو التالي:

$$w_i = 1/\sum_{1}^{M}[(\{\sum_{1}^{N} t_{o,i}\}/T_o) * t_{o,i}]$$

باستخدام هذه الأوزان الفردية، قمنا بعد ذلك بتجميع المسوح الهاتفية مع المسوح الشخصية التمثيلية واستخدمنا نموذجًا "بروبيت" مرجحًا بأوزان المسح (للمسح التمثيلي) و*wi* (لبيانات مراقبة كوفيد-19) لتقدير احتمال وجود فرد بخصائص معينة في بيانات المسح الهاتفي. وتم استخدام الاحتمال المتوقع من هذا النموذج، *pi*، لتوليد أوزان فردية لبيانات مراقبة كوفيد-19 على النحو التالي:

$$w'_i = w_i * (1 - p_i)/p_i$$

كما أنشأنا أوزانًا أسرية أولية لحصة السوق على النحو التالي:

$$w_h = 1/\sum_{1}^{M}[(\{\sum_{1}^{N} t_{o,h}\}/T_o) * t_{o,h}]$$

وهو ما يمثل عدد الهواتف في الأسرة، عبر جميع الأفراد، وبالتالي هناك احتمالية أكبر لأخذ عينات من أسرة بها عدد أكبر من الأفراد أو عدد أكبر من الهواتف. وتم دمج الاحتمالية المتوقعة من نموذج المستوى الفردي مع وزن الأسرة للحصة السوقية من أجل الحصول على وزن الأسرة على النحو التالي:

$$w'_h = w_h * (1 - p_i)/p_i$$

تم حساب أوزان أفراد الأسرة بضرب أوزان الأسرة في حجم الأسرة. وتم تهذيب أوزان الأسرة والأفراد (ولكن ليس أوزان أفراد الأسرة، من أجل الاتساق الداخلي) عند النسبة المئوية 99 لضمان عدم وجود إحصائيات ناتجة عن وزن متطرف. ثم تم تسوية الأوزان بالقسمة على متوسط الوزن.

كانت عينة المسح الممثلة على مستوى الجمهورية المستخدمة للحصول على الأوزان هي مسح سوق العمل المصري 2018 (OAMDI, 2019; Krafft, Assaad, & Rahman, 2021) (OAMDI, 2019; Krafft, Assaad, & Rahman, 2021).

تم اختيار هذا باعتباره أحدث البيانات المتاحة للإستخدام مع ملكية الأفراد للهواتف والخصائص الديموغرافية وخصائص سوق العمل ذات الصلة. ويعرض الجدول 2 المتغايرات المشتركة المدرجة في نماذج الترجيح لاستطلاع يونيو 2020 ودراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بشأن مصر (2021).

الجدول 2. المتغايرات المشتركة المدرجة في نماذج الترجيح

المتغاير	مصر (استطلاع يونيو 2020)	مصر (2021)
النوع	X	X
الفئة العمرية	X	X
مستوى التعليم	X	X
حجم الأسرة (بدون استثناء)	X	X
الوضع في سوق العمل في فبراير 2020	X	X
الجغرافيا الإدارية	المحافظة	المحافظة
حضري مقابل ريفي	X	X
التفاعل بين الإداري والجغرافي والحضري	X	X
الحالة الاجتماعية		X
حضور الأطفال صفر-5		X
حضور الأطفال في المدرسة		X
التفاعل بين المتغيرات المشتركة والنوع	X	X

ملاحظات: تم الربط بين الوضع في سوق العمل في فبراير 2020 والوضع في سوق العمل في وقت إجراء المسح الوطني التمثيلي لمصر (استطلاع يونيو 2020).

2-6 أوزان شريحة المستجيبين

تم الاتصال بجميع المستجيبين الذين وافقوا على المتابعة في الموجة السابقة في محاولة لإدراجهم في الموجة اللاحقة. ونحن نحسب عامل تعديل الاستجابة، r، لوزن الأسر والأفراد المحتفظ بهم في شريحة المستجيبين من موجة إلى أخرى، بناءً على احتمال التناقص المتوقع Pr(A)، من نموذج "بروبيت" مع التناقص باعتباره النتيجة الثنائية، على النحو التالي:

$$r = \frac{1}{1 - \Pr(A)}$$

يضاعف عامل تعديل الاستجابة هذا أوزان الموجة السابقة للأسرة وأفراد الأسرة والأفراد لأسر شريحة المستجيبين المحتفظ بهم، حتى يتمكنوا من تمثيل المجتمع الإحصائي للموجة السابقة (وفي النهاية الأساسية).

تستخدم نماذج تناقص الشريحة بعض متغيرات الموجة الأساسية بالإضافة إلى تلك المستخدمة في الترجيح الأولي (الجدول 2). وتشمل المتغيرات الإضافية المحددة ما يلي:

- منشأة الاتصالات
- دخل الأسرة (بشكل مطلق) في فبراير 2020
- الوضع في سوق العمل للموجة الأساسية (موظف، عاطل عن العمل (مطلوب البحث)، خارج القوى العاملة)
- التفاعلات مع النوع فيما يتعلق بالدخل المطلق والوضع في سوق العمل للموجة الأساسية

3-6 أوزان العينة البديلة والمُجمعة

يتم إنشاء أوزان العينة البديلة بطريقة مماثلة للموجة الأساسية، الأوزان الأولية، ولكن لعينات بديلة داخل الموجات اللاحقة من شريحة المستجيبين. وبالنسبة للموجات اللاحقة (الموجات التي تلي الموجة الأساسية)، تجمع الأوزان المقطعية بيانات الشريحة والبيانات البديلة. ويتم تسوية الأوزان إلى وزن واحد داخل كل عينة من عينات الشريحة والعينات البديلة ثم يتم دمجها معًا في وزن مقطعي تمثيلي واحد.

7. الملحق 2: التناقص وعدم الاستجابة: مسح الأسرة

يتناول هذا الملحق بالشرح عدم الاستجابة والتناقص بين الموجات بالنسبة لمسح الأسرة. ويمكن أن يحدث التناقص بين الموجات إذا لم يوافق المستجيبون على المتابعة، أو إذا تعذر الوصول إليهم أو رفضوا أو لم يكملوا الموجة اللاحقة بنجاح. ويوضح الجدول 3 معدلات الردود والاستجابة لمصر. ومن حيث متابعة شريحة المستجيبين، تم تتبع 44.2 في المائة (883 من 2000) من فبراير 2021 المستجيبين في مصر بنجاح حتى يونيو 2021.

الجدول 3. أسباب عدم الاستجابة حسب موجة المسح

	مصر –العينة البديلة (فبراير 2021)	شريحة مصر (يونيو 2021)	تنشيطي مصر (يونيو 2021)
الهاتف مفصول/ مشغول	9	5	6
خارج الخدمة	38	0	51
لم يرد	4	9	3
رد ورفض	35	36	25
لم يكمل ورفض	2	3	4
لم يكمل، وعاود الاتصال	0	0	0
أكمل	11	48	11
غير مؤهل	1	0	1
المجموع	100	100	100
معدل الاستجابة	21	50	26

ملاحظة: الردود للأفراد الذين وافقوا على المتابعة في الموجة السابقة. ولم يظهر في الجدول 155 مستجيبًا من مصر في فبراير 2021 لم يوافقوا على المتابعة.

8. الملحق 3: التغطية الهاتفية للمنازل

يستخدم هذا الملحق بيانات من موجة 2018 للمسح الدوري لسوق العمل في مصر (ELMPS) لتقييم نمط ملكية الهاتف المحمول في مصر إلى جانب الخصائص الفردية المختلفة (OAMDI, 2019; Krafft, Assaad, & Rahman, 2021) . وشملت العينة 15,746 أسرة و61,231 فردًا. ونحن نركز على أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عامًا. والمتغيرات المستخدمة في التحليل هي ما إذا كان الأفراد يمتلكون هاتفًا محمولًا أم لا، والنوع، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، و وضع سوق العمل، والإقامة في منطقة حضرية أو ريفية، والفئة العمرية، وخُمس ثروة الأسرة. وكما هو موضح في الجدول 4 نحسب النسبة المئوية للأفراد الذين لا يمتلكون هواتف محمولة عبر هذه المتغيرات التوضيحية.

وتمثل نسبة الإناث (27 في المائة) اللائي لا يمتلكن هواتف محمولة حوالي 3 أضعاف نسبة الذكور (8 في المائة). ويلاحظ وجود اتجاه مماثل في كل من المناطق الريفية والحضرية؛ ومع ذلك، فإن النسبة المئوية لعدم امتلاك هواتف محمولة أعلى بكثير بالنسبة للإناث في المناطق الريفية (38 في المائة). وفي جميع الأحوال الزوجية، لا تتباين نسبة الذكور الذين لا يمتلكون هواتف محمولة، في حين أن نسبة الإناث اللاتي لا يمتلكن هواتف محمولة أعلى نسبيًا بالنسبة للأرامل تليها الإناث المتزوجات؛ وتقل النسبة إلى الحد الأدنى بين المطلقات. ونسبة امتلاك الذكور في الفئة العمرية من 25 إلى 54 عامًا للهواتف المحمولة منتظمة ومرتفعة نسبيًا. وفيما يتعلق بالإناث ، توجد النسبة الموحدة تمامًا والأعلى نسبيًا لملكية الهاتف المحمول بين الفئة العمرية من 20 إلى 44 عامًا، وتحت هذه الفئة العمرية وفوقها تزداد النسبة المئوية التي لا تمتلك هواتف محمولة.

ومع ارتفاع مستوى التعليم من أقل من المستوى الأساسي إلى المستوى الجامعي وما فوق، تزداد ملكية الهاتف المحمول بمعدل كبير، ويكون النطاق الكبير جدًا بالنسبة للإناث بين 53 في المائة لا يمتلكن هاتفًا محمولًا (أقل من المستوى الأساسي) إلى 3 في المائة لا يمتلكن هاتفًا محمولًا (المستوى الجامعي وما فوق). ويتزامن هذا الاتجاه مع خُمس ثروة الأسرة لكل من الذكور والإناث، أي أنه مع ارتفاع خُمس ثروة الأسرة تزيد أيضًا ملكية الهاتف المحمول مع وجود تباينات أكبر بين الإناث من الأخماس الأقل وصولاً للأخماس الأكثر مقارنة بالذكور.

و عبر مختلف أوضاع سوق العمل، تعتبر ملكية الهاتف منتظمة تمامًا ومرتفعة للذكور باستثناء العمال الزراعيين في المشروعات العائلية، والذكور خارج القوى العاملة، وخارج أساس القوى العاملة. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه ليس موحدًا بالنسبة للإناث وغير منطقي في حالات مثل أرباب العمل من الإناث والعاطلات عن العمل. وبالنسبة للإناث العاملات في القطاعين العام والخاص، فإن ملكية الهاتف أعلى قليلاً من ملكية الذكور؛ وتتناقص ملكية الهاتف في أوضاع سوق العمل الأخرى بما في ذلك أرباب العمل (50 في المائة لا يمتلكون هواتف محمولة)؛ ومع ذلك، فهي أعلى نسبيًا بالنسبة للإناث العاطلات عن العمل (15 في المائة بدون هواتف محمولة). ومن بين أساس القوى العاملة، تصل مستويات ملكية المحمول إلى أدنى مستوياتها بين الذكور (57 في المائة بدون هواتف محمولة) والإناث (62 في المائة بدون هواتف محمولة).

الجدول 4. النسبة المئوية للأفراد الذين لا يمتلكون هواتف محمولة حسب النوع والخصائص الأخرى

	ذكر	أنثى	المجموع
حضري/ريفي			
حضري	4.3	12.2	8.4
ريفي	11.3	38.4	25.1
الحالة الاجتماعية			
أعزب	12.2	20.1	14.9
متزوج	6.6	28.6	18.3
مطلق	10.9	18.5	16.5
أرمل	11.0	32.1	30.2
الفئة العمرية			
19-15	16.4	26.7	21.6
24-20	11.9	18.7	15.2
29-25	5.3	20.3	13.1
34-30	6.3	23.4	15.5
39-35	5.8	24.1	15.2
44-40	6.4	28.2	17.1
49-45	6.8	34.1	19.5
54-50	6.8	35.0	21.5
59-55	10.7	40.3	26.4
64-60	15.8	45.6	31.5
أخماس ثروة الأسرة			
أفقر	17.4	53.5	35.6
ثاني	11.9	40.7	26.2
ثالث	7.8	29.1	18.4
رابع	3.5	13.7	8.8
أغنى	1.8	4.3	3.1
المستوى التعليمي			
أقل من الأساسي	18.0	52.6	38.9
الأساسي	11.1	27.4	18.9
الثانوية وما بعد الثانوية	5.1	14.7	9.6
الجامعة وما فوقها	2.0	2.7	2.3
الوضع في سوق العمل			
عامل في القطاع العام	3.0	2.4	2.8
عامل بأجر في عمل رسمي في القطاع الخاص	2.7	0.5	2.4
عامل بأجر في عمل غير رسمي في القطاع الخاص	7.9	21.7	9.1
رب العمل	6.7	50.3	9.7
عامل في مشروع أسري: غير زراعي	4.0	35.8	13.3
عامل في مشروع أسري: زراعي	15.3	56.7	35.2

	ذكر	أنثى	المجموع
عاطل عن العمل	7.1	15.3	12.7
خارج القوى العاملة	15.3	30.1	27.5
خارج أساس القوى العاملة	57.3	62.3	59.2
المجموع	**8.4**	**27.4**	**18.1**

المصدر: الموجة 2018 من المسح الدوري لسوق العمل في مصر (ELMPS)

ملاحظة: يتكون المجتمع الإحصائي من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عامًا. عامل في مشروع أسري: إما يعمل لحسابه الخاص أو يعمل لدى الأسرة بدون أجر؛ وعاطل عن العمل: شخص لا يعمل، يرغب في العمل ومتاح للعمل (لا يتطلب بحثًا نشطًا)؛ وخارج القوى العاملة: شخص في سن العمل وليس موظفًا وليس عاطلاً عن العمل بناءً على التعريف أعلاه؛ خارج أساس القوى العاملة: في عجز دائم.

9. الملحق 4: أخذ العينات والأوزان: مسح المنشآت

كان نموذج المجتمع الإحصائي لمسح المنشآت عبارة عن منشآت لديها ما بين 6 إلى 199 عاملاً قبل كوفيد-19. و لقد استخدمت العينات العشوائية الطبقية لضمان أن يكون حجم العينة كافيا في الطبقات الرئيسية. وتم تحديد عدد مستهدف يبلغ 500 منشأة لكل بلد. وتم دمج استراتيجية أخذ العينات في الأوزان.

أجرى ما يصل إلى ثلاث محاولات لضمان الاستجابة إذا لم يتم الرد على الهاتف أو كان مفصولاً أو مشغولاً، أو تم الرد ولكن لم يمكن إكمال المقابلة في ذلك الوقت. وبعد المحاولة الثالثة الفاشلة، تم التعامل مع المنشأة على أنها عدم استجابة وتم استخدام منشأة عشوائية من نفس الطبقة كبديل.

9-1 أطر أخذ العينات

- يلوبيدجز (https://www.yellowpages.com.eg/en)
  - بيانات عن فئات واسعة (على سبيل المثال، محطات الوقود)
  - مقسمة إلى أربع طبقات: (1) الخدمات، (2) الغذاء والإقامة، (3) التجارة والتصنيع والزراعة، (4) البناء[15]
  - تقتصر على المنشآت التي يعمل بها من 6 إلى 199 عاملاً في فبراير 2020 بناءً على سؤال الأهلية أثناء المقابلة الهاتفية

9-2 الأوزان الأولية

تم إجراء ترجيح الاحتمال العكسي لحساب استراتيجية أخذ العينات وعدم الاستجابة. وكان للأوزان المدخلات التالية لكل بلد:

- العدد الإجمالي، T، للمنشآت في الطبقة، s، في إطار أخذ العينات (T_s)
- عدد، N، للمنشآت في الطبقة، s، تم إكمالها بنجاح في العينة (N_s)
- حصة المنشآت التي تم الاتصال بها بنجاح في الطبقة المؤهلة (e_s)

يتم حساب وزن موجة الأساس لمنشأة، f، في الطبقة على النحو التالي:

$$w_{f,s} = (T_s * e_s)/N_s$$

نقوم بتعديل العدد الإجمالي للمنشآت في إطار أخذ العينات لمراعاة حقيقة أنه لم تكن جميع المنشآت مؤهلة عن طريق ضرب رقم إطار العينة للمنشآت الموجود في الطبقات، T_s، في الجزء المؤهل بين المنشآت التي تم الاتصال بها، e_s. ثم تسوية الأوزان للحصول على متوسط واحد.

الوزن الناتج هو نفس الوزن لجميع المنشآت التي تقع في نفس الطبقة.

[15] تم اختيار رقم عشوائي لمنشأة، على سبيل المثال، المنشأة 750، ضمن فئة وطبقة واسعة (بناءً على العينة المنشودة لكل طبقة) (بدون استبدال).

9-3 أوزان شريحة المستجيبين

تم الاتصال بجميع المنشآت التي وافقت على المتابعة في الموجة السابقة في محاولة لإدراجها في الموجة اللاحقة. وتمت متابعة ما مجموعه 29.8 في المائة (149 من 500) من منشآت الربع الأول من عام 2021 في مصر حتى الربع الثاني من عام 2021.

نحسب عامل تعديل الاستجابة، r، لترجيح المنشآت المحتفظ بها في شريحة المستجيبين من موجة إلى أخرى، بناءً على احتمال التناقص المتوقع، Pr(A)، من نموذج احتمال مع التناقص كنتيجة ثنائية، على النحو التالي:

$$r = \frac{1}{1 - \Pr(A)}$$

يضاعف عامل تعديل الاستجابة هذا أوزان الموجة السابقة للمنشآت التي تم الاحتفاظ بها، حتى تتمكن من تمثيل المجتمع الإحصائي للموجة السابقة (وفي النهاية الأساسية).

تستخدم نماذج تناقص شريحة المستجيبين بعض متغيرات الموجة الأساسية بالإضافة إلى الطبقات المستخدمة في الترجيح الأولي. وتتألف المتغيرات الإضافية المحددة على ما يلي:

- حالة تشغيل المنشآت في الموجة الأساسية (مفتوحة لساعات عادية، مفتوحة لساعات مخفضة، مغلقة)
- تغيير الإيرادات (بشكل مطلق) منذ فبراير 2020
- الصناعة كما وردت في بيانات المسح (خمس فئات)
- الحجم كما ورد في بيانات المسح وقت الموجة (أربع فئات)

9-4 أوزان العينة البديلة والمُجمعة

يتم إنشاء أوزان العينة البديلة بطريقة مماثلة للموجة الأساسية، الأوزان الأولية، ولكن لعينات بديلة داخل الموجات اللاحقة لشريحة المستجيبين. وبالنسبة للموجات اللاحقة (الموجات التي تلي الموجة الأساسية)، تجمع الأوزان المقطعية بيانات الشريحة والبيانات البديلة. ويتم تسوية الأوزان إلى وزن واحد داخل كل عينة من عينات الشريحة والعينات البديلة ثم يتم دمجها معًا في وزن مقطعي تمثيلي واحد.

10. الملحق 5: التناقص وعدم الاستجابة: مسح المنشآت

يتضمن الجدول 5 معدلات الردود والاستجابة. وبالنسبة لشريحة المستجيبين، فإن معدلات الاستجابة تكون بين أولئك الذين وافقوا على المتابعة. ويتم استبعاد الهواتف التي كانت خارج الخدمة أو مفصولة/مشغولة (بعد مكالمات متعددة) والمنشآت غير المؤهلة من حسابات معدل الاستجابة. وتستند الردود إلى النتيجة النهائية، والتي قد تكون في المحاولة الأولى أو الثانية أو الثالثة.

الجدول 5. معدلات الردود والاستجابة للمنشآت، حسب الموجة

الاستجابة	مصر الموجة 1	مصر الموجة 2 – البديلة	مصر الموجة 2 – شريحة المستجيبين
الهاتف مفصول/مشغول	5	26	12
خارج الخدمة	45	13	0
لم يرد	7	19	11
رد ورفض	25	26	36
لم يكمل ورفض	2	3	8
لم يكمل، وعاود الاتصال	0	0	0
أكمل	5	6	32
غير مؤهل	10	7	0
المجموع	100	100	100
معدل الاستجابة	14	11	37

المصدر: حسابات القائمين على إعداد الدراسة استنادًا إلى بيانات دراسة كوفيد-19 الاستقصائية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصر للربع الأول من عام 2021 والربع الثاني من عام 2021.

ملاحظة: الردود للمنشآت التي وافقت على المتابعة في الموجة السابقة. والمنشآت التي لم تظهر في الجدول هي 60 منشأة من الربع الأول من عام 2021 لم توافق على المتابعة.

شكر وتقدير

يوجه القائمون على إعداد هذه الدراسة الشكر للوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) على تمويلها البيانات الأساسية وهذا البحث من خلال مشروع منظمة العمل الدولية (النهوض بالعمل اللائق في شمال إفريقيا - أضواء) .

السويد
Sverige

دراسة حالة عن تأثير جائحة كوفيد-١٩ على سوق العمل والمجتمع في مصر